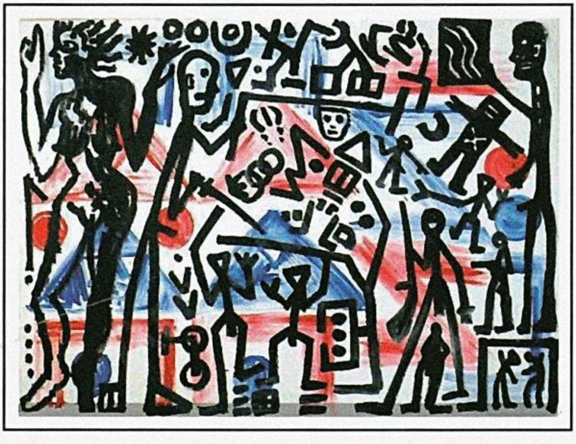
الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.

علي حرب

ثورات القوة الناعمة في العالم العربيّ

من المنظومة إلى الشبكة



طبعة جديدة

ثورات القوة الناعمة
في العالم العربيّ
من المنظومة إلى الشبكة

ثورات القوة الناعمة في العالم العربي

من المنظومة إلى الشبكة

علي حرب

الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل
Arab Scientific Publishers, Inc. SAL

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الطبعة الثانية

1433 هـ - 2012 م

ردمك 978-614-01-0254-5

الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل

Arab Scientific Publishers, Inc. SAL

عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم

هاتف: 786233 - 785108 - 785107 (1-961+)

ص.ب: 5574-13 شوران - بيروت 2050-1102 - لبنان

فاكس: 786230 (1-961+) - البريد الإلكتروني: bachar@asp.com.lb

الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.asp.com.lb

التنضيد وفرز الألوان: **أبجد غرافيكس**، بيروت - هاتف 785107 (1-961+)

الطباعة: **مطابع الدار العربية للعلوم**، بيروت - هاتف 786233 (1-961+)

المحتويات

القسم الثاني

المجتمعات العربية تصنع ديموقراطيتها

مقدمة الطبعة الثانية

2011 عام العرب

مع صدور الطبعة الثانية من هذا الكتاب يتضاعف حجمه، إذ أضيفت الى متنه مقالات عدة هي، كسابقاتها، قراءات على وقع المجريات المتسارعة والتحوّلات العاصفة التي شهدها العالم العربي على امتداد العام المنصرم.

وإذا كان لي أن أقدم لهذه الطبعة، فلتكن هذه الكلمة التي هي إضاءة لما يحتاج الى الكشف، أو اشارة الى ما فات قوله. والكلام لا ينفذ أصلاً. فكيف إذا كان يتعلق بتطوّرات جذرية، بقدر ما هي مفاجئة وصادمة، على هذه الصورة أو تلك، ايجاباً أو سلباً.

1- لا مبالغة في القول بأن عام 2011 حمل توقيع العرب وختمهم بوقائعه وأحداثه. إنه كان "عام العرب" بامتياز، إذ هم أذهلوا العالم بثوراتهم التي جاءت كزلزال اهتزّت معه أوضاع راكدة منذ عقود، بقدر ما سقطت أنظمة حكم عاتية وهَوَت أصنام فكرية خاوية. وكان من مفاعيل ذلك أن تغيّرت المعطيات وتبدّلت التحالفات وانقلبت المعادلات، بقدر ما ظهر فاعلون جدد على المسرح بنمطهم ونماذجهم.

ومن الطبيعي أن يترك هذا الحدث الكبير أصداءه وآثاره، في هذا العصر الكوكبي، في العالم أجمع، الامر الذي جعله محطّ النظر ومادة الدرس والتحليل، وحمل الكثيرين على تجديد القراءة للوضع العالمي، لاستخلاص الدروس والعِبَر، واعادة رسم السياسات والاستراتيجيات.

2- نحن إزاء حدث استثنائي خارق جعل المستحيل ممكناً، بقدر ما

فاق الاحلام والتوقّعات، إذ معه كسرت الشعوب العربية طوق الاستبداد وخرجت من عجزها، لكي تمارس حيويتها الخلاقة وتحمل المسؤولية عن نفسها، في قود مصائرها وادارة شؤونها، في ما يخصّ قضايا السلطة والثروة والمعلومة، وذلك باختيار أنظمة حكمها وبناء نماذجها في الحقوق المدنية والعدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، لكي تشارك في صناعة الحضارة، انطلاقاً من قيم العصر الكونية: الشفافية، التعدّدية، الشراكة، المواطنة بأبعادها العابرة، المحليّة والاقليمية والعالمية.

ولذا، فإن ما حدث هو أشبه بمعجزة، ولكن ليس بالمعنى الغيبي او السحري. هي معجزة صنعتها الشعوب العربية، بنسائها ورجالها، بالفاعلين الميديائيين والناشطين في الميادين، بالنُخب المُعارِضة للأنظمة والناس العاديين ممن لا صفة لهم ولا سلطة، ولا صوت يُسمع أو ثروة تُغني.

3- هي أولاً ثورة الناشطين في الميادين ممن استثمروا على نحو خلّاق وبنّاء فتوحات عصر العولمة والمعلومة والشبكة. إذ هم الذين أشعلوا الشرارة وكانوا اصحاب المبادرة الفذّة لكي ينبلج عصر عربي جديد وينفتح أفق غير مسبوق للعمل السياسي والتحوّل الديموقراطي. ولذا فقد فاجأوا النُخب المثقفة التي فشلت في تحقيق مشاريعها، أو التي كانت خائفة على هوياتها وعقائدها وحداثتها العاجزة او المعيقة أو المتعثرة.

ومع أن المثقف هو بالتعريف غير ميداني، إذ هو أكاديمي وبيروقراطي يفكّر بالكتاب ويعمل في المكاتب، فقد نزل الجميع الى الميدان، بعد أن كُسر حاجز الصمت والخوف، وانفتحت أمامهم امكانات هائلة للتفكير والتعبير والتغيير، لكي ينخرطوا في صناعة الحدث، ويكتشفوا أن هناك شكلاً جديداً من العمل الثوري يُجترح، وأن صيغة جديدة للديموقراطية تُخترع، هي الديموقراطية الحيّة واليومية، الميديائية والميدانية، التشاركية

والتواصلية، وهي صناعة عربية أخذت تستلهم أساليبها في أماكن أخرى من العالم، من وول ستريت في واشنطن الى ساحة الكرملين في موسكو. ولا غرابة، فإذا كان ثمة فاعل جديد يظهر على المسرح بنمطه ونماذجه، فلكل نمط أسلوبه وصيغه.

4- وهي حقاً ثورة النساء. والمرأة كانت دوماً شريكة الرجل في صناعة الحياة، سواء في الأسرة والحقل، كما في العصر الزراعي واللاهوتي؛ او في المتجر والمصنع والمدرسة والادارة الرسمية... كما في العصر الصناعي الحديث. ولكنها كانت منقوصة الكينونة، مسلوبة الحقوق، مهمّشة الدور، محجوبة الوجه. ولم يتغيّر الوضع كثيراً مع حركات التحرّر الوطني والنسوي، التي غلب عليها الطابع الأبوي والذكوري، والتي لم تكن على مستوى ما طرحته من الشعارات.

مع الثورات الناعمة يفتتح عهد جديد تكسر معه المرأة الوصاية وتصنع فيه حريتها بمشاركة الرجل في الساحة والميدان، على قدم المساواة، وفي بعض الاحيان كانت المرأة رائدة او سباقة في الحركة والمبادرة والمناقشة والفاعلية، ولو من خلف النقاب. ولن تعود الامور الى الوراء. فما يعده النظام الأبوي، لدى المرأة، ضعفاً او عورة أو عيباً، أخذ يرتدّ ضده لكي يغدو سلاحاً قوياً في المقاومة والاحتجاج، كما تشهد محاولات التعرّي المضاد.

5- والثورة الجارية هي، أيضاً وخاصةً، ثورة الانسان العادي الذي طالما كان يحضر بين الحشد وفي الساحات، ولكن كمتلقّ يمتثل ويطيع او كرقم في قطيع، لكي يمارس طقوس التقديس والتعظيم لزعيمه الأوحد او قائده الملهم او بطله المنقذ والمحرر، ممّن يفكرون ويقررون عنه، أمّا هو فما كان عليه إلاّ أن يصدّق ويصفّق ويهلّل.

هـذا مـا كان يحـدث فـي حقبـة الثـورات الايديولوجيـة والانقلابات العسـكرية والمقاومات التحررية التي حكمت وسـيطرت باسـم الشـعوب والجمـوع، او باسـم القضايـا والشـعارات المقدسـة، ولكـن لكي تسـتعبد الناس وتصادر حريتهم او تهدر كرامتهم او تنهب ثرواتهم، وكما آلت اليه الشعارات والمشاريع، تحت هذا العنوان أو ذاك.

مـع الثـورات الميدانيـة يبدأ عهد جديد يتصرف فيـه الفرد، من الناس العاديين، كمواطن له كلمته ورأيه، وله دوره وفاعليته، كمشارك في الثورة على الظلم والطغيان او في اختيار الحكام. هذا إمكان قد فتح ولا مرجوع عنه. والامل أن يستثمر ولا يهدر، بحيث يشارك كل واحد في أعمال البناء والإنماء، على هذا المستوى او ذاك.

وهذا معنى من معاني الديموقراطية التشاركية. فالديموقراطية السياسية، للنائـب والناخـب، لـم تعـد تكفي فـي معالجة المسـألة الاجتماعية، حيث تتجمّع الثروات في يد القلّة القليلة، فيما يتراجع مستوى الحياة أو تتدهور الاوضاع المعيشـية لدى الشـرائح الواسـعة من الناس، كما تشـهد الازمات المتلاحقـة فـي البلـدان الغربية الديموقراطية. مما يعني أن هناك حاجة الى ابتكار اشـكال وأطر جديدة من العمل الديموقراطي تجسّـد مبدأ المواطنة على نحوٍ أكثر فاعلية، بقدر ما تسهم في بناء مجتمع يتحقق فيه قدر معقول أو مقبولٍ من المساواة في الحظوظ والفرص واستثمار المواهب والقدرات.

6- أعـرف أننـي أكتـب هـذه الكلمات وسـط القلـق والخوف من أن يجري الالتفاف على الثورات او مصادرتها او تخريبها من جانب الثالوث المضـاد، كمـا يتمثّـل فـي النخـب الباحثة عن واجهـة او دور، او في قوى النظام الديكتاتوري الآفل، وكما يتمثّل خاصة في التيارات السلفية البربرية التي تحاول استخدام سلاح الفتوى والتكفير.

من هنا أهمية العين النقدية التي يمارسها المجتمع على نفسه، بالمراقبة والرصد والمحاسبة والمراجعة، على سبيل التجاوز، واعادة البناء والتركيب، وهو عمل يتمّ، إمّا من جانب المؤسسات الديموقراطية، أو من جانب هيئات المجتمع المدني، او من جانب المثقفين الذين يسهمون في تشكيل وتنوير الرأي العام من كتاب وأدباء وفلاسفة واعلاميين...

وصاحب العين التقدية لا يؤخذ أو يخدع بالخطابات والدعوات والبيانات، بعد كل هذا الاخفاق والاحباط في المشاريع والشعارات. والاصل في ذلك أن الانسان كائن منسوج من الالتباس والازدواج، بقدر ما لا يعرى من الجهل والخداع.

ولذا قد يطرح الواحد شعاراً استهلك وفقد مصداقيته، او لا يقدر على الوفاء به، او لا يحسن سوى انتهاكه، او يتخذه مجرّد ذريعة للسيطرة والهيمنة. وهذا ما يفسر كيف ترجمت المشاريع بأضدادها مع القومي العروبي، او مع اليساري الاشتراكي، ثم مع الاسلامي الاصولي، حيث تجد المناضل والمجاهد يعمل بعكس ما يعلنه، او ينتهك ما يدعو اليه، او ينفي ما هو منغمس فيه، أو يتواطأ مع من يدعي محاربته، او يفاجأ بجهله وادعائه وعجزه...

7- لا جدوى من الرجوع الى الوراء. فما يحدث منذ زمن يغير الجميع بمن فيهم أهل المحافظة والثوابت، من الذين يدعون للعودة الى الاصول، او يهاجمون القيَم الغربية، فيما هم منخرطون في العالم الحديث. وها هي الثورات تسهم، من جهتها، في تغييرهم، بعد أن فتحت أمامهم الابواب الموصدة وحطمت الجدران الحديدية.

في أي حال إن العالم يتغير على نحو لا سابق له، وبصورة تتجاوز العناوين القديمة المستهلكة او البائدة، بقدر ما يحمل على اعادة النظر

بالشعارات الحديثة المحتاجة الى التطوير واعادة البناء.

والتغيير يطال المفاهيم والعناوين كما يمسّ الاساليب والمعايير. نحن ننتقل، الآن، من أصنام الزعيم والبطل الى أدوار الرئيس المسؤول او الشريك والوسيط، ومن نماذج المناضل والمجاهد نحو نماذج الفاعل الميدياتي والناشط الميداني، ونتعدى مقولات الهوية والماهية والمنظومة نحو مفردات الشبكة والعلاقة والنسبة والهجنة، بقدر ما نتعاطى مع الثابت والجامد والثقيل والصلب والمقيم بمفردات الناعم والخفيف والمتحرّك والنقّال والسيّال والعابر...

وإذا كنّا ننتقل من المنظومة الايديولوجية المغلقة نحو الشبكات المفتوحة للتداول والتبادل، فمعنى ذلك أن كل واحد يُسهم في تغيير الآخر وصنعه، بصورة من الصور. ولذا لا أحد ينجو من أثر المتغيرات. فالكل يتغيّرون على وقع الهزّات والتقلّبات والتحوّلات السياسية والمجتمعية والثقافية، شاؤوا أم ابوا، عرفوا أم لم يعرفوا.

فالأجدى بمن يتصدّون لحلّ المشكلات وقود المجتمعات، أن يعترفوا بالمتغيّرات ويأخذوها بعين الاعتبار، لكي يحسنوا الفهم والتشخيص وابتكار الحلول والمعالجات الملائمة والفعالة. أما العودة الى الماضي القديم او البعيد، لاختبار ما جُرِّب وفشل أو استُهلِك وصدِئ أو فسُدَ وخرب، فإنها ستكون عودة مرعبة وصادمة تولّد الكوارث والعدَمية والبربرية، بقدر ما تؤول الى انتهاك المبادئ في معرض الدفاع عنها.

مقدمة الطبعة الأولى

الثورة في العقول والأفكار

لم يكن في حسابي هذا الكتيّب عن الثورات الجارية على غير ساحة عربيـة. فمـا يضمّـه مـن مقـالات متفرّقة هي قـراءات، من مداخـل متعددة وزوايا مختلفة، في الأحداث المتسارعة والمتلاحقة، بمفاجآتها وصدماتها، بتداعياتها ومفاعيلها.

وقد وجدت أن جمعها بين دفّتين يشكّل مساهمة قد تُغني المناقشات الدائرة، عربياً وعالمياً، حول ما يشهده العالم العربي من تحوّلات وانعطافات تنقلـه مـن عصـر الى آخـر لتغير وجه الحياة فيه، وتحرّره من أسـر التاريخ وحتمياته لتشرِّع أبواب المستقبل وتفتح آفاقه.

ولكـن تـمّ التركيـز على ما جرى في تونـس، ثم في مصر، لأن الثورة في كلّ من البلدين، قد نجحت بأقصى سرعة، وبأقلّ الخسائر في الارواح والأرزاق، فـي تحقيـق الحـد الأدنى من أهدافها: سـقوط **النظام السياسـي**. أقـول الحـد الأدنـى، لأن مـا ينتظـر من الثـورة هو أن تغير **النظـام الفكري** بعدّته وعاداته وآلياته.

* * *

وقد ارتأيتُ أن يكون العنوان الرئيسي لهذا الكتاب:

ثورات القوة الناعمة في العالم العربي

يليه عنوان فرعي:

نحو تفكيك الديكتاتوريات والأصوليات

ومسوغي في ذلك أن الانتفاضات الراهنة هي ثمرة **فتوحات العولمة** التي كانت مصدر فزع لدى الخائفين على هوياتهم الثقافية أو المتمسكين بعقائدهم القديمة والحديثة.

الفرصة والخارطة

ولكن ما فتحته العولمة من الامكانات الهائلة، بأدواتها الفائقة وشبكاتها العنكبوتية ووقائعها الافتراضية، باتت معطيات لا غنى عنها في فهم الواقع وإدارته وتغييره، لاعادة تركيبه وبنائه، إذ هي غيّرت نظرة الانسان الى نفسه وبدّلت موقعه في العالم، بقدر ما غيّرت علاقته بمفردات وجوده، سواء تعلق الأمر بالهوية والثقافة والمعرفة، او بالحرية والسلطة والقوة...

هذا التحوّل الهائل والجذري قد شكّل **فرصة وجودية** أمام المجتمعات العربية، لكي تخرج من قصورها العقلي وتنهض من تخلّفها الحضاري، عن الركب العالمي، بحيث تمارس حيويتها وتستعيد مبادرتها لكي تصنع نفسها وتشارك في صناعة العالم بصورة ايجابية وبنّاءة.

هذا ما أوتي للقوى الجديدة والاجيال الشابة أن تفعله: لم تفوت الفرص، كما فعلت الأجيال والقوى السابقة التي أخفقت في مشاريعها، سواء على جبهة الحداثة او في معسكر التراث؛ لم تضيّع خارطة الطريق، بل أحسنت الاندراج في واقعها، بقدر ما عرفت كيف تمتلك مفاتيح عالمها، مستثمرة معطيات القوة الناعمة والفائقة للثورة الرقمية والتقنية، بمعلوماتها ورموزها وصورها، كما بهواتفها وشبكاتها وكتبها، وكلها وسائل أتاحت **خَلْق مساحات وميادين ومنظّمات افتراضية** للتواصل والتبادل والتجمّع، أمكن ترجمتها على أرض الواقع الى قوّة خارقة كانت بمثابة تسونامي سياسية، الامر الذي مكّنها من التغلّب على

القوى المهيمنة بأنظمتها الاستبدادية ومنظوماتها الايديولوجية، مخلخلة بذلك ثنائية الديكتاتوريات والاصوليات، بقبضاتها الامنية ومافياتها المالية وعقائدها الاصطفائية التي تولّد المساوئ والمفاسد او المصائب والكوارث.

التحرر الفكري

لا يعني ذلك أن الثورة في مصر أو في تونس، هي ثمرة الآلات الصماء. فالتقنيات هي ثمرة للعقول والافكار، ولكنها تفتح بدورها امكانات للتفكير والتدبير. من هنا تحتاج الآلات لكي تستثمر بصورة نافعة وملائمة، الى **عقول فعالة** تحسن قراءة المجريات ورصد التحولات، كما تحتاج الى **فكر حيّ** وخصب يقدر أصحابه على ترجمة المعطيات الى انجازات تتجسد في مبادرات فذّة أو احداث خارقة او اعمال مبتكرة، في غير مجال سياسي او اقتصادي او ثقافي...

من هنا فإن الثورات الجارية هي متعدّدة الابعاد. إذ هي **سياسية** بقدر ما هي **فكرية**، وتقنية بقدر ما هي **ثقافية، وخلقية بقدر ما هي اقتصادية.** انها تجسّد ولادة فاعل جديد على المسرح، هو **الانسان الرقمي** ذو **الأنا التواصلي** وصاحب العقل **التداولي** الذي يتعامل مع معطيات وجوده ووقائع حياته بمفردات **الاختراع والابتكار والتحويل والبناء والتجاوز.**

وإذا كانت **الثورة**، كما عرَّفتها في احدى المقالات هي **تحرّر المرء من سجنه الفكري، فإن** ما تشهده ساحات المدن العربية من انتفاضات، سوف يكون له مفاعيله الثقافية والفكرية، **لأن** أزمة المشاريع الحضارية تكمن، بالدرجة الاولى، في نماذج الثقافة البائدة وطرائق التفكير العقيمة، كما تكمن في العقول القاصرة واللغات الفائتة والمعارف الميّتة.

النماذج الآفلة

من هنا، فإن نجاح الثورات، سوف يطوي **حقبة فكرية** ويفتتح أخرى.

وما يُطوَى ويجري تجاوزه هو عصر الايديولوجيات، الشمولية والأصولية، التي استمرت عقوداً، كما تجسّدها نماذجها الاربعة الآتية:

- **النموذج النضالي الآفل** لحركات التحرر الوطني التي أخفقت في شعاراتها، سواء تعلق الامر بالوحدة والاشتراكية والتقدم، او بالتحرير والمقاومة والممانعة، ولذا فهي أعادت الامور الى الوراء، بقدر ما أطاحت بمكتسبات عهود النهضة والاستنارة والليبرالية في مجال القيَم والحريّات.
- **النموذج النخبوي الفاشل** الذي اشتغل أصحابه بتلفيق النظريات وفبركة الأوهام، لكي ينتجوا عزلتهم وهشاشتهم وهامشيتهم على مسرح الأحداث.
- **النموذج البيروقراطي العاجز** الذي يستخدم أصحابه، في الإدارة، أساليب مستهلكة أو بائدة تولد هدر الجهد والوقت والثروات.
- **النموذج الجهادي القاتل** الذي تصنعه وتصدّره الحركات الأصولية، والذي تحول في نظر الناس إلى بعبع وجلاد، لكي يحول المجتمعات إلى سجون أو إلى مسالخ ومقابر (راجع بشأن هذه النماذج خاتمة كتابي: «تواطؤ الأضداد»).

وهي نماذج قد **استهلكت وتداعت**، منذ زمن، بعد أن فقدت مصداقيتها ومشروعيتها. وهي، إذ بقيت قائمة، فلكي تتراكم المشكلات وتتحول الى أزمات مزمنة ومستعصية. من هنا، فإن الكثيرين ممن يتحدثون، اليوم، عن سقوطها، كانوا من قبل متشبثين بها بوصفها خشبة

الخلاص. وما تفعله الثورات الجديدة هو أن تسجّل نهايتها في سجل الأحداث والوقائع.

سباق العقول

واذا كان العالم العربي قد تأخّر عن الانخراط في العالم الجديد، بثوراته وتحولاته وانعطافاته، التقنية والعلمية او المعرفية والثقافية، كما فعلت أكثر المجتمعات، فإنه يستدرك الآن ما فات، عبر الأجيال والقِوى الجديدة التي انخرطت في سباق العقول، لكي تستبق الزمن وتفتح آفاق المستقبل، بديناميكيتها وتوجهاتها واستراتيجياتها في التدخل، على غير مستوى:

- الأول هو **خلع عباءة الايديولوجيات المقدّسة** بثوراتها ومقاوماتها وانقلاباتها وأحزابها، للاشتغال ببناء مجتمعات غنية بإنتاجها، قوية باقتصادها، ديموقراطية بحكوماتها، سلمية بتوجّهها، مزدهرة بإنجازاتها الحضارية...
- **كسر عقلية النخبة** والانتقال الى **المجتمع التداولي**، حيث كل الناس هم فاعلون ومشاركون في أعمال البناء والانماء، كل من موقعه وبأدوات اختصاصه وابداعاته في مجال عمله.
- ثالثاً كسر العقليات البيروقراطية **المركزية الفوقية** للانتقال الى **عصر الشبكات الآنية والكتب الرقمية والمعلومات العابرة والسيّالة**، حيث تُدار الشؤون بعقل **أفقي، تواصلي، تبادلي**.
- الرابع هو **التخلي عن منطق العنف والإرهاب** للعمل على تغيير الأوضاع وتحسين الأحوال، **بأساليب ووسائل سلمية، مدنية، تواصلية**. والميل إلى السلم يقوى يوماً بعد يوم، على وقع الأزمات، وعلى نحو تزداد معه القناعة بحاجة البشرية الى الانضواء تحت **سقف**

رمزي **خُلُقي** ولكن دنيوي، **أرضي**، **كوكبي**، يستبقي أو يستنجد بقيم التُقى والتواضع والاعتراف والزهد، فضلاً عن قواعد الشراكة والتوأمة والحماية والرعاية، وسواها من القيم والقواعد التي تحتاج الى مِراس ذاتي من المحاسبة والنقد والوعي المضاد بالذات، للتصدي **لمظاهر البربرية المعاصرة**.

التشابك والتواطؤ

لا أريد أن أرسم ملامح الحقبة الجديدة، وليس بمقدوري ذلك، لأن هذه مهمة يضطلع بها كل فاعل وناشط، كل منتج ومبدع، كل خالق وصانع. مع قناعتي بأن الحقبة الجديدة سوف تتغير معها صلة الفكر بالواقع بقدر ما تتغير لغات الفهم وطرائق التفكير والتخيل والاحساس، وتتغير ادوار المفكرين المحترفين من المنتجين للمفاهيم والنظريات بقدر ما تتغير أنماط التواصل وأشكال التبادل بين البشر.

ولا جدال في أن للثورات العربية أثرها على الافكار والعقول على الساحة العالمية، في واقع سمته المزدوجة **التشابك والتواطؤ**. التشابك، لأن المصائر باتت متداخلة على المستوى الكوكبي. ولأنها متشابكة، فإن من يعتقد أنه يدافع عن حقوقه ومصالحه، بالاضرار بمصالح سواه او على حساب حقوق غيره، فإن عمله سوف يرتدّ عليه آجلاً أم عاجلاً، ولا يفعل بذلك سوى التواطؤ مع من يعتبره ضده او عدوه.

هذا الواقع هو الذي يفسر اهتمام الساسة والمفكرين، في العالم، بمجريات الثورات العربية، التي سوف تغير نظرة الآخرين الى العرب، كما تحملهم على اعادة النظر في كثير من تصوراتهم عن ذواتهم وعن العالم. ولا غرابة في الامر ما دمنا نندرج في واقع **تتعولم فيه المشكلات والخيرات كما تتعولم الافكار والثقافات والهويات**.

من هنا نحن إزاء ثورات فكرية بالمعنى الوجودي للكلمة، إذ هي

أتـت مـن فتح كوني جسـدته ثـورة الأرقام والاتصالات التـي تغيرت معها شـيفرات التفكيـر وبرامج العقول وخرائـط المعرفة وقواعد المداولة، لكي تفضي، وكما يؤمل، إلى تشـكيل فضاءات ومسـاحات وعوالم تتغير معها العقليات والحساسيات واللغات، بقدر ما تتغير طرق إدارة الأشياء وممارسة السلطات وسوس الهويات.

القسم الأول

نحو تفكيك
الديكتاتوريات والأصوليات

I

الشعوب العربية
تخرج من سجونها

الثورات العربية
تغيّر وجه العالم

مع أن العالم العربي بلغ مأزقه الحضاري منذ زمن، بمختلف عناوينه ونسخه، فإن العرب تأخروا عن الانخراط في تغيير واقعهم والمشاركة في التحولات العالمية، على غِرار ما جرى في غير بلدٍ ومنطقة، وعلى غير مستوىً وصعيد.

وهكذا، ففيما كانت خريطة العالم تتغيّر بصورة غير مسبوقة، لكي تصعد دول كانت متخلّفة، فقيرة، هامشية، فتصبح غنيّة، قوية، فاعلة، ظلّ العرب متعلّقين بزعمائهم وآلهتهم، متشبثّين بأفكارهم وسياساتهم، خائفين على هوياتهم وثوابتهم، ينظرون إلى العالم ومتغيراته بعين السلب والعِداء، أو يغرقون في نرجسيتهم الثقافية التي تزيّن لهم أنهم خير أمّة، فيما هم أصبحوا في مؤخرة الركب. حتى عندما انهار المعسكر الاشتراكي، بشعاراته ودوله، استمرت الانظمة العربية التي احتذت نموذجه أو دارت في فلكه ووقفت في صفه.

والنتيجة مزيد من التراجع والتخلّف. ولا غرابة. فمَن لا يُحسن أن يتغيّر بفهم المجريات وادارة التحولات، لا يحافظ على ثوابته وخصوصيته، بل يعود القهقرى إلى الوراء في واقع كوني سمته الحراك الدائم والتغير المتسارع.

سقوط الأقنعة

ولكن، ها هي الثورات تندلع، بالجملة، في معظم البلدان العربية، مطالبةً بتغيير شامل وجذري يتعدى الاصلاحات الجزئية أو الشكلية، لكي

يطال الدساتير وأنظمة الحكم، بقدر ما يطال طريقة الدول في إدارة الشأن العـام وكيفيـة ممارسـتها للسـلطات، فضلاً عن طريقـة تعاطيها مع الحقوق والحريات.

لقد استنفدت الشعارات التي استمدت منها الانظمة العربية المصداقية والمشـروعية، سـواء في ما يخص مواجهة التحديات في الداخل، أو ادارة علاقاتها وصراعاتها مع الخارج.

على المستوى الداخلي، أخفقت الانظمة في شعارات التقدّم والحرية والعدالـة الاجتماعيـة. بـل هي اعادت انتاج الاوضاع على نحوٍ أسـوأ، بعد أن حولت الجمهوريات إلى ملكيات، والجيوش إلى ميليشيات تحت اسم الحرس الثوري، والشرطة المدنية إلى اجهزة مخابرات تتجسس على الناس بقدر ما يراقب بعضها بعضاً. يُضاف إلى ذلك جيوش العاطلين عن العمل من حملة الشـهادات، وسـواهم من الذين يمارسـون هدراً مضاعفاً للجهد والوقت والثروة.

بذلـك خسـرت المجتمعـات العربيـة المكتسـبات التـي كانـت تؤمنها الانظمـة التقليديـة، علـى محدوديتها، ولـم تربح جديـداً، مما جعل الناس، في مجال الحريات، تترحم على عهود الملكية والاستعمار...

وبعـد ظهـور الموجـة الجديـدة لعصـر العولمة والمعلومـة، لم تنجح الانظمـة، أيضـاً، فـي ما يخـص العناوين المتعلقـة بالديموقراطيـة والتنمية وتحديـث الاقتصـاد، بـل أضافت إلى آفة الاسـتبداد آفة الفسـاد، كما تمثل ذلك في هدر الموارد أو نهب الاموال العامة والخاصة..

علـى صعيـد الخـارج، لـم تكـن الامـور أحسـن حـالاً، سـيما في ما يخصّ القضية المركزية: تحرير فلسطين والاراضي المحتلة. لقد تراجعت هـذه القضيـة إلـى الوراء، بعد سـتين عاماً من شـعارات التحرير والمقاومة

والممانعة. والشاهد أن حركة التحرير الوطني الفلسطيني تحولت إلى سلطتين متناحرتين، تتبع كل منهما محوراً من المحاور الاقليمية والدولية. مما جعل الشعارات التحررية والقومية مجرّد ذرائع تتعيش عليها الانظمة السياسية والمنظمات المسلحة، للهروب إلى الامام أو لتبييض سمعتها وتأبيد سلطتها. ولكن ذلك لم يعد مجدياً، بعد أن سقطت الاقنعة وتعرّت الدول القائمة أمام عجزها وهشاشتها، عن تحقيق أي من شعاراتها، لأن هاجسها كان الوصول إلى السلطة والبقاء فيها، بأي ثمنٍ كان، ممّا جعل الامن يطغى على كل ما عداه، ليبتلع الدول ويعسكر المجتمعات أو يفقر البلدان.

يضاف إلى ذلك أن صعود الاصوليات الدينية، التي استفادت من اخفاق المشروع القومي والبرنامج الاشتراكي، ادى إلى مزيد من التردّي والتراجع. ولا غرابة. لأن الاصوليات هي موجات ارتدادية تحكمها الذاكرة الموتورة والعقائد الاصطفائية التي يفكر اصحابها بعقلية الثأر والانتقام مما هو حديث ووافد؛ ولذا، فما بوسعها أن تفعله هو تقويض نظام أو تخريب عمران. ولكنها لا تقدر على الإصلاح أو تحسن البناء، بقدر ما تعتبر أن المستقبل هو وراءنا لدى الماضين، لا ما نقدر على انجازه لكي نضيف على ما حققه المحدثون، ولأن أصحابها يفكّرون بمنطق الاقصاء والاستئصال للمختلف والآخر، فإنها تشتغل بنصب المتاريس وخلق الأعداء، ولا تولّد إلاّ الحروب الاهلية التي تفتك بغير مجتمع عربي.

الكمّاشة الخانقة

والاصوليات هي كالديكتاتوريات تأخذ من الغرب التقنيات والتجهيزات والاسلحة التي تستثمرها في حروبها، كما تفيد من انتفاح الاسواق غير المحدود لجمع الثروات الطائلة غير المشروعة، فيما هي

ترفض القيم والمفاهيم والنظم التي يمكن استثمارها في اعمال التحديث والانماء، أو تجسيدها في احترام الحقوق وإطلاق حريات التفكير والتعبير والتنظيم.

بذلك جمعت الاصوليات مساوئ المشاريع السابقة، القومية واليسارية، فأضافت الارهاب والفتن المذهبية إلى الفقر والتخلّف والاستبداد. ممّا وضع المجتمعات العربية بين فكّي الكماشة الخانقة: استبداد مضاعف وفساد منظم، ثراء فاحش وفقر مدقع، جزر أمنية ومافيات مالية، جحيم المخابرات وجهنّم الارهاب.

هذا الاخفاق المتواصل، تجربة بعد تجربة، ومرحلةً بعد اخرى، قد وجد ترجمته في ما وصلت اليه الاوضاع العربية من انسداد الافق واستهلاك الافكار واستنفاد الوسائل وفشل البرامج وسقوط الدعوات، سواء على جبهة الديكتاتوريات أو على جبهة الاصوليات، حيث المعسكران المتناحران متواطئان على ما يشهده العالم العربي من العجز والتخلف والتقهقر وسوء السمعة في الخارج. يستوي في ذلك ديناصورات التراث وعجزة الحداثة. وكما أن الأُوَل يتخيلون مستقبل العرب كماضيهم في صدر الاسلام، فإن الآخرين يتخيّلون مستقبل العرب كماضي أوروبا منذ ثلاثة قرون. كلا الفريقين لم يحسن الانخراط في المناقشات العالمية من أجل تطوير المفاهيم وتجديد العناوين، في عالم يتغير بأدواته ومفاهيمه وقيمه وقواه... ومآل ذلك الهزال الوجودي والقصور العقلي والمأزق الحضاري.

الفاعل الرقمي

ولكن للمسألة وجهُها الآخر. إذ مآل النقيض أن يولد نقيضه، وأن ترتد الاعمال على اصحابها. وهكذا فالانسداد قد ولّد الانفجار، كما تشهد الثورات الجارية، التي تعبر من خلالها المجتمعات العربية عن

حيويتها الخلاقة، بتفجير مخزونها الوجودي واطلاق قواها المعطلة، على النحو الذي يمكنها من استعادة مبادرتها وممارسة فاعليتها، مستفيدةً من الامكانات التي فتحها عصر العولمة والمعلومة والصورة.

ولكل عصر ثوراته وقواه، وهذا ما لم يكن وارداً في حسبان القوى المهيمنة القومية واليسارية، الحداثية والتراثية، الدينية وغير الدينية، لأنها كانت وما تزال تقرأ المجريات أو تدير الشؤون، بأدوات العصور الآفلة وثوراتها الفاشلة بشعاراتها ونماذجها ومنظماتها ولجانها وميليشياتها...

وهكذا، ففيما كان الحاكم والداعية والمثقف أو المتلاعب والمُضارب، يتربع في سلطته المغتصبة، أو يتنعم في ثروته غير المشروعة، أو يتشبث بعقائده البائدة وافكاره المستهلكة، أو يدافع عن هويته العاجزة وثوابته المعيقة، كانت تعتمل وتتشكل في رحم المجتمعات العربية قوى جديدة، بصورة صامتة وغير مرئية ومن غير ادّعاء، أفاد اصحابها من التحولات التي صاحبت الموجة الحداثية الجديدة، بأدواتها الفائقة ومعطياتها السيالة ووقائعها الافتراضية.

تجلّى ذلك في كسر الحواجز بين الحدود والمجتمعات، على نحو جعل الرقابة والتعتيم واحتكار المعلومة أو التستر على الفضيحة اموراً غير مجدية. كما تجلى أيضاً في فتح امكانات هائلة للتواصل والتداول والتبادل، بقدر ما ادى إلى تشكيل هويات ثقافية عابرة بأبعادها المتعددة الوطنية والعالمية، القومية والانسانية.

وهكذا فإن العولمة، بتقنياتها وثوراتها وتحولاتها، أدت إلى تشكيل فاعل جديد على المسرح، يمثله نموذج الانسان الرقمي، بدأ يتصدر الواجهة، منذ عقدين، لكي يسهم في صنع العالم وتغيير الواقع، كما هي حال العاملين على الشبكات بمختلف منوعاتها.

في المقابل نجد أن المثقفين والدعاة والمنظرين وأصحاب شعارات التقدم والتحديث لم يحسنوا قراءة المجريات. فمنهم من خشي على هويته وعقائده وحداثته من المتغيرات، ومنهم من شنّ الهجوم على العولمة بوصفها الشر المحض، ومنهم من دفن رأسه في الرمال، متعامياً عمّا يحدث، بانتظار حصول المعجزة على يد نبيّ مبشّر أو بطلٍ منقذ.

وهكذا كان العالم يتغير بأدواته ومفاهيمه وخريطته وقواه والفاعلين على مسرحه، فيما كان اصحاب مشاريع التغيير خائفين أو غير مصدقين، فإذا بالثورات الجديدة توقظهم من سباتهم الايديولوجي والثقافي، وتفاجئهم بأن المعطى قد تغير بقدر ما تغير مشهد العالم. هذا ما تقوله الوقائع الصارخة للثورات الجارية: إن الاجيال الشابة من العاملين على الكتب الرقمية، والذين أحسنوا قراءة المعطيات وفك الشيفرات، واستثمروا عقولهم بإتقان لغة الخلق التحول، هم الذين سيغيرون وجه العالم العربي.

القوة الفائقة

إذا كان لكل عصر ثوراته، فلكل ثورة أساليبها ومفرداتها.

من حيث الاسلوب، نحن إزاء ثورات سلمية، تشتغل بالقوة الناعمة لا بالقوة العارية، كما كان من أمر الثورة في تونس ومصر بشكل خاص. وهذا هو ما يؤمل أن يتعزّز، إذا لم يرد للثورات الجديدة أن تقع في افخاخ الثورات السابقة التي كان شعارها: العنف قابلة التاريخ. فالعنف خرّب الثورات وبدّد الاحلام وقوّض الشعارات، وهو لا ينتج سوى الدمار المتبادل في عصر الاعتماد المتبادل. وإذا كان للثورات الرقمية دروسها، فهي تعني بأن القوة الناعمة والفائقة هي أقوى من الانظمة الامنية وأجهزتها المخابراتية. وهكذا نحن إزاء ثورات لم تصنعها السيوف والرشاشات، بل الكتب الرقمية والشاشات الخارقة للجدران الحديدية والعقائد المغلقة.

ولهذا فإن الثورات الجديدة لا تدار بثنائية الجريمة والعقاب، كما كان من أمر الثورات السابقة، بمحاكمها ومحاكماتها الصُوَريّة والكاريكاتوريّة التي تنتهي قبل أن تبدأ. إن الانتقام قد يُدخل الثورات في انفاق لا تستطيع الخروج منها، فضلاً عن أن العقاب قد يطال أناساً ويترك آخرين، أو يظلم أبرياء ويبرئ مذنبين. وإذا كان ثمّة ضرورة للمحاسبة حتى لا تُترَك الامور سُدىً، فما تعلّق بالجرائم ضد الانسانية، فليترك لمؤسسات حقوق الانسان الدولية. وأما ما يتعلّق بالاموال المنهوبة فلْيُترك إلى القوانين وإلى المشهود لهم بالنـزاهة من القضاة.

قاموس جديد

وإذا كانت الثورات السابقة، بثنائياتها المانوية الضدية، واستراتيجيتها القاتلة والمدمّرة، تنظر إلى الفرد، كعبد خاضع يمارس طقوس العبادة للثورة وآلهتها وأبطالها، وإلاّ عومِل كعميل أو خائن أو عدوّ، فإن الثورات الجديدة، الناعمة، المدنية، تتعامل مع الفرد كمنتج وناشط ومبدع وفاعل وصانع ومشارك في بناء بلاده، كما شارك في صنع ثورته. وكان من اللافت ما أبدعه شباب مصر في ميدان التحرير من الاساليب والمفردات والطرائف والقصائد التي جعلتهم يتعاملون مع الثورة كعمل فني جمالي، أي بوصفها مصدر إبداع وفرح. تجسّد ذلك في ردم الهوّة بين الفكر والواقع، كما بين اللغة والجسد، بحيث أن الجسد «شفّ» لكي يغدو لغةً، كما اللغة «انصهرت» في الجسد بنبضه وعصبه، كما لاحظ ذلك المخرج الفرنسي أوليفييه بي (جريدة «لوموند»، 3 آذار 2011).

ولهذا تمّ التركيز في الثورات الجديدة على قيم الحرية والعدالة والكرامة، لكي تتراجع شعارات التحرير والمقاومة والممانعة؛ كما رفعت شعارات الديموقراطية والتعددية والشراكة والتنمية، لكي تتراجع مقولات

الاحادية والمركزية والفوقية؛ كذلك تمّ التأكيد على احترام حقوق الانسان بوصفها قيماً عالمية، في مواجهة انغلاق الخصوصيات الثقافية أو تعسف الدول القومية. ثمة حق كوني أخذت تتبلور مفاهيمه وأطره وآلياته يتيح التدخل، من جانب هيئة الامم المتحدة والقوى العالمية الفاعلة والمشروعة، ضد الدول والحكومات التي تستخدم العنف في قمع التظاهرات السلمية أو تقصف المجمّعات السكنية أو ترتكب مجازر إبادة بحق شعوبها وناسها.

وإذا كان للثورات الجديدة بطابعها السلمي والمدني، أن تفيد من اخفاق ما سبقها، فبوسعها أن تعمل على التحرر من الشعارات ذات الطابع الطوباوي، بحيث يجري التركيز على ما يتعلق بالوجود اليومي، المعاش، والآني، بمشاغله وهواجسه.

من هنا لا تفي بوصفها التعابير المستهلكة المندرجة تحت مقولة «التاريخ»، مثل صناعة التاريخ أو التحول التاريخي أو مجرى التاريخ... وسواها من التعابير المشحونة بالتشبيحات الفكرية والتهويمات الايديولوجية. نحن إزاء ثورات تفتح الابواب والآفاق نحو المستقبل، على نحوٍ يمكّن الواحد من أن يحيا حياته العادية حرّة، لائقة، كريمة.

وهكذا، فالذين يصنعون الثورات الجديدة هم اكثر تواضعاً. أو هكذا يؤمل، بحيث لا يفكرون بعقلية البطولة. ومن هذا شأنهم لا يخوضون حروباً لكي يدمروا بلداً أو يصنعوا بطلاً، ولا يطرحون مطالب مستحيلة للعبث بالمصالح والمصائر؛ ولا يسعون إلى تسطير الامجاد ولو أدى ذلك إلى حرق البلاد والعباد؛ كما أنهم لا يطمحون إلى اقامة فراديس ارضية تُترجم شقاءً وجحيماً؛ وإنما يهتمون بحلّ المشكلات وتحسين شروط العيش وبناء المصير المشترك، في مواجهة التحديات التي تواجهها المجتمعات البشرية اليوم، كما تشهد المشكلات الامنية والصحية والبيئية

والماليـة والخُلُقيـة، وكمـا تتجسـم فـي داء مثلث فتـاك: الكارثة من حيث العلاقـة مـع الطبيعة، والبربريـة من حيث العلاقة بين النظراء، والعدمية من حيث انهيار القيَم والمبادئ.

عالم عربي مشترك

بالطبـع نحـن إزاء ثـورات عربية. وأنا لا اسـتخدم عبـارة «ثورة عربية كبرى». نحن ازاء ثورات متعددة تجري في غير بلد عربـي. وإذا كان لكل بلد خصوصيته، فالمجتمعات العربية تتماهى مع بعضها البعض، بمعنى ان الواحد يؤثّر بالآخر كما يفيد منه، يستدعيه كما يقوم بدعمه وتعزيزه.

هـذا مـا يحـدث الآن، مـن حيـث التأثيـرات المتبادلـة، بيـن انتفاضـة واخرى. بذلك، تثبت الشعوب العربية، من جديد، أنها تمارس وحدتها من غير ادعاء أو تنظير. وتلك هي المفارقة: ففيما كان دعاة الوحدة ومنظّروها مـن حـكام ومثقفيـن، يدمرون فكرة الوحدة، من فـوق، بفكرهم الاحادي، الفئوي والطائفي، الذي لا يتسع لتوحيد حي في مدينة، كانت المجتمعات العربية تنخرط في صنع عالم عربـي مشترك، بتشكيل بناه التحتية، وفتح ما يحتاج اليه من الاسواق والمساحات، أو تشكيل ما يتأسّس عليه من اللغات والقواعد الجامعة والمشـتركة، كما تشـهد اللقاءات والندوات والمؤتمرات والمعارض في كل المجالات والميادين.

وهكـذا فمـا يجـري من ثورات عابرة يحطم الحدود المادية والرمزية، لكي يفسح المجال واسعاً للتبادل بين بلد عربي وآخر. وتلك هي المفارقة: فأوتوسترادات الاعلام والشبكات تسهم في توحيد ما تفرقه الايديولوجيات القومية وكلمة الله الجامعة، تماماً كما أن القوة الناعمة والفائقة تتغلّب على الجيوش والميليشيات.

ثورات عالمية

أخيرا، نحن إزاء ثورات عالمية، كوكبية، ولا مجال أن يكون الامر غير ذلك. ففي عصر تتشابك فيه المصالح والمصائر، وتتشكل هويات عابرة وجنسيات متعددة، كل ما هو محلي هو كوكبي، وكل ما هو خصوصي هو عالمي، وكل ما هو وطني هو انساني...

من هنا الاهتمام العالمي الفائق، بما يجري على الارض العربية من انتفاضات وثورات. وكان لافتاً أن تقف أميركا ومعظم الدول الغربية، الموقف الايجابي والبناء والعملي، مما يحدث. كان لافتاً أن يعلق الرئيس الاميركي باراك أوباما على ثورتي تونس ومصر بقوله: «كلنا تونسيون ومصريون»، كما جاء في الصحف يومئذٍ.

وبالمقارنة بدت أوروبا، متخلّفة أو عاجزة أو متواطئة، كما بدا الموقف الفرنسي. الامر الذي ارتدّ على أصحابه، وأفضى بالرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي إلى تعديل حكومته، بإقالة وزيرة الخارجية. ولذا، حاولت فرنسا أن تستدرك وتعوّض ما فات، بقيادتها التحالف الدولي للتدخل في ليبيا، أقلّه لحماية المدنيين.

ومن المفارقات أن الرئيس اليمني علي عبد الله صالح يتهم صنّاع الثورة بالعمالة، ليقول بأنها تُدار من واشنطن وتل أبيب. وتلك هي الفضيحة. فالرئيس اليمني يدين نفسه بذلك. لأنه لو صح كلامه، بعد ثلاثين عاماً من توليه السلطة، فمعنى ذلك أنه أصبح هو العدو لشعبه وليس الدول التي طالما وصفت بأنها استعمارية معادية للحريات ولمصالح الشعوب. وهذا ينطبق، بنوع خاص، على القذافي الذي بات العدو اللدود لشعبه الذي يستغيث الآن بالدول الغربية.

وحدة المصير البشري

هذا الواقع الصارخ، والفاضح، يسجل نهاية نظرية المؤامرة والأجندات الخارجية، بقدر ما يسجل نهاية سيادة الدول واستقلال الأوطان بالمعنى المطلق أو المقدس، سيما عندما يتحول الحكام إلى جزارين يسفكون دماء شعوبهم.

الأمر الذي يعطي هيئة الأمم المتحدة الحق بالتّدخل ضد أي حاكم يعتدي على مواطنيه العزل. وكما أن من حق الدولة أن تردع الأفراد أو الجماعات بعضهم عن بعض، فمن المشروع أن تتشكل حكومة عالمية تملك الحق، سواء في ردع الدول بعضها عن بعض، أو في ردع الحكام عن الاعتداء على الناس. وفي هذا السياق يندرج الآن التدخل العالمي والأممي في ليبيا، أي من أجل حماية المدنيين وتجنيبهم المزيد من المجازر. وتلك هي وحدة المصير البشري.

وأيّاً يكن، فالاهتمام العالمي، بما يجري عندنا، يتعدى المصالح التي تحرك القادة ورؤساء الدول، إلى التعاطي مع الانتفاضات كثورات سوف تترك أثرها على المشهد العالمي، على غير صعيد، سياسي واستراتيجي، فكري وثقافي.

هذا ما يحدث، بنوع خاص، في فرنسا التي صدّرت للعالم أول ثورة تنويرية تحررية حديثة (1789)، إذ ما من ثورة أتت بعدها، الا وتأثرت نوعاً ما بشعارها المثلث: حرية، مساواة، اخاء. هذا الطابع العالمي يتجلى في ما يقدمه المثقفون في فرنسا خاصة، وفي العالم عامة، من التعليقات والقراءات والتحليلات، التي تتجاوز المصالح الضيقة، كما تتجاوز هواجس الخصوصيات، لإعادة التفكير في مفهوم الثورة، وفي وضع العالم وأحوال الكوكب ومصائر البشر. ولهذا، فهي تفتتح حقبة فكرية جديدة، عربية

وعالمية.

وهكذا نحن إزاء ثورات تُدخل العرب في عصر جديد، بقدر ما تغيّر مشهد العالم، الذي يجد نفسه مسوقاً إلى اعادة النظر بأفكاره وسياساته، وبالصورة السلبية النمطية التي شكّلها عن العرب. بذلك يمارس العرب لأوّل مرة جدارتهم الوجودية وينتزعون مشروعيتهم بالمشاركة في صناعة الحضارة ورسم المصائر. ولا يعني ذلك أنهم يندرجون في الزمن العالمي. فإن مفهوم الزمن يتغيّر هو أيضاً، بالتحرّر من ماهيته المطلقة وخلفياته الماورائية. بهذا المعنى لكل شيء زمنه، كما لكل مجتمع موقعه وإيقاعه ودوره، بقدر ما يسهم بتشكيل خريطة الواقع العالمي بعلاقاته وتراكيبه أو تجاوراته وتراكباته.

II

نظام عربي جديد

من النصوص المقدسة
إلى الكتب الرقمية

ما يشهده العالم العربـي، من انتفاضة تونس إلى ثورة مصر، مروراً بما تشـهده اليمن والاردن من تظاهرات واحتجاجات، هو أشـبه بزلزال يقلب الأوضاع ويكسر الصورة السائدة.

إنـه حـدث كبيـر بـكل مـا للكلمة مـن معنى. والحدث هـو اليوم، في هذا العصر المعولم، عالمي بامتياز. إنه يشـغل العرب، كما يشـغل العالم أجمع، وبخاصة القوى المتصارعة والاسـتراتيجيات المتناقضة والمتواطئة، مـن واشـنطن إلـى طهـران، ومـن باريس إلى بيـروت، وكل يحـاول قراءة الحدث وتوظيفه لحسابه.

وإذا كان من المجازفة الحديث عن مآلات المجريات، فإنه وأياً تكن النتائج، لا عودة إلى الوراء. فالحدث، بتحولاته الكبيرة والمصيرية، يطوي صفحة ليفتح أخرى يدخل معها العرب إلى طور جديد أو إلى عصر جديد. فأيٌّ عصر سيكون؟

هنا قراءة في الحدث كما بدأ أولاً في تونس ثم في مصر.

تغيير العلاقة مع الممكن

للحدث سمات هي التي تجعله يستحق اسمه.

الأولى أنه مفاجئ وغير متوقع. ولذا فهو يصدم العقول الغافلة ويزعزع الثوابت الراسخة، لكي يقلب المشهد رأساً على عقب، ويحدث تغييراً في مجرى الاشياء ومسار الافعال أو في مصائر الذوات والجماعات. من كان

يصدق، قبل يوم واحد من اندلاع الانتفاضة في تونس، أن يهرب الرئيس بن علي إلى خارج بلده، خوفاً من غضب شعبه وانتقامه.

الثانية أن الحدث واقعة خارقة تخلق معطيات وحقائق تنفتح معها امكانيات للتفكير والعمل لم تكن محسوبة أو محتملة. ولذا فهو يغيّر الشروط ويخربط الحسابات، وعلى نحو تتغير معه قواعد اللعبة وعلاقات القوة أو نظام المعرفة وخريطة السلطة. من كان يتصوّر أن تنقلب الموازين، خاصة في تونس، وإلى حدّ كبير في مصر، بحيث يجرؤ الناس على قول ما كانوا لا يجرؤون على التفكير فيه أو الهمس به. وهذا شأن الحدث، انه يجعل المستحيل ممكناً، بقدرته على الاجتراح والخرق والتأثير.

الثالثة أن للحدث فرادته، إذ هو ينبجس على نحو غير مسبوق ولا منتظر، بقدر ما يجري على غير مثال. ولذا فهو يكسر قوانين الضرورة ويخالف النماذج السائدة. ولو كان مبرمجاً أو يجري وفقاً لخطة معلومة، لما كان مفاجئاً، ولما أتى بالمثير والخارق الذي تجترح معه امكانات تتيح قول ما كان يُمنَع قوله، أو فعل ما لم يكن بالمستطاع فعله والاتيان به. من كان يتصور أن يتحرك الشارع بأمواجه البشرية، وأن تخرج الجموع من سجونها الفكرية مندّدة بآلهتها وطغاتها، مطالبةً بالحدّ الاقصى: رحيلهم أو محاكمتهم.

الرابعة أن الحدث لكونه يغير العلاقة بالممكن، فإنه يغير أنماط التحليل وشبكات القراءة، بقدر ما يحمل على اعادة ترتيب الاولويات أو خربطة نظام الاسباب والمسببات، بحيث أن ما كنا نظنه سبباً يغدو نتيجة وبالعكس. فقد ساد الاعتقاد في العقود الفائتة أن العامل السياسي يتقدم على العامل الاقتصادي، بحسب الشعار القائل: لا تنمية بلا ديموقراطية. ولكن ها هو جاك أتالي، الذي هم من أبرز المختصين في شؤون التنمية، يقول بان الانخراط في نظام السوق، كما فعلت تونس، يخلق الإمكان

لـولادة الديموقراطيـة. (راجـع رأيه في مجلة «L'Express»، 16-22 شـباط 2011).

وهكذا، كان الاكثرون، من عرب وغربيين، بينهم مفكرون كبار، يخشون علـى الهويـة والخصوصية والحرية، من العولمـة وثوراتها وتحولاتها، فإذا بها تفتح الامكان الواسع لكسر القيود والتحرر من نير الاستبداد.

ولا عجب فالاقتصاد الحديث، بنمط انتاجه وسـلعه وأسـواقه المفتوحة، يتيح حرية التبادل للافكار والاشخاص والاشياء، في حين أن الثورات بشعاراتها المقدسـة وإيديولوجياتهـا الحديديـة تعمـل علـى تقويـض الحريات واسـتعباد العقول. وهذا ما يفسّر كيف أنه بعد مجيء تلك الثورات، سيّما بنسخها العربية، قد تراجعت الحريّات الموروثة عن عهود الاستعمار في العالم العربي. ولهذا فـإن الصيـن التـي نجحت، أيمـا نجاح، في اعتماد النهـج الليبرالي الجديد في الاقتصاد لن تستطيع، مهما مانعت، من أن تؤخر مجيء الديموقراطية.

الحدث يتجاوز صانعيه

الخامسة أنه لا يمكن القبض على معنى الحدث أو استقصاء اسبابه أو حصـر مفاعيلـه. لا يمكـن انتاج معرفة به تطابق واقع الحال تمام المطابقة. أولاً لأن المعرفة بالواقع هي درك للاسباب أو بحث في شروط الامكان، فيمـا الحـدث هـو خرق للشـروط؛ ثانياً، لأن المعرفـة لاحقة على الحدث الذي يجري على نحو غير مسبوق ولا معلوم.

وهكذا فالحدث الحي يسـبق البحث عن شـروطه المسـبقة، بقدر ما يكسـر المسـبقات الفكريـة. تمامـاً كما يسـبق النمـوذج الناجح مَـن يحلّل أسـباب نجاحه، أو كما يسـبق العمل الفني الناقد الذي ينتج نظريته. ولذا فـإن كل معرفـة بـه هـي تأويل لـه، اي اعادة انتاج على مسـتوى الخطاب، بتشكيل لغته المفهومية أو بناء نموذجه النظري أو اختراع سيناريو وقوعه.

هـذا شـأن الحـدث أكان حبـاً صاعقـاً، أم حرباً طاحنـة، أم ثورة مزلزلة، أم نصاً خارقاً، أم انفجاراً كونياً.

قد تكون المعرفة بالشروط ضرورية، لفهم المجريات وتدبّر الأزمات. ولكنها ليسـت كافية لاسـتيلاد الحدث من جديد أو تكراره. ما بوسـعنا أن نفعله، بعد انبجاسه، هو أن نتعاطى معه لا كشرط لازم أو يقين جازم، بل كإمكان مفتوح غني باحتمالاته، منسوج من التباساته ومفارقاته..

بهذا المعنى، يشـبه الحدث النص، من حيث كونه يقبل غير قراءة أو تفسـير. وكل قراءة تحاول اسـتثماره، بخلق وقائع جديدة أو بتوليد حدث آخر خارق وغير متوقع ولا مسبوق. وإذا كان الحدث يجري على نحوٍ غير متوّقع، فإنه من غير الممكن التنبؤ بمآلاته أو السيطرة على مساراته. بل إن الحـدث قـد يرتـدّ ضدّ فاعليه، أو يتجاوزهم، كما هي مآلات الحروب، أو كما هي مفاعيل النصوص.

مثـال ذلـك أن الاطـلاع علـى نموذج ناجح في التنمية، في اوروبا، أو فـي ماليزيـا، أو فـي الصيـن، لا يكفـي لخلـق مثله في هذا البلـد أو ذلك، لأن النمـوذج الناجـح هـو حدث خارق يكسـر الحتميات المقفلة، بقدر ما يخالـف النمـاذج القائمـة، تماماً كما أن المعرفة بالاعمال الروائية لا تكفي لانتـاج روايـة مبتكـرة. وما يمكن فعله هو التعاطي مع النماذج والتجارب، لا بلغة النسخ والمماهاة، بل بلغة الخلق والتحويل والتجاوز، لتوليد نماذج جديدة، وفقاً لسيناريوهات مغايرة.

الشرارة التونسية

علـى هـذا النحـو انبجس الحدث التونسـي. فالانتفاضة التي اندلعت، في السـابع عشـر من كانون الاول من العام (2010)، لم تخطط لها نخب سياسـية أو ثقافيـة ولا قيـادات حزبيـة أو نقابية، كما هـي العادة، وإنما قام

بها فاعل مغمور لم يرِد في ذهنه أن ما سيفعله سوف يشكل ثورة لا سابق لها: شاب متعلّم عاطل عن العمل، سدّت في وجهه ابواب الرزق، فآثر أن يحرق نفسه، احتجاجاً على وضعه البائس، في الساحة العمومية للمدنية يعيش فيها، فأشعل ثورة الياسمين في بلده.

هذا ما أقدم عليه محمد بوعزيزي في مدينة سيدي بوزيد، فكان عمله بمثابة الشرارة التي اندلعت بعدها التظاهرات والاحتجاجات الشعبية، العفوية، لكي تنتشر كالنار في الهشيم في مختلف المدن التونسية، ولكي تنتهي، بعد أقل من شهر، بسقوط النظام ومغادرة الرئيس بن علي إلى خارج تونس.

بالطبع كانت الارض مهيأة، والتربة عطشى، أعني أن النفوس كانت تغلي(*)، بعد أن طفح الكيل من فرط الغضب والسخط، مما آلت اوضاع البلاد والعباد من الاستبداد الغاشم والفساد الفاحش والبطالة المتفاقمة، اي كل ما يتهدد الناس في حرياتهم وعيشهم وكرامتهم.

لا شك أنه كان للمعارضة، السياسية والثقافية والنقابية، دورها، بعد عقود من النضالات ضد حكم بوليسي يتقن القمع وكتم الانفاس. ولكنه لم يكن الدور الحاسم أو المفجّر. فما حصل هو حركة عفوية شعبية انخرط فيها فقراء وعاطلون وبائسون وجماعات غير منظمة سياسياً أو مؤطرة ايديولوجياً أو مبرمجة حزبياً.

بالطبع شارك في الانتفاضة بعد اندلاعها، سياسيون، ونقابيون،

(*) هذا ما لاحظته في زيارتي الأخيرة إلى تونس للمشاركة في يوم الفلسفة العالمي (27/ 28 نوفمبر 2010). وأنا أعترف، وكما هي عادتي عندما أزور أي بلد عربي، بأنني عندما ألتقي بأناس معارضين وأتحدّث إليهم، أقول لمحدّثي لا تذعن للواقع، ولكني أنصحه بعدم الاستعجال. فقد علمتنا التجارب، في لبنان، وفي سواه من بلدان العرب، أن الأوضاع عندما تنفجر، لا تعود إلى طبيعتها، إلا بعد خراب البصرة. ولكن ما حدث في تونس قد فاجأ وفاق التوقعات.

ومثقفون، ودعاة، وناشطون في مؤسسات المجتمع المدني والاهلي، بحيث استقطبت في النهاية مختلف مكونات واطياف المجتمع التونسي. وهذا ما حدث في مصر، مع الفارق في حجم الحشود والجموع الهائلة، ومع الفارق بالطبع من حيث المسارات والمآلات.

وهكذا لم يصنع الحدث منظّر ايديولوجي أو داعية عقائدي أو مناضل ثوري، قومي أو يساري أو اسلامي. لم تحدث الانتفاضة في تونس، ولا الثورة في مصر، على شاكلة النماذج التي جسدها لينين أو ماوتسي تونغ أو غيفارا، ولا على شاكلة النموذج الذي جسده الخميني. وهي أبعد ما تكون عن حركات التحرّر الوطني وعن الانقلابات الفوقية التي حدثت في العالم العربي على يد نخب عسكرية، تحت مسمّيات الوحدة والحرية والاشتراكية والعدالة الاجتماعية...

في ما يخصّ تونس، لا شك أنه كان للجيش دوره في ما حدث. برفض الانصياع لأوامر بن علي بقمع الانتفاضة. ولذا طلب قائده من الرئيس مغادرة البلاد، فكان ذلك أول جيش عربي لا يستولي على السلطة، بل يؤمّن انتقالها بصورة دستورية، سلمية، وهذا صنيع يحسب له، ويؤمل أن يستمر في موقفه.

كوابيس الطاغية

أن يتهاوى، بهذه السرعة، نظام استبدادي، في تونس، كان يبث الرعب ويزرع الخوف في النفوس بأجهزته الامنية وادواته القمعية، معناه أنه كان نظاماً هشاً، إن لم نقل كرتونياً، كما وصفه البعض. والاهم أنه يعني أن الرئيس الطاغية كان يخشى من شعبه أكثر ما يخشاهُ شعبُه. والخوف، إذ ينتج أسوأ الحكومات، فإنه يلغم السلطة من داخلها، بقدر ما يشهد على خوائها.

ولعلّ قراءة الاعمال الادبية كاشفة في هذا الخصوص، كما تمثلت لدى ماركيز ويوسا وآخرين جسدوا، في سردهم المبتكر، صورة الحاكم الطاغية الذي يقيم في رعبه ويتوجس من كل من يعمل معه، كما كانت نماذجه في أميركا اللاتينية. من هنا تثور اسئلة في الذهن: هل تأخر أهل تونس في التمرّد على نظام حكم كشف عن ضعفه وهزاله بالرغم من كل مظاهر القسوة والشراسة والبطش؟ هل خدعهم الزئيس أم كان يخدع نفسه؟

أياً يكن، فما تكشفه انتفاضة تونس أن الأنظمة الاستبدادية هي أعجز أو أضعف من أن تصمد أو تتغلب على شعب كسر حاجز الخوف وأجمع على تغيير نظامه السياسي وواقعه الاجتماعي. ولعلّ هذا هو الدرس الأول من الانتفاضة التونسية والزلزال المصري.

التستّر على الآفات

من الطبيعي أن يكون لما حدث في تونس، بدايةً، اصداؤه في العالم العربي، خشيةً وتوجساً، أو استلهاماً واحتذاء، سواء لدى الرؤساء والزعماء. أو لدى الشارع والشعوب.

فالمجتمعات العربية التي تعاني من ثالوث الاستبداد والفساد والبطالة، والتي تقاوم محاولات تحويل الجمهوريات الحديثة إلى أنظمة وراثية أو إلى حكومات دينية، تتماهى مع بعضها البعض، بقدر ما يتأثر الواحد منها بالآخر ويتفاعل معه. وهذا ما حدث، خاصةً في مصر اكبر البلدان العربية واكثرها وزناً وأشدها أثراً، على المستويات الثقافية والسياسية والاستراتيجية...

هذا مع أن مصر كانت سبّاقة، طوال السنوات الفائتة، كما شهدت الاحتجاجات والمظاهرات من جانب المعارضة، سواء في نقدها للسلطة

القائمة، أو في مطالبتها بإجراء اصلاحات على نظام الحكم تشريعية وسياسية واقتصادية.

غير أن ما جرى في تونس وما يجري في مصر، لا يعطي مصداقية للانظمة العربية التي تلجأ إلى تفسير الانتفاضة أو الثورة لحسابها، بنوع من المصادرة تحت شعارات، قومية مستهلكة أو خادعة، تُستخدم كذرائع للتستّر على الآفات المستفحلة في الداخل، لأن هذه الانظمة مصابة بنفس العلّة، أعني داء التعسّف والاعتباط والفساد، أي ما من أجله ينتفض الشارع في تونس ومصر أو في الأردن واليمن.. وهذه أيضاً حال الاحزاب السياسية القومية واليسارية، التي تسير في ركاب الانظمة وتدافع عنها أو تتستّر على اخطائها ومساوئها. لقد فقدت مصداقيتها وباتت الوجه الآخر للعملة الاستبدادية.

الثورة الخضراء

كذلك فإن الثورات العربية الجارية لا تعطي مصداقية لنظام الحكم القائم في إيران، لأنها لا تشبه الثورة التي قام بها رجال الدين عام 1979، وإنما تجد شبهها في الثورة الخضراء التي حصلت في طهران احتجاجاً على الانتخابات البرلمانية في حزيران عام 2009، والتي قام بها الطلاب والشباب والمثقفون والناشطون في هيئات المجتمع المدني. والشبه قائم في غير وجه. أولاً من حيث هويتها المفتوحة المركّبة والتعدّدية. ثانياً من حيث كونها ثورة مدنية لا دينية، دون أن يعني ذلك أنها معادية للدين. وهذا ما عبّر عنه أحد شباب الانتفاضة في القاهرة، بردّه على الموقف الايراني الذي حاول أصحابه مصادرة الانتفاضة لمصلحتهم، إذ قال إن ثورتنا ليست دينية بل مدنية، لأن مرجعيتها ليست النصوص المقدسة. ثمة وجه ثالث للشبه وهو أن المحرك للانتفاضات الجارية هو محاربة الفساد والطغيان في الدرجة الاولى، وليس المقاومة أو البرنامج النووي أو مناهضة

اميركا، وسواها من الذرائع التي تُستخدم لتغطية الفشل في حل المشكلات، والهروب من الاستحقاقات الداخلية المتعلقة بتوسيع مساحة الحريات أو بتحسين ظروف العيش ومستوى الحياة.

استعادة الدور العربي

من جهةٍ أخرى، ما يحدث من انتفاضات، في غير بلد عربي، لا يصب في مصلحة شرق اوسط اسلامي، كما تُقرأ الاحداث في ايران. لأن مفهوم الشرق الاوسط، الذي هو مفهوم غربي اميركي، يقوم على استبعاد المصطلح العربي. بهذا المعنى يلتقي الايراني مع الاميركي على استبعاد العرب من الفاعلية والدور.

ولعل ما يجري في العالم العربي، من فراغ استراتيجي، تسدّه الآن دول اقليمية تحت شعارات دينية، يعود في بعض عوامله إلى ضعف مصر وفقدانها الديناميكية والحركة والمبادرة. وأعتقد أن استعادة مصر لدورها الفعّال سيكون له أثره، عربياً، على المستوى الاستراتيجي والقومي. وبالاجمال، فإن الانتفاضات الجارية، إذا قُدِّر لها أن تنجح، سوف تفضي إلى تغيير وجه العالم العربي، بحيث يغادر عجزه ويستعيد فعاليته وحضوره على المسرح الكوني، بما يعني ذلك من تراجع التدخل الاميركي والنفوذ الايراني على السواء.

ولا يعني ذلك عودة إلى الدور الاستراتيجي الذي مارسته مصر في العهد الناصري، لأن هذا الدور لا يشبهه، من حيث التشبيح النضالي والاستراتيجي، سوى الدور الايراني. وفي أي حال، سواء تعلّق الأمر بمصطلح إسلامي أو شرق أوسطي أو عربي، فالمأمول أن يتشكّل دور عربي جديد هو أقرب إلى الدور الذي تمارسه تركيا، اليوم، بمفردات التوسّط والتوازن والتضامن والشراكة والتبادل.

المفارقة الفاضحة

بالطبع إن المثقفين هم أول من تفاعل مع الاحداث على هذا الوجه أو ذاك، ليس فقط لأن الاحداث شكّلت مادة دسمة للكتابة والتعليق والتحليل، بل لأنهم يتصرفون دوماً بوصفهم الاوصياء والوكلاء الحصريين على القيم العامة المتعلقة بالحقيقة والعدالة والثورة والهوية والامة...

ولكن الكثيرين من المثقفين لا مصداقية لهم في ما يدعون أو يعلنون من المواقف. فهم ضد الاستبداد في مكان، ولكنهم يقفون معه أو يسكتون عليه في مكان آخر. فهم ضدّ المجازر التي ترتكبها إسرائيل في غزّة، ولكنهم يصفقون للمجازر التي ترتكبها «القاعدة» في العراق بحق عراقيين. وهم مع الحرية والديموقراطية في تونس والقاهرة، ولكنهم ضدها في لبنان، إذ هم مع محاولات تعريبه وأسلمته، على الطريقة التي تؤدي إلى فقدانه ميزته، كبلد شكَّل وما يزال يشكّل منبراً لحرّية الكلمة ومساحةً لممارسة الحريات الديموقراطية التي استفاد منها كل الهاربين من جور حكوماتهم أو من فقر بلدانهم.

وهم إلى ذلك قد فقدوا المصداقية والمشروعية والفاعلية منذ زمن طويل، سواء من حيث نماذجهم في فهم العالم أو من حيث برامجهم لتغيير الواقع. فالعالم، تغير ويتغير، بعكس تصوراتهم وخططهم. والاهم أنه يتغير على يد قوى جديدة، كانت مستبعدة أو مهمشة، وربما محتقرة، من جانب المثقفين الذين يدعون احتكار الوعي والعلم والمعرفة بأحوال العالم، فإذا بهذه القوى تبدو حية، ناشطة، فعالة اكثر مما يحسب دعاة التقدّم التغيير.

هذه هي حال العاطلين عن العمل الذين كانوا يفعلون بصورة سلبية أو عقيمة، فإذا بهم يسهمون الآن في تفجير الانتفاضة في غير مكان من العالم

العربي. وهذه هي خاصةً حال الأجيال الجديدة من الشباب والمدوّنين والعاملين على الشبكات. ومن المفارقات أن فلاسفة العرب ومفكّريهم ما زالوا يثيرون أسئلة النهضة ومشكلات الحداثة، فيما الفاعلون العرب الجدد قد تجاوزوا الحداثة إلى ما بعدها، بانخراطهم في الحداثة الفائقة والسيّالة للعصر الرقمي والواقع الافتراضي. وها هم يتصدّرون الواجهة ويصنعون الحدث الذي سارع المثقفون إلى تلقفه والتعيش عليه، للحصول على شهادة حسن سلوك ثوري أو تحرري أو تنويري... أقول التعيش، لأن مجتمع المثقفين لبس ملكوتاً للفضيلة ولا هو مملكة للحرية والعدالة، بل هو الأسوأ داخل المجتمع الكبير، كما تشهد علاقات المثقفين بعضهم بعض. وذلك يعني أن المثقفين لم يعودوا عقول المجتمعات النيّرة. ولم يكونوا أصلاً ضمائرها الحية.

لنعترف بفشلنا وافلاسنا، وبأن جيلنا قد أورث الاجيال الجديدة كل هذا التردّي والتراجع. ومؤدى الاعتراف أننا الوجه الاخر للانظمة التي ندينها ونتنشي لانهيارها، بنخبويتنا وتهويماتنا النرجسية. فالحاكم والمثقف كلاهما متألّه وعاشق لذاته، نابذ لغيره. الاول ينفرد بالسلطة ويستبد بها بقدر ما يظلم من اختاروه لرعاية مصالحهم. والثاني يحتكر الحقيقة ويعتقد بأنه فريد عصره ومجاله، بقدر ما يحتقر من يدّعي أنه يدافع عن حقوقهم.

صدمة النُخب

بذلك يثبت المثقفون من اصحاب المشاريع الايديولوجية والثورية والتحررية، أنهم يأتون بعد فوات الاوان، لكي يعترفوا بأن الاحداث تسبقهم أو تصدمهم أو تفضح عجزهم وهشاشتهم وجهلهم بالنفس والآخر والمجتمع والعالم.

ولذا نراهم الآن يكرّرون ما كانوا يرفضونه من قبل. كانوا يقولون

بـأن المثقـف هـو خـط الدفاع الاخيـر عن الثقافـة والامة والهويـة، وكانوا متشـبّثين بشـعارات التحـرر الوطنـي، فإذا بالاحداث توقظهم من سـباتهم، لكي يقولوا بأن انتفاضة تونس أو مصر تصدم النخب والانظمة، أو يعترفوا بأن الاحداث الجارية لم يصنعها المنظرون والمثقفون، أو يجزموا بسقوط حركات التحرر الوطني. مع أن هذه انهارت منذ زمن، بعد انهيار المعسكر الاشـتراكي ونهايـة المثقـف النرجسـي النبوي الرسـولي، بالطبع هي بقيت شغّالة، ولكن بعد أن نخرها الفساد والعجز، تماماً كما بقي المثقف يغرق في تهويماته الإيديولوجية ويتشبّث بأفكاره المحنّطة ومقولاته المستهلكة..

فـي أي حـال، مـا جـرى في تونـس ويجري في مصـر، وما يمكن أن يجري في بلدان عربية تنتظر دورها، يفكك ثنائية النخبة والجماهير، بقدر ما يكسر عقلية الوصاية على القيم والمجتمعات بعقل نرجسي وفكر أحادي.

السلطة مسؤولية جسيمة

للشـعب التونسـي، كمـا المصـري، أن يفرح بما حـدث، بعد أن أزيح الكابوس وانكسـر جدار الصمت والخوف، لكي تنطلق القوى من عقالها ويستعيد المجتمع، في مختلف حقوله وقطاعاته، حيويته وحريته ومبادرته، للمشـاركة في اعادة ارسـاء النظام وتشـكيل خارطة السـلطة، على أسـس وقيم جديدة، بالمحافظة على المكتسبات، والعمل على تطويرها وتوسيعها واثرائهـا، بعقـول مرنـة، مركبة، تداولية، تأخذ بعين الاعتبار، تنوع المجتمع وتعقيد الواقع وتشـابك القضايا وتداخل المسـتويات، بحيث تدار الشـؤون العامـة وتجـرى اعمال الانماء، بمفردات التركيب البناء والتحويل الخلاق، اصلاحاً ونهوضاً، أو تطويراً وتحديثاً، أو انماءً وازدهاراً.

وتلـك مسـؤولية جسـيمة يؤمـل أن يحملها أهل تونـس، وكذلك أهل مصر. لأن الثورة ليست مجرد افراح واعراس، كما علّمتنا التجارب، خاصة

لـدى حـركات التحـرّر الوطنـي وفي دول العالم الثالـث، حيث أعيد انتاج الاستبداد والفساد والتفاوت بأردأ اشكاله.

ثمة درس آخر مستفاد من الحدث التونسي، أنه لا مجال، بعد الآن، لأن تُـدار الـدول بعقـل مركزي فوقي، أو سـلطوي بوليسـي، أو اسـتبدادي شـمولي، يحـوّل المجتمعـات والسـلطات والثـروات إلى سـجون أمنية أو اجهزة مخابراتية أو احتكارات مالية. ففي عصر القنوات والشبكات، حيث تنتشـر المعلومات وتتعولم الافكار وتتشـكل الهويات العابرة والمتداخلة، تنفتـح الحكومـات الناجحـة والفعّالة على الحِـراك الاجتماعي بكل دوائره ومستوياته، بقدر ما تعمل بمنطق أفقي ديموقراطي تبادلي.

وأخيراً فمن الدروس أنه، ليس لأحد أن يتعامل مع بلده بوصفه مشروعه الخاص، لكي يحتكر شـؤون الحقيقة والسـلطة والثروة والمشـروعية، كما ليس لأي فئة أو قوة سياسية، معارضة أم موالية، أن تحتكر الوصاية على العدالة والتنمية والحرية أو على الهوية والامة والمقاومة، وسواها من القيَم العامة. فهذه ليست ملكاً لأحد، لأن لكلّ مواطن صلة بها، بقدر ما يشارك في بناء بلده بعمله واختصاصه وانتاجه أو ابداعه. إن عصر الايديولوجيات الثورية والاصوليات الاصطفائية التي يدّعي اصحابها امتلاك الاجوبة النهائية والحلول القصوى للمشـكلات، قد أفضى إلى الاخفاق أو إلى الكوارث. مما يعني أن إدارة الامور، بصورة ايجابية وبناءة، إنما يتم بمفردات التسوية والتوسط والتعدد والشراكة.

وهذه عملية متواصلة لا تتوقّف، وسيرورة نامية من الخلق والابتكار، يعـاد بناؤهـا باسـتمرار، فـي مواجهـة التحديـات والتحـولات، مما يقتضي التخفـف مـن الادعاءات والمنازع الفردوسـية والطوباوية والمثالية، للعمل بمفردات اليومي، والميداني، والقطاعي، والعابر. إن العالم لا تصنعه فقط

الافكار الكبيرة والقيم السامية، وإنما تصنعه أيضاً، وربما خاصة، الاطماع والنزوات والعداوات والاحقاد... من هنا فإن علاقة البشـر مع الحرية أو العدالة أو الحقيقة تشـبه علاقة سـيزيف مع صخرته التي تقع كلما حاول رفعها، ولذا فهي تحتاج لأن تُرفع باستمرار.

ما حدث في تونس وترك اصداءه المدوية وآثاره العميقة في النفوس، لا يعني أنه سوف يحدث بحرفيته في بلدان عربية اخرئ تعاني من الفساد والفقر والاسـتعباد. وإذا كان الحدث لا يتكرر، بل ينجس، على نحو غير مسـبوق، فإن معنى ذلك أن كل بلد عربي يعاني من القهر والعبودية، إنما يصنـع نموذجـه ويغيـر واقعـه على طريقتـه. ربما يحتاج الامـر إلى «ولعة» كي تندلع الشـرارة ويتداعى البناء، يحتاج إلى حدس مفاجئ لكي يشـتعل الفكر المتكلّس ويتحرّر العقل المستعبد، يحتاج إلى خيال خصب وسيناريو خلاق لكي تنطلق القوى المعطلة والطاقات المشـلولة. فلا تغيير من دون خلـق أو ابتـكار. ولعـل هذا هو الفرق بين التقنيات الرقمية وما سـبقها من الأدوات. فالأولـى تتطلـب مـن العامـل عليهـا تشـغيل طاقتـه العقلية، كما تتطلب الاستعداد والقدرة الدائمة على الاختراع والابتكار.

الفاعلون الجُدد

والأهـم أن ما حدث في تونس، ويحدث في غير بلد عربي، وبخاصة في مصر، هو وليد لثورة المعلومات والاتصالات التي أتاحت البث والاتصال للصور والمعلومات بسرعة البرق والفكر، بقدر ما هو ثمرة للقوى الجديدة الصاعـدة علـى المسـرح، والتي باتت من معطيـات الواقع العالمي الراهن. هناك أولاً صعود بلدان كانت على الهامش، بل وراء العرب، فإذا بها تصبح أمامهـم، كالصيـن والهنـد والبرازيل وماليزيا وتركيا، مما عنى كسـر أحادية النموذج والقطب والمركز في التنمية والسياسة والمعرفة.

على صعيد آخر يسجَّل صعود المرأة، خاصة في ميدان السياسة، على نحو يكسر خرافة الفحولة وقيمومة الذكورة. من هنا فالمرأة العربية هي اليوم جزء من الثورات الجارية بحيويتها وفاعليتها.

وأخيراً هناك صعود الاجيال الجديدة، الشابة، الفتية، التي تفلت من عُقال الايديولوجيات الإسمنتية والمنظمات الجهادية الارهابية. لهذه العوامل، وبخاصة الشباب، ووسائل الاعلام، الدور الاكبر في حصول الثورة الجارية، التي هي ثورة سلمية، مدنية، لا تشبه ما سبقها.

نموذج ثوري جديد

ومن المفارقات الفاضحة أن يتوجّس تشومسكي أو جيجيك أو طارق علي ونظراؤهم العرب من العولمة والليبرالية الجديدة، فيما هي فتحت الامكان الواسع لولادة نظام عربي جديد، ديموقراطي، بكسرها للحواجز والحدود، على النحو الذي يتيح بثّ الصوَر والحصول على المعلومات بسرعة البرق والفكر.

طبعاً إن الثورات الجارية لا تلغي مكتسبات الثورات التنويرية والسياسية والتحررية، العالمية أو العربية، ولكنها تتجاوز ما استهلك منها، وتتعلم مما اخفق وفشل، بقدر ما تختلف عما سبقها في رموزها ولغتها وعناوينها وقواها وأدواتها، وبخاصة في أساليبها. إذ هي ثورة ناعمة لا تحاول تغيير الأوضاع بالعنف وسفك الدماء. وهي إلى ذلك ليست كالثورات الايديولوجية التي تحوّلت إلى انظمة شمولية يشتغل اصحابها بانتاج أشكال جديدة من العبودية، كما أنها أبعد ما يكون عن حركات التحرر الوطني وثوراته وانقلاباته العسكرية الفوقية، التي عادت معها الامور إلى الوراء، باعادة انتاج التخلف والاستبداد. ولذا فهي لا تجري بحسب النموذج اليساري الفاشل، أو النموذج الوطني التحرري الآفل،

وهي بالتأكيد لا تجري حسب المثال الجهادي القاتل. بهذا المعنى فهي امتداد للثورة الفرنسية، كما هي امتداد لعصر النهضة والاستنارة والليبرالية في العالم العربي.

وهكذا، فهي ليست اشتراكية ولا ناصرية ولا جهادية، كما يتمنى أو يحنّ أو يحلم ديناصورات العقيدة والفلسفة والسياسة والثقافة. لإنها إبنة عصر العولمة بأدواتها الفائقة وليبراليتها الجديدة التي تتيح فضح المستور وكشف الأسرار. فالعولمة هي، كأي شيءٍ آخر، يمكن أن تُستخدم بصورة فاحشة أو وحشية كما يستخدمها النموذج الإرهابي أو من يُمارس النهب المنظّم، كما يمكن أن تُمارس بصورة إيجابية وبنّاءة، كما يستثمرها عمّال ثورة النيل وثورة الياسمين.

من هنا فإن الانتفاضات الجارية تعطي مصداقية لفوكوياما وليس لهنتنغتون، لأن الاول نظر بعين الذاكرة الموتورة المشدودة إلى الماضي، كما تشهد مقولته «صدام الثقافات»، أما الثاني، فإنه نظر بعين البصيرة العاقلة، فتوقع انتصار الديمقراطية في ظل تحولات العولمة الليبرالية.

أياً يكن، نحن ازاء انتفاضات تطرح عناوين ملموسة، تتصل بهموم الناس وحاجاتها التي تبتلعها الشعارات الكبيرة والقضايا المقدسة التي هي مصدر الحجب والتضليل أو الاستعباد والارهاب.

ولذا، فالمنتظر أن تكون متواضعة بلغتها ومفرداتها وأساليبها، بحيث تكسر القاعدة القائلة بأن الثورة تخنق الإمكان وتصادر الحريات، بقدر ما تنتهك شعاراتها وتأكل أبناءها. ما يُؤمل هو أن تفتح الآفاق والابواب والفرص، للدخول في عصر جديد، أو لبناء عالم مختلف تصنعه لغات وافكار وقوى وأساليب جديدة، حيّة، فعالة، سلمية، بناءة، ايجابية.

ثمة صورة لافتة في هذا الخصوص وسط المشهد، هي صورة وائل

غنيم، أحد المشاركين في انتفاضة مصر. فهو لا يُهدّد بحرق البلاد والعباد تحت شعار «أنا أو لا أحد»، بل يبكي بعد خروجه من السجن، معترفاً بأنه ليس بطلاً بل واحدٌ كسواه ممن يشاركون في صُنع ما يحدث. هذا نموذج لا يُشبه النماذج الثورية السابقة بأشكالها المختلفة. لا يشبه الحاكم الديكتاتوري أو السياسي الفاشي، كما لا يشبه المنظّر العقائدي، التراثي أو الحداثي. ربما نجد شبهه لدى غاندي أو لدى مانديلا، إنه نموذج الفاعل الجديد الذي يشارك في صُنع عالم مختلف وافتتاح عصرٍ جديد لا تصنعه الكتب السماوية ولا الفلسفات المادية، بل الكتب الرقمية والانتفاضات السلمية التي تسجّل نهاية زمن البطولات الدموية والبيروقراطيات الثقافية.

لا أريد أن أحلم أو أبالغ، لكن مايؤمَل من الانتفاضات الجارية، أو التي يمكن أن تجري، هو أن تنجح في امتحانات الديموقراطية والتنمية والعدالة والكرامة، لكي تصنع مستقبلاً جديداً تنكسر معه الصور النمطية السلبية عن العرب، لكي تتشكّل صورة جديدة مشرقة، بوصفهم من بُناة الحضارة ومن صنّاع المعرفة والحداثة والتقدّم، للمشاركة مع بقية الجماعات والأمم في رسم مستقبل أفضل للبشرية.

III

قوى جديدة تفتح أبواب المستقبل

قراءة ثانية في الأحداث

أعـود للـكلام مـن جديـد على الاحـداث التي تتسـارع وتتفاعل على السـاحات العربيـة، سـواء للقـراءة فـي مفاعيلهـا، أو للتعليق علـى قراءات الآخرين في غير مسألة.

الأولى أن الثورة المصرية اسـتقطبت تأييد الجميع، إذ الكل رحبوا بها وامتدحوهـا أو تبنّوهـا، بـل هي جمعت تأييد الضدّيـن: أميركا وايران. هناك استثناءات. فاسرائيل أعربت عن حذرها أو خشيتها. وفي المقابل آثرت بعض الدول العربية الصمت من غير تعليق. ولكل أسـبابه، فالدولة العبرية تخشـى مـن تغييـر المعادلـة بينهـا وبين العـرب. أما الدول العربية، فهي تخشـى من العدوى بانتقال الثورة إلى ملاعبها، لكي تقلب الأمور وتغيّر قواعد اللعبة.

الثانيـة أن الثـورة، كحـدث كبير يزلزل الاوضاع، إنما يغير في موازين القـوى بقـدر مـا يغيـر فـي الافكار. مـن ذلك أن ما جرى فـي مصر، وقبل ذلـك فـي تونـس، قد أحـدث تغييراً فـي مواقف الاحزاب الاسـلامية التي أبدت تراجعاً عن طرح شعارها حول الحكومة الدينية (الاسلام هو الحل)، وأعلنت تأييدها للحكومة المدنية. وفي أي حال، إن الثورة بوصفها صنيعة أجيال جديدة لا تلتزم بعقائد دينية قديمة أو بإيديولوجيات شمولية حديثة، قد بيّنت أن الاحزاب الاسلامية لم تكن على رأس التظاهرات، في البداية، بل شاركت بوصفها أحد مكونات المجتمع لا أكثر.

ولا يعنـي ذلـك أن القـوى الجديدة تعمل على إقصاء القوى القديمة. بالعكـس، فالثـورات الجديـدة، التـي هي ثـورات فكريـة، إذ تحمل القوى القديمة على الزحزحة عن ثوابتها وتغيير أفكارها، سـواء لدى الإسـلاميين

أو غيرهم، فإنها تخلق إمكانات جديدة للعمل المشترك بين مختلف قوى المجتمع وفاعلياته.

والاهـم أن الاحـداث كشـفت مدى المبالغـة والتهويل، في القول بأن سـقوط الديكتاتوريـات سـوف يُفضي إلى مجـيء الاصوليات. فهذه حيث سيطرت أو حكمـت أخفقـت فـي ادارة شـؤون البلاد والعبـاد، لأنها تتقن الارتداد والانتقام أكثر مما تحسن اعمال التحديث والانماء، بدليل أنها لا تملـك عناويـن مبتكـرة ولم تقدّم برامج جديدة أو جذّابة للعمل الحضاري والبناء الاجتماعي.

الثالثة أن أكثر ما يلفت في ردود الفعل على سقوط النظام في مصر، هو تعليق الرئيس الاميركي باراك أوباما. فقد حيّا هذا الأخير الشعب المصري الذي عبّر بثورته عن روحه الخلاقة، وأثنى على شباب مصر الذين أحدثوا هذا التحويل الكبير، بقدراتهم ومواهبهم وتقنياتهم، فغيروا بلدهم والعالم، من هنا كان قوله «لقد ألهمنا المصريون»، تأكيداً على عالمية الثورة.

في المقابل كان الرئيس الايراني محمود أحمد نجاد لافتاً أيضاً، ولكن علـى نحـو معكـوس، إذ هـو حيّا الثـورة المصرية، ولكن لكـي يقول بأنها نتيجـة الثـورة الايرانيـة لعام 1979، فيما هي تشـبه الانتفاضة الخضراء لعام 2009. والاطرف أنه حاول مصادرتها لحساب عقيدته، بقوله أن يد المهدي المنتظر (الامام الثاني عشر لدى الشيعة) هي التي تقود الثورات الجارية في العالم العربي.

وهكـذا فقـد تصـرّف اوبامـا، تجاه المجريـات، كسياسـي يعيش زمنه المعولـم، همّـه أن يقـرأ ويحلّـل دلالات الحـدث بأبعـاده ورهاناتـه، لكي يسـتخلص الـدروس والعِبَـر، فيمـا تصـرّف أحمـدي نجاد كعقائدي يفسـر الحدث بعقلية خرافية، لكي يُسبغ عليه هوية طائفية غير عابرة للحدود.

الرابعة أن الثورة المصرية، التي أتت بعد أحداث طائفية في أرض الكنانة، كسرت المنطق الطائفي، لأنها كانت جامعة. ويؤمل أن يتعزّز هذا المنطق، بحيث تشارك، في الثورة وما بعدها، الشخصيات والفاعليات القبطية على قدم المساواة مع سواهم. من هنا، وبالمقارنة، فإن الحركات والتظاهرات الجارية في بلدان أخرى، كالبحرين، ولو كانت محقّة بمطالبها، لا تشبه الثورة المصرية أو التونسية، إذ هي ذات طابع فئوي وليست جامعة. فالمطالب، التي تفرّق ولا تجمع، تشكّل لغماً عندما تقتصر على فئة دون أخرى، أو على طائفة دون سواها، سواء تعلّق الأمر بالحرية أو العدالة، بالمقاومة أو الحقيقة، أو بأي عنوان آخر.

ما يؤمل هو أن تكسر انتفاضة البحرين الثنائية المذهبية، بحيث تسعى إلى ضم قوى وشخصيات من السنّة، والشيعة، رجال دين ومستقلين عن المؤسسات الدينية، لكي تكون عابرة للمذاهب والتيارات والأحزاب.

ولذا فإن قول أحد قادتها (حسن مشيمع) بأنه إذا تدخلت السعودية، فعندئذٍ سوف تتدخل ايران، كما ورد في حواره إلى صحيفة «الاخبار» اللبنانية، لا يحلّ مشكلة ولا يصنع مستقبلاً في البحرين، بل يجعل هذا البلد رهينة صراع المحاور الاقليمية والدولية، بما يفضي إلى تعقيد المشكلات واعادة انتاج الازمات.

وحسناً فعل الشاعر قاسم حداد والكاتب أمين صالح في كلمتهما المنشورة في جريدة «السفير» تحت عنوان «هكذا نرى». فهي بمثابة بيان يُعلنان فيه عدم انخراطهما أو تأييدهما لمظاهرة البحرين، لأنهما لا يريدان أن تكون ذات لون طائفي واحد، أو أن تديرها التيارات الدينية المتطرّفة والمتعصّبة، ففي ذلك «ما يحرّف ويشوّه ويلوّث ويُفسد الحركة بتوجيهها

وجهة خاطئة بل مضادّة قد تفضي إلى التناحر»، كما جاء في البيان. وليس غريباً أن يصدر هذا الموقف عمّن كان سباقاً في البحرين، قبل عقود، بالانخراط في الحركات والنضالات الوطنية والسياسية بشعاراتها الحديثة. أما الانخراط في التيارات الدينية المرتبطة بمحاور اقليمية، وكما يجري تعميم نماذجها الاصولية الجهادية، فإن مآله تخريب البلدان العربية.

الخامسة أن الكثيرين ممن علقوا على الثورة المصرية ورحبوا بها، في غير بلد عربي، وبالاخص في لبنان، حاولوا مصادرتها للحصول على شهادة حسن سلوك سياسي أو أخلاقي، في حين هي تطالهم، ولو بصورة رمزية، لأن ما رفعته من المطالب المتعلقة بمحاربة الاستبداد، وبالاخص الفساد، ليسوا براء منه، بل هم من صناعه.

ولو حصلت ثورات مشابهة لما حصل في العالم العربي، لَوُجِّه السؤال (من أين لك هذا؟) للكثيرين الذين يرحّبون بثورة مصر أو تونس. فما عادت شعارات المقاومة والممانعة تقنع الناس، للتستّر على المظالم والمفاسد. فالمجتمعات الحرة، الديموقراطية، حيث الفرد، قوة فعالة، بفكره وعمله، هي التي تقاوم على الوجه الأفضل. أما أنظمة الفساد والعبودية، فإنها تقتل روح المقاومة وتدمر مصادر القوة والمَنَعة لدى الشعوب والمجتمعات.

السادسة أن لكل عصر ثوراته، كما أن لكل ثورة مفرداتها. من هنا لم تكن العناوين البارزة في الثورات الجارية، لا التحرير ولا المقاومة ولا مناهضة الغزو الثقافي، وسواها من الشعارات التي استهلكت، وباتت ذرائع للتستر على الآفات في الداخل. لم يعد مقنعاً أو مجدياً أن تصادر الحريات أو أن يتوقف تطوّر المجتمعات أو أن تُرجأ الحياة الحرة الكريمة، تحت شعار المقاومة أولاً، أو بانتظار المعركة الفاصلة مع الغرب.

كذلك تتراجع التصورات الفردوسية والطوباوية والخلاصية، كما

تتراجع نماذج الزعيم الأوحد والقائد الملهم والبطل المنقذ، لكي تبرز نماذج ومفاهيم جديدة أكثر تواضعاً، وأشدّ التصاقاً بهموم الحياة اليومية، الآنية، الملموسة، لجميع الناس. نحن إزاء ثورات عابرة، بقدر ما هي متحرّرة من القوالب الإيديولوجية التي تختزل الحياة وتستعبد الشعوب لكي تصادر الحريات وتُفقر المجتمعات.

حتى كلمة تاريخ قد استهلكت وفقدت قوتها على التحريك والإلهام. لأن الثورات السالفة، التي عمل أصحابها تحت مقولات «صنع التاريخ»، أو الوعي التاريخي والطبقي، قد خربوا الحاضر بقدر ما سدوا أبواب المستقبل. ولذا نحن إزاء حركات وثورات جديدة، تنفتح معها الفرص والأبواب لحياة عربية جديدة، يدار فيها الحاضر، باستثمار مكتسبات الماضي، من أجل فتح المستقبل على آفاقه الواسعة والغنية.

والأمل أن يتعزّز هذا المنحى، بحيث لا تعمل القوى الجديدة تحت خانة المقدّس والمطلق والواحد والثابت والنهائي، كي لا تنتهك شعاراتها أو تخفق في مشاريعها. الأجدى هو العمل بمفردات النسبي، والمتعدد، والمركّب، والمتغيّر، والمتحوّل...

فضيلة الاعتراف

السابعة، وتخص المثقفين. ولا أراني أجلد نفسي أو اظلم غيري، عندما انتقد المثقف وأعترف بان جيلنا قد فشل في ما طرحه من شعارات، لأنه فقد القدرة على التفكير الحي والتخيّل الخلاق، أي ما به تجترح امكانات جديدة لحياة حرة، لائقة، كريمة...

هذا العجز عبّر عنه أحسن تعبير الروائي المصري صنع الله ابراهيم بقوله تعليقاً على الثورة الجارية في بلده:

«حتى في الحلم، لم أكن أتخيّل أن تكون هذه الثورة ممكنة». (راجع

ملحق الكتب في جريدة «لوموند»، 11 شباط 2011)؛ وهذا ما عبر عنه، من جهته، الروائي التونسي الحبيب السالمي، بتعليقه على الثورة التي قامت في بلده، إذ قال: «إن المثقفين التونسيين، وأنا واحد منهم، لم يكونوا على مستوى هذا الحدث العظيم.. حتى المعارضة السياسية فوجئت بهذه الثورة، وهي تلهث للحاق بها (راجع الحوار الذي أجري معه في جريدة «السفير»، الجمعة 25 شباط 2011).

نعم، كانت مستحيلة، بالنسبة له ولجيلنا، بسبب مقولاتنا المتخشبة وشعاراتنا الفائتة وعقولنا المغلقة ونماذجنا البائدة في الفهم والتشخيص والمعالجة، من هنا حدثت الثورة على يد قوى جديدة، بعقولها وأفكارها ومفرداتها وأدواتها. والرهان أن تُحدث تغييراً يطال مختلف وجوه الحياة، بقدر ما يطال المفاهيم والأساليب والمعايير والاذواق.

الثامنة تتعلّق بالصراع العربي الاسرائيلي. وما أعتقده أن الثورات الجديدة، بطابعها السلمي والمدني، وتحرّرها من كماشة الانظمة الشمولية والايديولوجيات الدينية العنصرية، لن تعِدّ لحروب جديدة مآلها الدمار المتبادل، وإنما سوف تعمل، وهذا ما يؤمل، للانتقال بالمجتمعات العربية، إلى طور جديد، بحيث تصبح خلاقة، نامية، مزدهرة، مشاركة في صناعة الحضارة.

وإذا ما قدِّر لها أن تحقق مثل هذه الانجازات، سوف تتحسّن صورة العرب في العالم، بصفتهم أصحاب نماذج ناجحة في الديموقراطية أو التنمية أو المعرفة، الامر الذي يكسر احتكار اسرائيل لتأييد الغرب والعالم، بصفتها الدولة الديموقراطية الوحيدة وسط حكومات استبدادية.

بل إن ذلك سوف يفضي إلى خرق العقل الاسرائيلي لكي يحمله على التخلّي عن منطقه العنصري الاستيطاني العسكري، للبحث عن سلام مع

العرب يقوم على الاعتراف بدولة فلسطينية مستقلة.

وهكذا، فإن المعادلة تتغير وربما تنقلب، فيما يخص موازين القوى مع إسرائيل، بقدر ما تستعيد المجتمعات العربية مبادرتها وتستثمر امكاناتها، بالتحول إلى مجتمعات منتجة، غنية، قوية، ديموقراطية. فلا تعود مطالب الداخل ترجأ بانتظار انتهاء الصراع مع اسرائيل والقوى الكبرى، بل تنقلب الاولويات، بحيث يصبح المجتمع الناجح في تسيير شئوونه الداخلية أقوى في مقاومة الضغوط الخارجية.

من الأمني إلى المدني

إن مفهوم القوة آخذ في التغير. فالقوة العارية بعنفها وحروبها وأبطالها، وكوارثها بالطبع، لم تعد تغري العقلاء والذين أفادوا من دروس الحروب التي لا تنتج في عصر سمته «التشابك والتواطؤ»، سوى الدمار المتبادل.

هذا التغير تعبر عنه ولادة مفهوم «القوة الناعمة»، كما تتجسد في الإبداعات والاختراعات، التي تتجسد إنجازات ومآثر، سواء في مجالات العلم والأدب والفن والثقافة عموماً، أو في عالم الأدوات والتجهيزات النافعة، أو في نماذج التنمية وأساليب العيش وأنماط الحكم الرشيد...

من هنا، فإن أنظمة الاستبداد والفساد، التي يشتغل أصحابها بقمع الحريات وانتهاك الحقوق، أو يخفقون في تحديث الاقتصاد وتحسين مستوى العيش، لا تشكل دولاً قوية أو مقاومة، بل هي «تدمر مصادر القوة والمَنعة» لدى شعوبها، بقدر ما تشوه سمعتها في الخارج (راجع كتابي: «تواطؤ الأضداد»، القسم الخامس، هدنة أم تسوية؟).

وبالعكس، فإن الدول التي تحسن إدارة الشؤون ورعاية المصالح واستثمار الموارد، سواء على صعيد اقتصادي، ببناء نماذج تنموية ناجحة، أو على صعيد سياسي، بالتحول من كونها أنظمة أمنية، بوليسية، إلى

مجتمعات ديموقراطية، تصبح محط النظر والتقدير في العالم، بقدر ما تصبح أقوى وأكثر فاعلية في مواجهة التحديات والضغوط والعواصف التي تهب من الخارج.

في أي حال، إن الأحداث الثورية الجارية، على غير ساحة عربية، تخلق معطيات تتغيّر معها المعادلات والتصنيفات. لم تعد المسألة مسألة صراع بين أنظمة معتدلة تتهم بالمهادنة والتخاذل أو العمالة، وبين أنظمة ممانعة ومقاومة تدّعي الدفاع عن مصالح الشعوب العربية في مواجهة قوى الاستعمار والاستكبار. المسألة هي صراع بين الشعوب وبين أنظمتها وزعمائها الذين يعتدون على مصالحها وهم أجراؤها (أبو العلاء المعرّي).

هذا المعطى يحدّ، على صعيد آخر، من ثنائية الصراع بين الاسلام والغرب. فالمجتمعات البشرية، على تعدّد أممها واختلاف ثقافاتها، تعيش في ظلّ حضارة كونية واحدة، سيّما في هذا العصر. وكما تشهد الثورات العربية التي هي ثمرة الحضارة القائمة، على صعيدها التقني، كما على صعيد القيم الكونية الجامعة.

IV

لكل عصر ثورته

الميادين الافتراضية
والأوتوستـرادات الإعلامية

ما جرى ويجري في تونس ومصر، وفي غير بلد عربي، من احتجاجات وتظاهرات واعتصامات في الساحات العمومية، على هيئة انتفاضة أو ثورة، يشكل أحداثاً كبرى أو مصيرية؛ وسوف يكون لها مفاعيلها القوية وآثارها البعيدة، عربياً وعالمياً، إذ هي سوف تقلب المعادلة وتكسر الصورة السائدة.

وإذا كان من المبكر الحكم على أحداث مفتوحة على احتمالاتها، فإنه، وأيـاً كانـت النتائـج والمـآلات، لا عـودة إلى الـوراء، لأن ما يحدث يطوي صفحة ويفتح أخرى، بقدر ما يدخلنا في عصر جديد. ولكل عصر ثوراته.

تأخّر النُخَب

من هنا فإن ما نشهده الآن هو ثورة من نوع آخر. فهي ليست نخبوية. بـل إن النخـب أتـت متأخـرة، بعـد اندلاعهـا، بقدر ما لم تكـن تتوقعها أو تنتظرها. هي حركة شعبية فجّرها أو انخرط فيها عاطلون وبائسون وناشطون في مختلف هيئات المجتمع المدني والاهلي، في مواجهة ثالوث الاستبداد والفسـاد والبطالة، بعد ذلك أتى المثقفون والدعاة والمنظّرون والطامحون إلى استغلال الحدث أو إلى ركوب الموجة.

ولأنها ثورات شـعبية، فهي ليسـت جماهيرية، بل تكسـر ثنائية النخبة والجمهور أو الزعيم والحشـد. وشـتّان ما بين الأمرين. وما أبلغ الشـاعر أُنسـي الحـاج فـي قوة العبارة بقوله: «إن أبشـع كلمـةٍ في العربية هي كلمة الجماهير»، كما ورد ذلك في معرض تمييزه النافذ والكاشف بين الشعوب

والجماهير. (جريدة «الأخبار»، 22 كانون الثاني 2011).

فالشعب غنيّ وقويّ بتنوّعه وحيويته، فيما الجمهور فقير وخاوٍ بأفراده الذين هم نسخ عن بعضهم البعض؛ والشعب يتكوّن من أفراد فاعلين مستقلّين لهم عقولهم، فيما الجمهور كتلةٌ عمياء لا عقل لها تنتظر قائدها الذي يفكّر عنها؛ والشعب يُبدع ويصنع حضارته، فيما الجمهور ليس ذاتاً بل هو مادة الاستبداد وآلة الخراب؛ والشعب ينتفض ضد طغاته، فيما الجمهور يعبد قادته ويؤلّه مَن يفتك به ويقوده إلى حتفه؛ وهذا ما يفسر كيف أن عصر الزعيم والجماهير أنتج ما عانته الشعوب والمجتمعات البشرية من التأله والتوحّش والخراب والهلاك. ولذا ليس من المستغرب أن تتحوّل الثورات الإيديولوجية، ذات الطابع الآحادي والشمولي والأصولي، إلى منافٍ ومقابر. المستغرب هو التعامل معها وكأنها أعيادٌ وأعراس.

متعدّدة الأصوات

من جهة ثانية ما نشهده ليس ثورة ايديولوجية على نمط الثورات التي قامت تحت شعارات مطلقة أو عناوين مقدسة، لقلب الاوضاع بالعنف وسفك الدماء، كما جرت على هذا النحو الثورة الروسية والصينية والكوبية، وقبلها الثورة الفرنسية.

ما جرى في القاهرة هو ثورة شعبية غير مسيّسة، خارجة عن الأطر الحزبية الحديدية والقوالب الايديولوجية الاسمنتية، حيث يسود الشعار الواحد والخطاب الواحد والرأي الواحد، وربما الزيّ الواحد. نحن إزاء انتفاضات معاصرة لا تعمل تحت يافطة زعيم أوحد أو قائد ملهم أو بطل منقذ، ولا يختزلها معتقد اصطفائي أو عقيدة مقدسة أو نظرية ثورية لا تخطئ. ولذا فهي أبعد ما يكون عن النماذج التي جسّدها لينين أو ماوتسي تونغ أو كاسترو أو الخميني. انها ثورات، ذات هويّة مركّبة هجينة، بقدر ما هي مفتوحة، ومتعدّدة بقدر ما هي متحرّكة.

الثورة تأكل أبناءها

هنا أيضاً الفارق كبير بين الثورات الايديولوجية والانتفاضات الجارية. فالاولى، وكما يشهد تاريخها، تقول شيئاً وتفعل ما يناقضه. فما يعلنه أربابها وطغاتها أنهم يسعون إلى كسر القيود وتحطيم الاصنام لتحرير البشر من الظلم والقهر والاستعباد. ولكن ما من مرة كانت الثورة كذلك، بل هي تنتج أشكالاً جديدة من العبودية، لأن منطقها ليس منطق التحرير، بل منطق الارهاب، ولذا فهي تهتم بقولبة العقول وتعبئة الحشود وإقصاء كل مخالف أو معارض.

فكيف إذا كانت ثورة دينية أصولية ارتدادية. عندها تحطّم صنماً لتصنع صنماً آخر يصعب تحطيمه! ولذا لا تعمل الثورة، من هذا النمط، ولا تستمر، إذا لم تجد في مواجهتها أعداء تحاربهم أو تعمل على استئصالهم، كما هو شأن كل فكر أحادي اصولي، أكان تحت شعار ديني أو قومي أو اجتماعي. بل إن الثورة تخلق الاعداء إن لم يوجدوا، فهذه علّة قيامها، وهذا هو نمط اشتغالها.

من هنا، فإنه ما تحسنه الثورات الايديولوجية، العاملة تحت يافطة مقدسة، هو أن تأكل أبناءها وتصفّي أعداءها. وهكذا فهي كلا الحالَيْن تجرّ الناس إلى الموت. فمن كان معها وقدس شعاراتها وضحى من أجلها راح ضحيتها، ومن عارضها أو وقف ضدها عملت على نبذه أو استئصاله وتصفيته.

ولا تشذّ الثورة الايرانية في هذا الخصوص، سيما وأنها ذات مرجعية دينية قوامها تقديس النصوص وعبادة الاصول والختم على العقول، لكي تشتغل بمنطق الفتوى ولغة التهديد وتشكيل شرطة عقائدية وحشود بشرية تعلن الولاء الاعمى. ولهذا فهي، كسابقاتها الروسية والصينية والكوبية، تعمل بعقلية الضد والاقصاء الرمزي أو الاستئصال الجسدي لكل من

يعارضها، بمن في ذلك من وقفوا معها واشتغلوا بترويج سلعها الرمزية، أكانوا إسلاميين أم غير إسلاميين.

ولعلّ الثورة الايرانية هي آخر الثورات التي تنتمي لعصر الجماهير، حيث تسود ثنائية المرشد والقطيع ويطغى الفكر الاحادي، أي حيث المماهاة التامة مع الذات واستنساخ الهويات وإدانة كل مغايرة أو قتل كل فرادة. هذا في حين أن ثورة النيل في ميادين القاهرة وساحات المدن الاخرى، تصنعها الاجيال الجديدة. يصنعها نهر بشري، بكل ما ينطوي عليه من الدفق الحيوي والتعدد المثري والتنوع الخلاق. يصنعها العاطلون، كما يصنعها العاملون، ليس عمال الطبقة العاملة وحزبها، بل العاملون الجدد من عمال المعرفة والمشتغلين في قراءة المعلومات على الشبكات، والذين يتقنون التواصل والتبادل عبر الأوتوسترادات الإعلامية والميادين الإفتراضية.

ثورة رقمية

بذلك أصل إلى السمة الثالثة، وهي أننا إزاء ثورات لم تأتِ من العقائد الدينية ولا من الإيديولوجيات العلمانية، إذ هي ابنة العصر الرقمي بتقنياته ومعلوماته، بقدر ما هي صنيعة فاعلين جدد هم الشباب والمدوّنون من عمال المعرفة الذين يشتغلون بقراءة المعلومات وبث الصورة على الشبكة. ولذا فهي ليست ثورات البطولات الدموية والبيروقراطيات الثقافية، بل ثورات الكتب الرقمية الناعمة العابرة، التي تنتمي إلى عصر الحداثة الفائقة والسيّالة.

وما يُؤمل بمن عملوا على تفجيرها والانخراط فيها أن ينجحوا، فيما أخفقت فيه النماذج السابقة، أي أن ينجحوا في امتحانات الديموقراطية والتنمية أو العدالة والكرامة، بحيث تنكسر الصورة النمطية السلبية السائدة عن العرب، لكي يقدّموا أنفسهم للعالم بصورة جديدة، مشرقة.

V

البطولة والثورة

من البطولات الدموية
إلى الثورات السلمية

التضحية والقتل

من عادة مجلّةُ أسبري (Esprit) الفرنسية أن تفتح، في كل عدد، ملفاً يخص قضية من القضايا. وكان محور العدد لشـهر كانون الثاني المنصرم (2010)، يتعلق بما سمته «ذاكرة الحروب» في القرن العشرين. ويضم مقالة عن «البطولة الحربية» كتبها كريسـتوف بوتون، وفيها يعيد النظر في مسـألة البطولـة، باسـتعراض نقـدي تحليلـي لآراء عدد من عالجوا هذه المسـألة، أمثال هيغل وهيدغر.

وفحـوى كلامـه أن البطـل يعـرَّف، دومـاً، بوصفـه من يضحي بنفسـه مـن أجـل سـواه، أو مـن أجل قضية يرفعها إلى مرتبة القداسـة. ولكن هذا التعريف يُغفل، برأيه، الوجه الآخر للعملة، وهو كون «البطل يملك القدرة علـى أن يمـوت، بقـدر مـا يملك القدرة علـى أن يقتل غيره». وهكذا يقوم بوتون بإنزال البطل عن عرشه وتجريده من طهره، لكي يبرز وجهه الآخر الذي يتم طمسه، أي أن البطل هو «قاتل» في النهاية.

وفي ما يخصني، أنا الذي عانيت، مع سـواي، من حروب الشـعارات والنصـوص والآلهـة، قديمهـا وجديدهـا، لـم أكن أنتظر غيـري، لكي أُعيد النظـر فـي مفهـوم البطولة. فأنا من القائلين: كلما قتل انسـان نظيره فزعت من نفسي. من هنا فإن تأملاتي حملتني، منذ زمن، على تفكيك المفهوم، لإبراز الوجه البربري للبطل، كما عبرت عن ذلك بقولي «إن البطولة تجسّد

القتل». والبطل لا يقتل، دوماً، في حالة الدفاع المشروع عن النفس؛ وإنما قد يمارس القتل لنشر عقيدة يعتبرها صحيحة، أو لتطبيق نظرية يعتبرها عادلة، فيما هي غير ذلك في نظر سواه (راجع كتابي «العالم ومأزقه»، العنف وجذوره).

هذا ما يشهد به تاريخ الحروب الدينية والاستعمارية القديمة والحديثة، بفتوحاتها وغزواتها وحملاتها، التبشيرية أو التقدمية، ضد الأقوام والجماعات التي سُميت بدائية أو جاهلية أو مُتخلفة... وإذا كان الحيوان يقتل للحصول على غذائه أو للدفاع عن موطنه، فإن البشر كثيراً ما يلجأون إلى تجميل حروبهم تحت شعارات نبيلة أو سامية، لإخفاء إرادة الهيمنة والسيطرة، أو منازع الكره والعداء.

بهذا المعنى، إن تمجيد البطولات هو مديح للعنف وحض على ممارسته. قد يكون العنف ضرورة لا مهرب منها، يلجأ إليه الواحد، في الحالات القصوى، التي هي الدفاع المشروع عن النفس، أو عن الأهل أو الوطن... ولكن ذلك لا يُعد بطولة، وإنما هو ضرورة من أشنع الضرورات.

لنعترف بذلك، إذا شئنا التخفيف من منازع العنف، فلا نمتدح القتل، أياً كانت مشروعيته ومبرراته.

ولشدّ ما أعجبني الناشط البارز في ثورة مصر، وائل غنيم، عندما أعلن أمام جموع المتظاهرين، بعد خروجه من السجن، بأنه ليس بطلاً، بل واحد منهم. لقد ولّى زمن الثورات التي يقودها بطل ملهم أو زعيم أوحد. فالثورات الجديدة هي صنيعة كل مَن ينخرط فيها أو يضحّي من أجل شعاراتها.

نحن إزاء ثورات يؤكد مطلقوها على عدم استخدام العنف. إنها انتفاضات سلمية، وليست ثورات البطولات التاريخية والدموية، للطائرة

التي تقصف الأعمار، أو الصاروخ الذي يخرب العمران، أو الرشاش الذي يمزق الأجساد، أو السيف الذي يقطع الرقاب، أي كل ما يجسد الوجه البربري للبشرية. ما تحاوله الثورات الجديدة هو افتتاح عصر جديد من عناوينه: الحياة، الخصب، النماء، الفرح، الجمال... وقد عبرت مجلة «أدب ونقد» المصرية (عدد آذار 2011) أبلغ تعبير عن هذا المنحى، السلمي والمدني والجمالي، للثورة المصرية، إذ وضعت على كل من الغلافين صورة طفلة تمثل البراءة، والنضارة، واللطافة، وبالطبع المستقبل. فاستحقت بذلك اسمها «ثورة النيل»، كما استحقت انتفاضة تونس أن تكون «ثورة الياسمين».

الكم والكيف

ثمّة من يأخذ عليّ بأني أغالي في الهجوم على النخبوية إلى حدّ يجعلني لا أرى فرقاً بين أهل العلم والفلسفة، وبين بقية الناس، من حيث العلاقة مع الشأن الفكري.

وليس لي إلاّ التأكيد على موقفي، بأن التفكير بصورة حية ومبتكرة ليس حكراً على الفلاسفة والعلماء، من المفكرين المحترفين، المنتجين للأفكار، بل هو ميزة الإنسان عامةً. على هذا النحو أقرأ مقولة ديكارت القائلة «أنا أفكِّر إذن أنا موجود»، والتي عدّت بمثابة أحد مفاتيح الدخول إلى العالم الحديث. فهي لا تعني الفلاسفة وحدهم، أو تنطبق عليهم دون سواهم، وإنما هي تخص كل من يمارس وجوده على سبيل الفاعلية والحضور والازدهار، عبر ممارسته لفكره بصورة حية، خلاقة، متجددة، بنّاءة، مثمرة...

بالطبع ثمة فرق بين الفلاسفة والعلماء، وسواهم من العاملين في بقية الحقول والقطاعات، لأن الأوَل يصوغون تجاربهم ومعارفهم على شكل

نظريات أو مفاهيم أو نماذج أو مناهج، في حين يستثمر الآخرون عقولهم ويصوغـون خبراتهـم بـأدوات اختصاصهم وكما يتجلى ذلـك في أعمالهم وصنائعهـم ومنتجاتهـم. وللمثـال، فإنني عندما سـئلت ذات مرة عن الفرق بين الفيلسوفين، الفرنسي ديكارت والألماني كنط، قلت كالفرق بين سيارتي «البيجو» و«المرسيدس». وأعني بذلك أن صانع السيارة هو ذو عقل فعال، يسـتثمر فكره بصورة مبتكرة، وأن الذي صنع سـيارة «البيْجو» فيه شـبه من ديكارت، كما أن الذي صنع سيارة «المرسيدس» فيه شبه من كنط.

وإذا كان ديكارت قد عبّر عن أهمية الشأن الفكري بأدوات اختصاصه، أي على شكل معادلة مصوغة بلغة مفهومية، فإن هذا ما يعبّر عنه كل الناس بلغتهم العادية البسيطة. ولذا نرى الواحد، إذا أراد أن يُثني على شخص ما، يقـول عنـه بإنـه ذو عقل أو يحسـن التفكيـر. وبالعكس، إذا أراد أن ينتقص من شأنه يقول بأنه لا يفكر أو بلا فكر...

أقـول ذلـك، إذ تحضرنـي عبارات وردت في مقـالات الكتّاب، حول تفسـير الانتفاضـات التـي اندلعـت فـي غيـر بلـد عربـي، علـى نحـو فـاق التوقعـات، مثـل «طفح الكيل»، أو «القشـة التـي قصمت ظهر البعير». مثل هذه المأثورات هي المعادل الشـعبي للمقولة الفلسـفية المشـهورة: التراكم الكمي قد يتحول إلى تغيير نوعي.

ومن الممكن إيراد الشواهد على هذا التحوّل في غير مجال. فالدَّين العمومـي، مثـلاً، يظـل مقبـولاً، ولكنه قد يتراكم لكـي يتحوّل إلى عجز أو إفلاس، وعندها يولّد وضعية جديدة. كذلك فالسمنة تبقى عارضة، ولكنها قـد تـزداد لتتحـول إلى مرض يحتـاج إلى المعالجة. وهـذه حال التوترات الصغيرة، قد تتفاقم لكي تنفجر وتتحول إلى عداوة أو إلى نزاع.

وفـي مثـال أخير، قد تتسـع التظاهـرات التي هي مجرد احتجاج، لكي

تتخذ شكل حشود بشرية، فتنتقل من كونها مجرد انتفاضة، لكي تصبح ثورة تهدد نظام الحكم أو تؤول إلى سقوطه.

وهذا ما حصل في ما يخص الثورات الجارية: لم يعد ثمة مجال للزيادة، بعد أن بلغت الأمور حدها الأقصى من البؤس والتردي والانهيار، فساداً واستبداداً أو فقراً ومهانةً، في ما يخص حريات الناس وحقوقهم ومصادر عيشهم. ولم يعد ممكناً السكوت على.ما تمارسه الأنظمة من الاستئثار والاحتكار للسلطة والثروة أو المصادرة والإهانة للحرية والكرامة، الأمر الذي دفع الناس إلى كسر حاجز الخوف، وجعل الجموع تخرج إلى الساحات لكي تحتج وتنتقض وتطالب بالتغيير الشامل، غير عابئة بالتضحيات، إذ هي لن تخسر شيئاً، ما دامت لا تملك شيئاً.

وهكذا انقلبت الأمور رأساً على عقب. بمعنى أن النظام الذي كان يبدو قوياً ومتماسكاً قد تداعى من فرط ضعفه. والحاكم الذي كان يرعب شعبه أصبح هو الخائف والمرعوب. وذلك هو مآل كل حدٍّ أقصى: أن يُنتج ضدَّه.

أختم بالقول إن التحولات النوعية المتولدة عن تراكماتٍ كمية تثير مسألة العلاقة بين الكم والكيف، وكلاهما مقولة من مقولات الوجود. فلا وجود لشيء من دون كمّ أو مقدار يشغل حيّزاً في المكان، قلَّ ذلك أو كَثُر.

ولكن لا وجود من غير كيف أو نوع، أي ما به يعرف الشيء وما به يكتسب هويته ويحتل منزلته، من بنية وقوام أو ترتيب ونظام. ولذا فمآل الثورة أن تقوّض نظاماً لتقيم آخر، لأنه لا تستقيم الأمور ولا تدبّر الشؤون من دون معنى أو معيار أو قاعدة، أي ما تتأسس عليه السلطات أو منه تستمد المشروعية. وما يؤمل هو أن تنجح الثورات الجارية في إقامة أنظمة جديدة مركّبة تستوعب ما همّشته الأنظمة السابقة أو حجبته أو عطّلته أو خرّبته.

VI

ليبيا: الأكذوبة والكارثة

1
في كل منّا شيء من القذافي

عندما اندلعت الثورة في تونس كان القذافي أول من سارع إلى شجبها، فأنب الشعب التونسي واتهمه بعدم الوفاء لرئيسه.

وكان من الطبيعي أن يقف القذافي هذا الموقف من الثورة وأن يتضامن مع نظيره بن علي. لقد دبّ الرعب في قلبه إزاء الحدث المفاجئ، وأدرك أن دوره آتٍ، لأن ما يشكو منه أهل تونس، يشكو منه أهل ليبيا أضعافاً مضاعفة.

مع فارق أن تونس حققت في عهد بن علي بعض الانجازات في غير مجال، سيما في التنمية، ولكنها قد استهلكت أو أهدرها الفساد والنهب المنظم للثروات، في حين أن ليبيا تراجعت في عهدة القذافي الذي قام بتخريب منظم في جميع المجالات.

من هنا، فالحديث عن الانتفاضة الليبية، إنما محوره معمر القذافي الذي اختزل بلده بشخصه. ومن يتكلم على القذافي يجد صعوبة في ايجاد العبارة التي تفي بوصف شخصيته، بشذوذها ونزواتها، بتهريجها وهوسها، بعبثها وجنونها.

ولهذا لا نجد له شبيهاً نقيسه عليه بين حكام العرب، ولا بين حكام العالم. لعله يجمع أسوأ نماذج الحكم، قديمها وحديثها، كما تجسدت لدى نيرون، أو الحاكم بأمر الله، أو ماوتسي تونغ، أو صدام حسين...

فإذا كان نيرون حرق روما، فإن القذافي هدّد بحرق ليبيا، سيما وأنه

يؤمن، كما نسب اليه، بأنه هو الذي خلق ليبيا، وبإمكانه أن يشطبها عن الخارطة.

وهو كالخليفة الفاطمي في شذوذه وغرابة تصرفاته، من ألقابه الكاريكاتورية إلى خيمته التي يحملها معها في حلّه وترحاله؛ ومن فرماناته الوحدوية المُضحكة، إلى اعلانه الجهاد ضد سويسرا فيما يشبه المهزلة أو المسخرة.

وهو يشبه ماوتسي تونغ في قراراته التي كلفت الناس ما لا طاقة لهم على القيام به، كما كان من أمر الثورة الثقافية التي أكرهت الصينيين على أن يتركوا أعمالهم ووظائفهم للذهاب إلى الأرياف للاشتغال بالزراعة، وكما كان من أمر اللجان الثورية التي أقحمت على الليبيين افكاراً وخططاً هي من قبيل التهويمات التي يستحيل تطبيقها... وفي كلا الحالين تحولت القرارات إلى حكم على الناس بالاشغال الشاقة، فيما يشبه العقاب الجماعي. ولا أنسى أخيراً وجه الشبه بينه وبين صدام حسين، فهو كطاغية العراق قد حوّل ليبيا إلى مُلك له ولأولاده يعبثون فيها كما يشاؤون.

بالطبع، ورد في ذهني أن أشبه القذافي بطاغية كستالين، ولكني عدلت عن ذلك، حتى لا أظلم ستالين، لأن روسيا في عهده قد تحولت إلى دولة صناعية وإلى قوة عظمى نافست الولايات المتحدة على المسرح الكوني. في حين أن القذافي حكم ليبيا بعقلية ما قبل عصر الصناعة، بل ما قبل عصر الزراعة.

كيف أوتي للقذافي ان يحكم ليبيا ويسيطر على شعبها طوال هذه السنين؟

من المعلوم أن العقيد القذافي استمدّ مشروعيته من عصر الثورات وحركات التحرر التي عرفها العالم العربي بعد الحرب العالمية الثانية،

تحت الشعار المثلث: محاربة الاستعمار، والرجعية، والصهيونية... فقام مع رفاق له بانقلاب عسكري اطاح بالحكم الملكي عام 1969، محتذياً بذلك نموذج ثورة يوليو المصرية لعام 1952، مثاله في ذلك جمال عبد الناصر، مع الفارق في ذلك بين الاصل والنسخة.

وهكذا صنع القذافي خلطة عجيبة، ملفقة، من الشعارات والمفردات التي استقاها من قاموس الثورات الايديولوجية الرائجة يومئذ، كما يشهد على ذلك الاسم الذي أطلقه على دولته: الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى.

ولكن ما فعله القذافي، تحت هذه الشعارات والمسميات، هو حل المؤسسات وتعطيل القوانين ومنع الاحزاب واحتكار الاعلام ومصادرة الحريات... والاطرف هو اعلانه أنه تخلى عن منصب الرئاسة، لأن ما يفعله ليس سوى التعبير عمّا يريده الشعب، عبر اللجان الثورية والمكاتب الثورية والمؤتمرات الثورية.

وهذا ما يكرّره في خطبه التي يستغرب فيها كيف يطلب منه التنحّي عن الحكم، فيما هو ليس رئيساً ولا حاكماً، وإنما هو مجرّد ناطق بما يقرره شعبه...

وتلك كانت الخديعة والاكذوبة السافرة، بل الفضيحة والكارثة. فالقذافي تخلى عن الرئاسة لكي يتألّه ويمارس سلطة مطلقة لا يسأل فيها عما يفعل؛ وحل المؤسسات الحكومية والتشريعية، لأنه لا يطيق أعواناً يناقشونه أو يتبادلون معه الرأي، بل يريد مجرد عبيد تنفذ أوامره وتستجيب لنزواته، شعاره في ذلك «أنا أو لا أحد»؛ ثم احتكر وسائل الاعلام لأنه يعتبر نفسه مصدر الحقيقة، وألغى الاحزاب لأنها تتعارض مع انفراده بالسلطة وعبثه بالدولة، وعطّل القوانين لأن كتابه الاخضر بات هو النص

المقدس.. وأخيراً فهو يعلن بأنه يحكم باسم الشعب الليبي، أو يقول بأنه لا يستحق أن يعيش إذا كان شعبه لا يحبه، فيما هو تعامل مع الشعب الليبي كقطيع، لكي يسخره لأهوائه، أو لكي يهدد بسحقه في حال خرج عن طوعه وطالب برحيله، كما يحدث الآن. ولا غرابة. فالشعب، بتعريف القذافي هو الذي يؤلّه زعيمه ويضحّي بنفسه من أجله، وفقاً للشعار الثوري المشهور: بالروح بالدم نفديك أيها الرئيس القائد.

والنتيجة لكل ذلك، هو ما آلت الاوضاع في عهد القذافي، من التقهقر والتخلف والانهيار، على غير مستوى: محاصرة ليبيا في الداخل والخارج وتحويلها إلى سجن، القبض على الامور واستئصال كل معارض، السيطرة على المقدرات ونهب الثروات، مصادرة الحريات، والمواهب أيضاً، إذ لا يوجد في ليبيا علم بارز، في اي مجال، في الغناء أو الفن أو الكرة أو الكتابة أو العلم... لأن الرجل قد اختزل، مع اولاده، مجتمعاً بأسره، لكي يطمس تراثه وحضارته وابداعاته.

كل هذا العبث والخراب والعته والجنون، كان القذافي يمارسه تحت سمع العالم وبصره، وبتأييد من العرب قادة وساسة ودعاة ومثقفين وصحافيين، فضلاً عن رؤساء الأحزاب والتنظيمات والهيئات من مختلف المذاهب والمشارب...

من هنا، منذ أن قام القذافي بانقلابه، أخذ الكُثُر يتراكضون إلى ليبيا، سيّما منهم الذين صدّقوا تهويمات العقيد القائد، كما آمنوا بمشاريع صدام حسين. أما الذي لم يصدق، أو من انكشفت له اللعبة والخديعة، فإنه كان يذهب إلى ليبيا، للحصول على أموالها، بالرغم مما يلقاه من زعيمها وإلهها من المذلّة والاهانة، هذا فضلاً عن الذين ذهبوا ولم يعودوا.

أخلص من ذلك إلى القول بأن ما فعله القذافي هو أسوأ ما أنتجته

الثورات وحركات التحرر في العالم خاصة، وفي البلاد العربية بنوع أخص؛ إذ هي ثورات ارتدادية، رجعية، لم تحسن سوى الدوس على شعاراتها وانتهاك مبادئها أو التواطؤ مع أضدادها، فكان أن زورت ارادة الشعوب ونهبت ثرواتها وأهدرت مقدراتها وشوّهت سمعتها وعادت بها إلى الوراء.

وكم هناك من نظائر وأشباه للقذافي، من زعماء وقادة ورؤساء أحزاب، يرى الواحد منهم نفسه بأنه أكبر من بلده، أو يختزل مجتمعه في شخصه، أو يعتبر أن قضيته هي أولى من الدولة والوطن والدستور والقوانين، بل أولى من الحياة والناس، أو يعتقد بأنه الاحق والاصدق والاشرف من سواه، ولا أستبعد المثقفين الذين يتأله الواحد منهم ويتصرف كنبيّ، متوهّماً بأنه وحده من يملك الحلول لاصلاح بلد أو عالم بأسره، فهؤلاء يشبهون القذافي في وجه من الوجوه.

ومع ذلك، لا أقول بأن ما يحصل في ليبيا هو فقط مسؤولية القذافي بأحاديته ونرجسيته وعصابه وعصبيته وتكالبه وبربريته. ففي كل منا شيء من القذافي.

لنعترف بالحقيقة، إذا شئنا معالجة الامراض التي تفتك بالمجتمعات العربية. وإلاّ كيف نفسّر أن تصل الاوضاع إلى هذه المآزق والانسدادات التي ولدت كل هذه الانتفاضات. فما بليت به ليبيا، وغير بلد عربي، إنما هو صنيعة تهويماتنا وخرافاتنا ونزواتنا وتشبيحاتنا.

النظام والفوضى

أجدني أضيف هذا المُلحق حول الوضع في ليبيا. فإذا كانت الثورة تتعثّر هناك، وربما تفشل، في إسقاط نظام القذافي، ليس فقط، لأن ليبيا مختلفة، عن تونس او مصر، بل لأن نظام القذافي لا شبيه له في أي مكان.

نحن إزاء حكم لا بالجمهوري ولا بالملكي، لا بالثوري ولا بالرجعي،

لا بالتقليدي ولا بالحديث، لا بالبدائي ولا بالقبلي، لأن كل هذا الانماط من السلطة كان لها قواعدها القائمة على ثنائية المباح والمحظور او المشروع وغير المشروع. أما القذافي فقد نسف كل القواعد والتقاليد والاعراف، إذ كلّ شيءٍ عنده مُباح، إلاّ مَن اعترض عليه او عارضه.

حتى الحكم البوليسي او الديكتاتوري هو وصف لا ينطبق على حكم القذافي. ففي ظلّ ستالين، مثلاً، كان في روسيا دوْلة بكل مؤسساتها وأجهزتها: الشرطة والجيش والحزب واللجنة المركزية والمكتب السياسي، بالاضافة الى الحكومة بإدارتها وكوادرها وموظفيها... أما القذافي، فإنه سعى من البداية، أو على الاقل بعد أن اقصى كل رفاقه ومعارضيه، الى تفكيك النظام القائم، من غير أن يستبدله بنظام آخر له هويته وسماته.

ومع ذلك لا أقول بأن القذافي استبدل النظام بالفوضى، بمعناها الاصلي، حيث كل واحد يفوض أمره الى كل واحد بصورة متبادلة، وعلى نحوٍ تضيع معه المسؤولية، ولا يُعرف من يمسك بالسلطة او يقبض على الامر.

فلكل فوضى نظامها الخفي؛ كما لكل صدفة قوانينها غير المعروفة. قد تكون الفوضى خلاقة، وبالعكس، قد تكون مدمّرة، كما هي حال نظام الفوضى في ليبيا. وهذا النظام يقوم على قاعدة، بل حيلة أساسية.

فالقذافي ألغى منصب الرئاسة، لا لكي يصبح الامر فوضى، بين الناس، بل لكي يمسك هو بالامر ويتدخّل في كل شأن، من غير حسيب أو رقيب. اي من دون أن يُسأل عن فعله. هذا في حين أن الحاكم هو المسؤول، أصلاً، أي الذي يُسأل أمام الناس، أياً كان نمط الحكم. بذلك مارس القذافي سلطة تتيح له أن يفعل ما يشاء، بما في ذلك الاستعانة بالمرتزقة على أهل بلده، مسخراً السلطة لأهوائه ونزواته وشعوذاته، ممارساً

بذلك منتهى الوحشية والبربرية، كما هو شأن كل من يحكم ولا يسأل عن فعله، أو لا يسوغ فعله بمسوغ من عقل أو شرع او عرف او تقليد...

وهكذا حكم القذافي ليبيا بعقلية المافيا والعصابة والميليشيا.

مثـل هـذا الوضـع تحتاج مواجهتـه، من جانب الانتفاضـة، الى ابتكار أساليب وأشكال تلائمه. وما صحّ في مصر او في تونس، او حتى في اليمن، لا يصحّ في ليبيا القذافي التي صنع منها الطاغية مختبزاً لعبثه وجنونه، فلكل نظام انتفاضته. وكل انتفاضة تجترح معجزتها وتصنع نموذجها.

2
ما بعد القذافي
ليبيا تطوي صفحة معتمة

كان القذافي، بعد اندلاع الثورة في بلده وتعاظمْ قوتها، قد رفض التنحّي عن الحكم ومغادرة ليبيا، مع تأمين خروج آن ولائق له ولأسرته. لم يستجب لكل الوساطات والمناشدات، بل تشبّث بالسلطة مكرّراً وصفه للثوار بكل ما يشي بالازدراء والاحتقار، مؤكداً بأنه سوف ينتصر لأن الشعب الليبي معه. وبالطبع فإن كلامه لم يكن يصدقه أحد سواه، إذ كان أقرب إلى الهذيان.

وعندما شعر الرجل بأن العاصمة طرابلس سوف تسقط، بعد أن أصبح الثوار على مشارفها وأخذوا بمحاصرتها، قرر اللجوء إلى مدينة سرت، مسقط رأسه ومعقل قبيلته، ليحتمي بها ويتحصّن داخلها، وليقاتل مع من بقي معه حتى النهاية، كما وعد، ومن غير أن يستسلم أو يهرب. ولو فعل القذافي ذلك لكان أشرف له. غير أنه كان أجبن من أي يفي بوعده. ولذا حاول الهروب من سرت قبل وصول الثوار إلى مقرّه واعتقاله.

ولكن أين المفر؟ فقد وقع في الفخ لكي يعرّض نفسه للمذلّة ويلقي سوء المصير. إذ هو، لما عثر عليه الثوار، خاطبهم بالقول يا أبنائي فيما كان ينعتهم من قبل بالجرذان، واسترحمهم بأن لا يطلقوا النار عليه، في حين كان هو قد هدّد بسحقهم وقتل منهم الكثير.

ولكن ذلك لم يجده نفعاً. لم يرحمه الثوار، بالعكس لقد اعتبروا القبض عليه، ولو جريحاً، فرصة لا تعوّض لكي ينتقموا منه وينكلوا به

ويهينوه، شتماً وضرباً وتعذيباً وسحلاً حتى قتله، بهذه الصورة البشعة والشنيعة التي شاهدناها من على الشاشات. حتى لو وجده الثوار ميتاً، كانوا سيمثلون بجثته ويعاملونه بما استنكره وأدانه الرأي العام العربي والعالمي من السلوك البربري والهمجي.

مرة أخرى: كان الأفضل للقذافي أن يبقى في سرت حتى يُقتل، بدلاً من أن يُعتقل. وكان في ذلك مصلحة لليبيا. لأنه لو بقي حيّاً لكي يحاكم، كما يشتهي البعض، فإنه سيتحول إلى ضحية أو إلى قضية تصبح مادة للتعاطف والتجاذب أو التوظيف والمتاجرة.

وقد تفتح محاكمته ملفاً يصعب إغلاقه. لأن القذافي هو في النهاية صنيعة من ألهوه وتواطأوا معه أو سكتوا على جرائمه أو أفادوا من أعطياته. هذا إذا لم نقل بأن صنيعة مجتمع بكامله: أن يتحكّم بليبيا ويتزعّم في العالم العربي شخص بمواصفات القذافي، هو إدانة لليبيين والعرب أجمعين، ثقافةً وسياسةً. ولكن الناس ترى الأعراض والمظاهر، ولا ترى أنها أسهمت في إنتاجها، من حيث لا تحتسب.

في أي حال، أياً كانت الطريقة التي آلت بالقذافي إلى نهايته، فإن ليبيا تطوي صفحة مُعتِمة لكي تفتح أخرى يؤمل أن تكون مشرقة. وإذا كان بناء هذا البلد، المدمر، يحتاج إلى "الصفح" كما قال الدكتور مصطفى عبد الجليل رئيس المجلس الوطني الانتقالي، فإن عملية البناء والتحول، تحتاج أيضاً إلى فكر جديد.

من هنا فإن إعلان الدكتور عبد الجليل، الذي هو شخص يتسم بالتواضع والإنصاف وسعة الصدر، بأن الشريعة الإسلامية ستكون "المصدر الرئيسي للتشريع" في العهد الجديد، لا يصب في الاتجاه المستقبلي، بل هو عودة إلى الوراء. فنهوض المجتمع الليبي من جراحه وحرائقه وخرابه يقتضي التحدث بلغة جديدة وتشكيل ثقافة مختلفة وتشريعات جديدة وحديثة.

VII

أين لبنان
من الانتفاضات الجارية؟

1
لبنان: بين المطلب الإصلاحي والهاجس الأمني

أول انتفاضة عربية

لا مبالغة في القول بأن لبنان كان اول بلد عربي شهد انتفاضته، كما تمثلت في التظاهرة المليونية الحاشدة في 14 آذار عام 2005، بعد شهر من اغتيال رئيس الحكومة السابق رفيق الحريري في 14 شباط من العام نفسه.

كان الاغتيال بمثابة حدث بمفاعيله الخارقة التي جعلت المستحيل ممكناً، كما تمثل ذلك في خروج القوات السورية، وانتهاء ما سمّي نظام الوصاية الامني على الشأن اللبناني.

هذه التظاهرة، على خلاف ما أعقبها من تظاهرات وحشود، لم تكن مبرمجة أو مخططاً لها بصورة مسبقة. بل كانت عفوية، وشعبية في آن. فالحدث قد شدّ الناس للنزول إلى الشارع، بمن فيهم أخصام الحريري، سياسياً، من الذين اعتبروا أن اغتياله قد عناهم أو مسّهم كلبنانيين.

إلى ذلك كانت التظاهرة جامعة وعابرة، إذ شارك فيها اناس من كل المذاهب والطوائف والشرائح. والأهم أنها كانت سلمية ومدنية بما طرحته من المطالب الخارقة للمنطق الطائفي. ولذا فإن جمهورها العريض، الذي تألف من الاجيال الشابة، كان أكثر وعياً من قادتها والذين تصدّروا واجهتها من الساسة والزعماء، كما اعترف سمير فرنجية احد قادة فريق الرابع عشر من آذار.

ولكن هذه التظاهرة التي كانت تعبر عن حيوية المجتمع المدني،

والتي لفتت انظار العرب والعالم بحجمها الكبير في البلد الصغير، قد تمّ إهدارها، ولم يكن الساسة، بمن فيهم قادتها، على مستواها، إذ جرى الالتفاف عليها، إما بسبب منطق المحاصصة السياسية والانتخابية، أو بسبب تطييف القضايا والشعارات لحرفها وتشويهها، أو بفتح صراعات واختلاق حروب للهروب من المطالب التي طرحتها الانتفاضة، وأخصها الاستحقاقات المتعلقة بالمحكمة الدولية وبسلاح حزب الله.

كمّاشة المحاور

وهكذا ضاعت فرصة ثمينة لولادة لبنان بوجه جديد غير طائفي، لأن الانتفاضة كانت تحتاج إلى من يشتغل عليها لينتج مفاهيمها السياسية وتشريعاتها المدنية وثقافتها الحديثة، وعلى النحو الذي يتيح خلق فضاء مشترك يتشكّل فيه مواطن لبناني ينتمي إلى بلد وإلى دولة يتساوى افرادها أمام القوانين، بحقوقهم وواجباتهم، من غير تمييز على أسس طائفية أو مجتمعية أو جهوية. ولا يعني ذلك أن يتجرد الفرد من خصوصيته أو يعاديها، بقدر ما يعني ان يتجاوزها ويمارسها على نحو عابر للأطر التقليدية والعصبيات الاهلية.

مثل هذا التوجه الوطني لم يحدث، لأن امراء الطوائف هم أعجز من أن يطيقوا ولادة دولة تتغلب على الطائفة وتخضعها لقوانينها أو تدرجها في المصالح العمومية، بل هم ينظرون بعين الريبة إلى مثل هذه الدولة، إذ هي تهدد مواقعهم وسيطرتهم على جمهورهم وقواعدهم.

وكان من نتائج ذلك أن لبنان خرج من نظام الوصاية الاحادي، ليقع فريسة لصراع المحاور الاقليمية، ويفقد بذلك قراره المستقل والسيطرة على مصيره، بانتظار نجاح التسويات من الخارج، العربية (سوريا والسعودية)، أو الاقليمية (سوريا وايران وتركيا)، أو الدولية (اميركا وايران

واوروبا).

ولكن التسويات قد فشلت بمختلف نسخها، من اتفاق الطائف إلى اتفاق الدوحة. إذ كلها كانت مجرّد مسكّنات لا تحلّ المشكلات. ذلك أن كل دولة عربية أو غير عربية لها مشكلاتها العالقة أو المستعصية، ومن لا يقدر على حلّ مشكلته، لن يحل مشكلة سواه، بل يرجئها أو يعمل على تعقيدها بانتظار حل مشكلته.

هذا الوضع يجد ترجمته في المأزق الراهن والمتجدد الذي يعاني منه لبنان، أعني وقوعه بين معسكرين متناحرين، فريق المقاومة والممانعة، وفريق الحقيقة والمحكمة، وكل فريق منهما يسعى إلى إلغاء الآخر ويتمنى موته. وتلك هي الاكذوبة والفضيحة. فالعدوّ الاول في نظر اللبناني هو اللبناني الآخر، أي شريكه في الوطن، وليس اسرائيل كما يدّعون. هذا ما تشهد به المعارك الكلامية المشحونة بمفردات النبذ والاقصاء والتخوين والحقد التي تجسّد ارادة القتل المعنوي للآخر، بقدر ما تنصب الحواجز الرمزية والمادية بين المذاهب والطوائف.

هذا مع فارق، أن الفريق الاول يملك قوة عسكرية كبيرة لا يملك الآخر مثلها، يستخدمها متى شاء لتحقيق مطالبه، أو لعرقلة مطالب الآخر، أو لتعطيل مصالح الدولة. يضاف فارق آخر هو أن الاول مرتبط بتحالفات عضوية وبنيوية، عربية واقليمية، ايديولوجية وسياسية وعسكرية ومالية، في حين أن الفريق الثاني المتّهم بالعمالة، يقيم تحالفات مع الدول الغربية هشة وعابرة، لأن هذه الدول تهمها مصالحها بالدرجة الاولى. وهذا شأن كل الدول. من هنا فإن تحالفات الفريق الاول مع دول محوره، العربية والاقليمية، لا تعني سوى فقدان استقلاليته وتحوله إلى مجرد وكيل يعمل لحساب الاصيل ويقوم بتنفيذ استراتيجيته، بصورة

مباشرة أو غير مباشرة.

لا شيء مستحيل

هل معنى ذلك أن التغيير مستحيل، وأن لبنان لن يشهد، من جديد، انتفاضته على غرار شقيقاته العربيات؟

ان الدرس الاول المستفاد من الانتفاضات الجارية أن لاشيء مستحيل، إذ لكل نظام فاسد نقطة ضعفه، عند من يحسن القراءة والتشخيص. والدرس الثاني هو تفاعل المجتمعات العربية التي يتأثر واحدها بالآخر، لأن ما تطرحه من المطالب المتعلقة بالحرية والعدالة والكرامة، إنما هو عابر للطوائف والمذاهب، بل للدول والاحزاب. وكما أن الديكتاتوريات تتساند وتسكت الواحدة منها على ارتكابات الاخرى ومفاسدها، فإن الشعوب العربية تتعاضد ويفيد الواحد منها من خبرات الآخر ونجاحاته في مقاومة الظلم والاستكبار أو في أعمال التحديث والانماء.

من هنا بوسع لبنان أن يفيد من الانتفاضات القائمة ضد الديكتاتوريات والاصوليات في آن. فمن الصعب الآن، فيما الشعوب العربية تنتفض ضد طغاتها وآلهتها وجزّاريها، استخدام القوة لقمع اي حركة أو تظاهرة تطالب بفك القبضة على لبنان من قبل امراء الطوائف وفراعنة الفساد وقادة الاحزاب والميليشيات.

المعضلة اللبنانية

بالطبع لكل بلد عربي خصوصيته. ولبنان يعاني من مشكلة مزدوجة. الاولى هي داخلية، تعود إلى تركيبة المجتمع اللبناني المتعدّد الطائفة. وهي تتمثل في الاختلاف الدائم بين زعماء الطوائف على الاساسيات والفرعيات، من هوية لبنان ودوره وموقعه، إلى صلاحيات الرؤساء الثلاثة،

مروراً بتعيين الموظفين في إدارات الدولة ومؤسساتها.

ومع أنه كان هناك تفاوت في الحظوظ بين طائفة واخرى، فإن مشكلة لبنان لم تكن الفقر والعوز، كما كانت تروج الاحزاب والنقابات، قبيل الحرب الاهلية في بداية السبعينيات من القرن الفائت.

وأنا اذكر أنه عندما كنّا، يومئذٍ، نطالب بتغيير نظام الامتيازات الطائفي الذي تحتل فيه الطائفة المارونية حصة الاسد، كان اهلُنا يقولون: اتقوا الله: فنحن أحسن حالاً مما كنا عليه بكثير. بل إن أحد أنسبائي قال لي ذات مرة، نحن كمسلمين، نجد أنفسنا، بسبب نظام الامتيازات، في وضعٍ هو أحسن من اوضاع جميع المسلمين في العالم العربي، باستثناء دول الخليج. وهكذا كانوا يتمسكون بنظام الامتيازات الذي كنا نريد القضاء عليه، لأنهم كانوا يرون مصلحةً لهم فيه.

هذا ما كان يقوله أهلنا، أما نحن، الذين كنا ندعي امتلاك الوعي ونتهمهم بالتخلف والرجعية، فلم نكن نرى أن الهارب من فقر بلده وجور مجتمعه، انما يلجأ إلى لبنان الذي يعاني من "فائض الحرية"، الأمر الذي ارتد عليه وبالاً، بقدر ما حوله إلى ساحة مفتوحة وسائبة لمن شاء أن ينتهك قوانينه أو يعبث بأمنه. لم نكن نرى ذلك بسبب العمى الايديولوجي والسير وراء شعارات المقاومة والعروبة والوحدة والاشتراكية، التي أفضت إلى تمزيق لبنان واحتلال ارضه، ووقوعه فريسة حرب أهلية لم تنتهِ بعد. وهكذا، بدلاً من أن نسعى إلى تطوير النظام اللبناني، الليبرالي والديموقراطي، طالبنا بحرية فردوسية أو بمساواةطوباوية أو بديموقراطية مثالية لا وجود لها في أي مكان، فترجمناها بأضدادها، وكانت النتيجة أن خرّبنا لبنان ولم نفد فلسطين.

بلد معلّق

ومن المفارقات أن الذين أتوا بعد ذلك واضطلعوا بمهام التحرير عام 2000، وأعني بالتحرير هنا إزالة آثار الاخطاء الفادحة والقاتلة التي وقعت فيهـا المقاومـات الوطنية والفلسـطينية والعربيـة، لم يفيدوا من الدرس، مع أنهـم كانـوا، يومئـذ، أول مـن دافع عن الدولة والشـرعية، وثـار ضد فلتان الأمن واستبداد السلاح، بل أعادوا الأمور إلى ما كانت عليه عام 1975، أي اعتبار لبنان منطلقاً للمقاومة الدائمة وسـاحةً للصراعات المفتوحة، فوقعوا في نفس الخطأ الذي أخذوه على غيرهم، بل إن منهم من يريد للبنان أن يكون منطلقاً لتحرير الشعوب من الاستعمار والهيمنة الاميركية، في وقت تنتفـض فيـه الشـعوب العربية ضد حكامهـا. والمثال الفاضـح، أن الليبيين يستنجدون بالدول التي كانوا يعتبرونها عدوّة الشعوب والحريات، إذ باتت أرحم بكثير من طاغيتهم الذي تحول إلى جلاّد.

أصل من ذلك إلى الوجه الآخر للمشـكلة، أعني ربط لبنان بالصراع العربـي الاسـرائيلي، إذ يـراد لـه، وحده، أن يكـون رأس حربة في مواجهة اسرائيل، فيما كل الدول العربية قد تخلت عن هذه المهمة منذ زمن طويل، متخذةً من لبنان ساحة أو ورقة أو رهينة. والنتيجة لذلك، أن يبقى لبنان بلداً معلّقـا ووطنـاً مرجئاً، يسـتحيل أو يُمنع عليـه أن يعود إلى وضعه الطبيعي، كبلد مسـتقر، إلاّ بعد حلّ مشـكلات المنطقة التي تزداد عدداً وتعقيداً، من الصراع الفلسطيني - الفلسطيني إلى البرنامج النووي الإيراني.

حدث خارق

مـن هنـا لـم تنتـفِ عوامـل الحـرب في لبنـان، بل مـا زالت شـغّالة، الامـر الـذي يجعـل اللبنانييـن ينامون علـى هدنة ويفيقون علـى فتنة، بقدر

ما يترجّحون بين موجات من العنف الكلامي، وجولات من الاضطراب الأمني.

إزاء هذا الوضع المأزوم، وبعد فشل التسويات والسيناريوهات المرسومة من الخارج، لا مجال لفتح الافق والخروج من النفق، إلا في الداخل. فاللبنانيون يختلفون كلما ازداد التدخّل من الخارج. وبالعكس، فكلما ازدادت إمكانيات التوافق بينهم، خفّت مفاعيل التدخل من الخارج. مما يعني أن الفكاك من الوضع يتطلّب فتحَ ثغرةٍ في الجدار، بحدثٍ خارق أو عمل استثنائي يخلخلُ المنظومة القابضة على الوضع.

وليس ذلك بمستبعد أو مستحيل، عند من يحسن قراءة المجريات واقتناص اللحظة المناسبة. فالانسداد يولد الانفجار. بالطبع يحتاج الامر إلى التفكير بصورة تخرج عن المألوف وتكسر المسبقات. إذن يحتاج إلى خيال خلاق، إلى حدس خارق، إلى حدث يكون بمثابة الشرارة أو الولعة التي تحرك القوى الكامنة وتكسر الثنائية الممسكة بخناق اللبنانيين، بحيث توقظ الناس من سباتها السياسي وتستحثها على الخروج من سجنها الطائفي، لكي تكون قادرة على مواجهة نظام لا يُحسن سوى خلق المشكلات وتجديد الازمات، بعقمه وفوضاه وفساده وأساليبه البائدة.

وإذا كان للتظاهرات التي تشهدها بيروت أن تكون مجدية وفعّالة، فليس لها أن تكون عادية في ظرف عربي استثنائي. المتوقع منها أن تستثمر الحدث، أو أن تتحول هي نفسها الى حدث، بحيث تغيّر قواعد اللعبة السياسية القائمة، وعلى نحوٍ يُخرج لبنان من النفق الذي يعيد معه انتاج ازمته، بفتح آفاق وخلق إمكاناتٍ لتغيير نظام عناوينه الفاضحة الفساد الاداري والتشبيح الأمني، الدجل السياسي والتهويم النضالي، الفاشية المذهبية والشعوذة العقائدية.

من هنا أهمية الشعارات التي تطرح الآن، بحيث لا تكون طوباوية، بل تتجسد في طرح مطالب ملموسة، تحرك الشارع وتلقى صدى في النفوس.

والمطالب هي **متعددة الأبعاد** بقدر ما هي متداخلة، منها ما هو سياسي مجتمعي، ومنها ما هو معيشي اقتصادي، ومنها ما هو أمني وطني. وهكذا، فهي تتوزّع على **ثلاثة محاور** لا ينفكّ الواحد عن الآخر، كما لا تنفك السلطة عن الثروة، والحرّية عن الأمن، أو العدالة عن المساواة.

بالنسبة للقضايا المعيشية، يمكن طرح المطلب الآتي: «**من أين لك هذا؟**»، من أجل **فتح ملفّ الفساد** المزمن والمستشري، سيما لدى الشريحة الجديدة التي استفادت من أجواء الحرب وفلتان الامن وتعطيل القوانين. هذا مطلب جامع لا غنى عنه بقدر ما يرمي إلى تسليط الضوء على اعمال النهب والتبذير والفحش والتشبيح، فيما يتعلّق باغتصاب الحقوق وأكل الاموال العامة والخاصة.

بالنسبة إلى مطلب «**إلغاء الطائفية السياسية**» فإنه مطلب قديم طرحه زعماء الطوائف الذين لا مصداقية لهم في ذلك. إذ هم لا يفعلون سوى الالتفاف على المطلب وتفشيله. أما بالنسبة إلى مطلب «**إسقاط النظام الطائفي**»، فإنه بعيد المنال، فضلاً عن كونه يثير مخاوف المسيحيين الذين يخشون من أن تسود الديمقراطية العددية، فتطغى الاكثرية الاسلامية، لكي يتراجع المسيحيون ويهمّش دورهم، هذا إن لم يتحوّلوا، من جديد، إلى **أهل ذمّة**، في وقتٍ تتصاعد فيه الأصوليات الدينية الاسلامية.

كذلك فإن «**العلمانية**»، على صحتها، هي شعار استهلك ولم يعد يحرك الناس. فنحن نتجاوز العلمانية اليوم نحو عناوين جديدة مثل شعار **التعدّدية** التي تعني تعدّد مصادر المشروعية في المجتمع، بتعدّد الكتل والقوى والتيارات والاحزاب والانماط... أو شعار **التداولية** التي تعني أن

الفكرة لا تصحّ بذاتها، وإنما هي قدرتها على أن تخلق إمكانات للتواصل والتبادل والتفاعل بين مختلف مكوّنات المجتمع وأطيافه.

الأجدى أن يطرح، بدلاً من العلمانية، شعار: **الزواج المدني الاختياري،** فهذا مطلب يسهم في تفكيك المؤسسة الدينية وزعزعة سيطرتها على العقول والاجساد، سيما بالنسبة للنساء. ومن المفارقات أن مشروع الزواج المدني، الذي طرح أيام الرئيس اللبناني الياس الهراوي، يعد محافظاً، بالمقارنة مع أنماط العلاقات الجنسية المندرجة تحت «**زواج المتعة**» أو «الزواج العرفي».

هذا مطلب ممكن تحقيقه بل يجب طرحه. إذ لا يعقل أن تطالب شريحة من اللبنانيين الدولة بأن تنظم لها احوالها الشخصية، ثم تقول هي لهم أنتم مربوطون بسلاسلكم إلى شيخكم أو كاهنكم، فتلك فضيحة الدولة في لبنان.

بالنسبة للمطلب الوطني والامني، فالشعار الممكن هو كما طرحه البعض: **لا لديكتاتورية السلاح**. وهذا الشعار يتفرع عن الشعار الأصلي الآتي: **لا لديكتاتورية الشعارات** أيا كانت، **لا لتقديس القضايا** تحت أي عنوان كان، **لا للاستقواء على الدولة،** فالدفاع هو أمر مشترك، وما هو مشترك يخضع دوماً للمناقشة المفتوحة، العلنية والعمومية.

وإذا كانت **المقاومة** ما تزال **ضرورة دفاعية،** فهي شأن لبناني عام. وإذا كانت الشؤون الصغرى هي كذلك، أي عامة، فمن باب أولى أن تكون كذلك الشؤون المصيرية. وإذا كان للمقاومة **بعد عربي،** فالدولة هي التي تقرّر ذلك، وليس فئة منها. من هنا فالشعار هو: **المقاومة شأن لبناني مشترك، قرار الحرب والسلم شأن لبناني،** من غير ذلك لا معنى للكلام على لبنان وتحريره، ولا معنى للحديث عن الشراكة والاتفاقات، إذ تصبح

قوة أو طائفة فيه أقوى منه وأكبر، وذلك استكبار على لبنان واستضعاف له وايذان بزواله. من هنا يصبح الخلاف على قضايا، كالمحكمة وشهود الزور أو مخالفة الدستور، بمثابة تمويه للمشكلة، ما دام البعض يعتبر أن قضيته هي أولى من البلد والدولة والدستور والقوانين.

ولا يُجدي هنا اللعب على المخاوف والهواجس. فالسلاح بيد **طائفة واحدة** تحت أي شعار، هو بمثابة **لغمٌ** في بلدٍ **متعدّد الطوائف**، فضلاً عن أنه لا يحمي أهلها، بل قد يرتدّ عليها ليولّد حرباً أهلية بين أحزابها وفصائلها، كما أثبتت التجارب.

الميزة والعلّة

أعرف أن تركيبة لبنان الطائفية التعددية، قد شكلت ميزته، إذ هي وقفت وراء نظامه الديمقراطي وفسحة الحريات التي يتمتع به اللبناني، والذي أفاد منها كل مَن كان يريد القضاء عليها، كما أفاد كل مَن أقام ويقيم على ارض لبنان. ولكن هذه الميزة اخذت تتحول إلى مشكلة، بل هي باتت آفة وعلّة.

من هنا، إذا كان ثمة حاجة للاصلاح والتغيير في لبنان، فالاجدى والأولى أن يتم على مستوى وطني بكسر المنطق الطائفي. هذا ما افادته التجربة في العهد الشهابي. فالمحاولة الاصلاحية/ الانمائية التي جرت، يومئذٍ، بإرادة الرئيس فؤاد شهاب وعقلانية الفرنسي الأب لوبريه، الذي أنشأ للاصلاح مؤسساته وتشريعاته، قد أفادت منها الشرائح الواسعة في جميع الطوائف، بمن فيهم من كانوا محل تهميش أو اقصاء، كما كان حال الشيعة.

واليوم، إذ اصبح الشيعة رقماً فاعلاً، من فوق، وربما الرقم الاول أو المسيطر، فليس لذلك مردوده الاصلاحي أو الانمائي على الشرائح

الواسعة، إذ لا يفيد منه إلاّ عددٌ محصور من أصحاب الوظائف العليا. هذا فضلاً عن أن الشيعة يملكون الآن مقوّمات **القوة الناعمة**، من الثقافة والثروة. وأما السلاح الذي تملكه أحزابهم، وحدها من دون سواها، فهو ضررٌ عليهم وعلى الدولة والمجتمع. مما يعني أن الاصلاح في لبنان، إما أن يكون وطنياً، أو لا يكون. وهذا شأن الأمن، إما أن يكون وطنياً، أو يتحول إلى مصدرٍ للنزاع والشقاق وتجديد الحرب الأهلية.

الاحتكار والاحتقار

أخلص من ذلك، إلى أن الدرس المستفاد من الازمة اللبنانية، المزمنة والمتجددة، أنه لا مجال للخروج من المأزق، إلا بكسر منطق الضد وعقلية الإقصاء ولغة التخوين، وكل ما من شأنه أن يعمق الشقة ويقود إلى النزاع والصدام. فنحن صنيعة بعضنا البعض ما دام المجتمع هو شبكة تأثيراته المتبادلة. لنعترف بالحقيقة: لقد فشلت الوصاية الحصرية والأحادية أو النبوية والرسولية على الوطن والقيم، كما يمارسها الذين يدعون احتكار النطق باسم لبنان او تمثيل هويته، سواء من جانب طائفة او فئة او حزب او تيار... "فلبنان ليس ملكاً لأحد بل لجميع أبنائه"، ولذا لا شيء يلغّم المشاريع والسياسات أكثر من أحادية التفكير، كما يمارسها أصحاب العقليات النخبوية الذين يحتقرون الناس بقدر ما يدّعون احتكار الفكر والعقل والوعي، أو كما يمارسها بشكل خاص أصحاب العقائد الاصطفائية الذين يدعون احتكار الايمان والحقيقة، للانتقاص من شأن الآخر وانسانيته والاعتداء الرمزي عليه على أقلّ تقدير.

الأجدى التعاطي مع الشأن الوطني بفكر مفتوح على تعدد المشروعيات وعلى تنوّع التفاسير والتأويلات وعلى تضافر الحلول والمعالجات من مختلف الحقول والقطاعات. أما المواقف المتطرفة والحلول القصوى

وادعاءات القبض على الحقيقة وتجسيد القيم واحتكار التمثيل للوطن، فإنها تعيد انتاج المآزق او صناعة الكوارث.

إن فتح ممكنات جديدة أمام العمل الوطني، العابر لحدود الطوائف، والمستوعب لحراك المجتمع ومتغيرات العالم، يحتاج الى فكر جديد تتغيّر معه المفاهيم والمواقف والممارسات. فما أخفق من الشعارات وفقد مصداقيته، يحتاج الى اعادة النظر، على سبيل التجاوز واعادة البناء، وبصورة تحمل كل طرف على مراجعة أفكاره لإقامة تسوية مع نفسه اولاً، تمهيداً لبناء تسوية مع غيره، بحيث تدار القضايا الوطنية والمصالح العمومية بثقافة، سياسية جديدة من حيث مفرداتها ومفاهيمها وقواعدها... (راجع مقالتي: البلد المعلّق، ملحق جريدة "النهار"، 29 تشرين الثاني 2009).

وهذا يتطلّب اتقان لغة الحوار والتوسّط والتداول والتبادل. من غير ذلك يسهم الواحد في انتهاك شعاراته واعادة انتاج مأزقه وخسارة قضاياه والتواطؤ مع ضده، لانتاج المساوئ والتهم المتبادلة او الدمار المتبادل.

2

هواجس الاقلية
بين القوقعة الطائفية والدولة الامنية

أثيرت قضية الأقليات، على وقع الثورات والانفجارات التي تشهدها بعض البلدان العربية ذات التركيب المجتمعي المتعدد على الصعيد الطائفي.

وقد تمّ تناولها، من قبل من أثارها، بطريقة تعيدنا الى عصر الملل والطوائف، ولكن على النحو الأسوأ والاخطر. وهذا شأن كل رجوع الى الماضي او استحضار للذاكرة، من غير تحويل خلاق، هو صادم بقدر ما هو مرعب.

من هنا تحتاج المسألة الى اعادة النظر والتفكير، بعيداً عن منطق التبسيط والتمويه.

أولاً لأن لبنان، حيث أثيرت القضية من جانب بطريرك الموارنة بشارة الراعي، لا تكمن مشكلته، الآن، في النزاع بين أقلية مسيحية وأكثرية مسلمة غالبة او خائفة. معضلته الكبرى هي ازدواج السلطة والامن والقرار، بما يشبه وجود دولتين في بلد واحد، وكما هي الحال منذ عقود، أي منذ أصبح لبنان بلد المقاومة والممانعة من جانب دول وقوى في الداخل والخارج استضعفته وانتهكت مجاله وقوانينه، لتحوله الى ساحة مفتوحة لمن شاء ان يلعب على ساحته، لكي يصدّر عقيدته أو ثورته أو لكي يهرب من مشكلته. الأمر الذي هدد وحدته وافقده استقلاليته وحمّله ما لا طاقة له به.

ثانياً لان النظام العربي الذي رفع شعار القومية والوحدة، والذي نخشى على الاقليات من انهياره، قد دمر الفكرة العربية الجامعة، لأنه

أُدير بعقل أحادي فئوي يقوم على منطق المماثلة لا على مبدأ المواطنة. إنه عقل امني مافيوي مفخخ تعامل مع الافراد والجماعات، بوصفهم أقل من رعايا، أي مجرد أرقام في قطيع. مثل هذا العقل الذي لا يتسع إلا لتأليه صاحبه، هو اعجز من ان يوحّد حياً في مدينة، إلا على سبيل القهر والترهيب والإخضاع. ولذا فقد أنتج وحدات وطنية ومجتمعية هشة ملغّمة تنتظر ساعة الانفجار، وكما تكشفت الأوضاع بعد اندلاع الثورات العربية.

وهكذا مآل كل وحدة مجتمعية تُدار بعقل احادي شمولي يقوم على عبادة الشخصية واحتقار الناس، كما جرى في بلد متعدد الطوائف كيوغوسلافيا: قيام اتحاد هش، ملفق، مفخخ، فشل في صنع هوية وطنية جامعة تبني نظاماً من الوصل والفصل يشعر معه الأفراد والجماعات بانتمائهم الى الدولة، وبأن من مصالحهم الخاصة الحفاظ على المصلحة العمومية وتنميتها. ولذا كانت النتيجة ما شهدته يوغوسلافيا من الحروب الأهلية بين مجموعاتها الدينية والعرقية، بعد زوال القبضة الأمنية والإرهاب المخابراتي.

ثالثاً: لأن ثنائية الأكثرية والأقلية أخذت تفقد مصداقيتها مع الدخول في عصر سمته الاعتماد المتبادل، حيث تزداد حركة الانتقال بين المجتمعات وتتسع مساحات واطر التواصل بين البشر، سواء على المستوى الوطني او على المستوى العالمي.

ولهذا نجد ان الجماعات والقوى المتصارعة التي لا تتقن لغة التداول والاعتراف المتبادل، سواء كانت في موقع الاقلية او الاكثرية، لا تحسن سوى انتهاك مبادئها وانتاج مآزقها، لكن تتواطأ مع من تعتبره خصمها او ضدها الذي يعتدي على حقوقها او يضر بمصالحها.

هذا ما يصنعه مفهوم الاقلية الذي لا يضمن للطوائف حقوقها، او

مكتسباتها، بل يطيح بها، اذ يجعلها اسيرة مخاوفها وهواجسها، بقدر ما يجعلها رهينة الصراعات وعلاقات القوة بينها وبين الطوائف الاخرى. ولا فكاك من هذا المأزق، الا بخروج الواحد من قوقعته الطائفية، لكي يتعامل مع نفسه كمواطن في دولة، ويمارس هوية عابرة للأطر المذهبية والطائفية والعائلية.

ولمزيد من الإيضاح، سأتوقف عند المثال الفرنسي. فمن المعلوم ان فرنسا عانت حروباً أهلية وحشية بين الكاثوليك (الأكثرية) والبروتستانت (الأقلية) لم تجد حلاً لها إلا بعد حدوث الثورات السياسية والفكرية والحقوقية التي أدت إلى نشوء النظام الجمهوري والحكم الديمقراطي والمجتمع المدني، في ظل دولة علمانية تشكّل النصاب الجامع وتمثّل المشروعية العليا والمصدر الوحيد للتشريع، وذلك حيث كل واحد ينظر إلى غيره بوصفه شريكاً له في الوطن أو زميلاً في المهنة أو جاراً في الحي أو رفيقاً في الحزب أو صديقاً في النادي.... بل نظير في الإنسانية...

مثل هذه الوضعية هي التي تتيح للواحد أن يمارس هوية مركبة، متعددة الوجوه والصور والابعاد، كما يمارس حريته في التعبير عن رأيه او معتقده او موقفه، الفلسفي او الديني او السياسي، في الفضاء العمومي عبر المناقشات العلنية والمداولات العقلانية النقدية. اما الفرائض والطقوس والرموز الخاصة بالطوائف، فإنها تمارس في البيوت ودور العبادة والمؤسسات الخاصة.

بهذا المعنى لا تسعى الدولة إلى معادة الدين، كما يظن، بل هي التي تحمي الجميع بقدر ما تتجاوزهم، وتردعهم بعضهم عن بعض بقدر ما تصون حقوقهم وتتيح لهم التعبير عن خصوصياتهم، ولكن ليس على حساب الأنظمة والقوانين.

في ضوء هذا الفهم الوسطي والمركب والجامع والمحايد، ولكن على النحو الإيجابي، لدور الدولة بأنظمتها ومؤسساتها وفضائها العمومي لا تعود المسألة مسألة أقلية تتحكم بأكثرية، أو أكثرية تحاول إلغاء الأقلية، بل كيف يدار التعدد والتنوع والاختلاف؟

ان المجتمعات ذات التركيب المتعدد تحتاج الى الاشتغال على خصوصياتها بتحويلها الى هويات عابرة للاطر التقليدية وَالعصبيات الاهلية، وذلك ببناء ما يحتاج اليه استقرار الاوطان وتقدم المجتمعات من ابتكار وتشكيل أو تطوير الفضاءات التنويرية واللغة الجامعة والمساحة المشتركة والوحدات المركبة التي تتيح التعايش بين من هم مختلفون من حيث نماذجهم وانماطهم وهوياتهم. وحده ذلك يتيح للخصوصيات ان تتجلى وتمارس حضورها او ازدهارها. هذا ما فعله المسيحيون الذين تصدروا الواجهة ولعبوا دور الريادة في عصر النهضة والاستنارة في العالم العربي.

أما أن تتمترس الطوائف وراء هوياتها الدينية وحقوقها الثقافية، فمآل ذلك تحويل الخصوصيات إلى عصبيات مغلقة تمزق المجتمعات وتهدد وحدة الأوطان بنزاعاتها وحروبها، كما يجري في غير بلد عربي، وكما تشهد حروب الآلهة والنصوص والجوامع والكنائس. هذا مع ان حروب الجوامع بين المسلمين هي أشرس واشد فتكاً من حروب الجوامع والكنائس بين المسلمين والمسيحيين.

من هنا فإن الإساءة إلى القيم والرموز الدينية يأتي، بالدرجة الاولى، من الذين يقدسونها ويدافعون عنها، فهم الذين يدمرون قيم التقوى والتعارف والتواصل والتراحم، بفتاواهم التكفيرية ومنظماتهم الإرهابية، التي تنشر الرعب وتزرع الخراب وتعتدي على دور العبادة في غير بلد عربي.

خلاصة القول ان مشكلة الخصوصيات والأقليات والهويات، إنما تكمن بالدرجة الأولى في خطابات أهلها وفي ما يتداولونه من المفاهيم كالأصل والجوهر والنقاء والاصطفاء والثبات والتسامح... وسواها من المقولات التي تترجم بأضدادها وترتد على أصحابها، لأن معالجة القضايا تحتاج إلى عدة فكرية جديدة من مفرداتها: الاعتراف، التجاوز، التوسط، التداول، التشارك، التبادل... ولا انسي "التحول". فمن الوهم ادعاء الواحد الثبات على مبادئه، لأنه لا وجود في الواقع إلاّ لما هو متغير. فإما أن يتغير الواحد بصورة سلبية، عقيمة، غير مجدية.. او بالعكس، يتغير بصورة مفيدة، بناءة، راهنة، فعالة...

3
السلاح وكوارثه

ثمة أحداث ثلاثة متلاحقة عشنا على وقعها محلياً وعربياً وعالمياً، في منتصف هذا الشهر (آذار 2011)، وكلها تتعلّق بقضيةٍ واحدة هي مسألة السلاح.

ففيما كان اللبنانيون يشهدون تظاهرة شعبية حاشدة، وفيما كان العرب، والعالم معهم، ينشغلون بثوراتهم في غير بلد، فاجأتنا الطبيعة، في اليابان، بحدث هو على جانب كبير من الخطورة: زلزال قوي وعاصف ترافقه موجات مد عالية (تسونامي) اجتاحت عدداً من المدن، على نحو لا سابق له، الأمر الذي أحدث خسائر كبيرة في الأرواح وخراباً عظيماً في الممتلكات.

ومبعث الخطورة أن الزلزال أدى إلى تصدّع منشآت مخصّصة لتصنيع الطاقة النووية، نجم عنه تلوّث إشعاعي يقال بأنه محدود. والخشية أن يحدث انصهار كامل داخل المفاعلات يتحول إلى انفجار نووي، تتسرّب أشعته السامة والقاتلة إلى الخارج، على غرار ما حصل في تشرنوبيل في روسيا، منذ ربع قرن. أكثر فداحةً، عندها سوف تحلّ كارثة تتجاوز اليابان إلى محيطها، وربما إلى العالم.

وهكذا تنشغل اليابان بمعضلة مزدوجة، الواحدة منها أسوأ من الأخرى. الأولى ما نجم عن الزلزال والمدّ من دمار يحتاج إلى استنفار لكل أجهزة الدولة ومؤسساتها، سواء من أجل إيواء المشرّدين أو لإجلاء السكان الذين يقطنون إلى جانب المنشآت النووية.

والثانية هي معالجة التصدع الذي حصل في تلك المنشآت للحدّ من تسرّب الإشعاعات إلى الخارج، مع ما لها من الآثار المأساوية والكارثية على البشر والبيئة. وكأنه لم يكف اليابانيين، الذين ما تزال ذاكرتهم النووية حيّة، التفجير النووي، في الحرب الكونية الثانية (1945)، بعد أن ألقى الأميركيون قنبلة نووية ساحقة ومدمّرة على كل من هيروشيما وناكازاكي، أحالت المدينتين إلى خرائب وحرائق. هذا مع فارق أن الحادث النووي الأول هو من صنع البشر، أما الثاني فقد صنعته الطبيعة. والدقة تقتضي القول بأنه ليس من صنع الطبيعة وحدها. لأن الزلازل أزهقت أرواحاً ودمّرت منازل وشرّدت سكاناً، ولكنها ليس هي التي صنعت منشآت نووية تحدث دماراً يخرّب الطبيعة نفسها!

هذا الحادث، مضافاً إلى حادثة تشرنوبيل، يشهد بأن الإنسان لا يتحكّم بالطاقة النووية، أياً كانت وجهة استخدامها، بقدر ما يعني أن لهذه الطاقة أخطارها القاتلة والمدمرة على مصائر البشر والحياة والأرض، ولو كانت تنتج لأغراض سلمية، فكيف إذا كانت تنتج لأغراض عسكرية! فيا لحماقة الإنسان: كيف يُقدم أو يستمرّ بإنتاج مواد مشعة لا يستطيع السيطرة عليها أو التنبؤ بكل مفاعيلها وآثارها السامة والمميتة. وتلك هي حصيلة العقول المفخخة والمشاريع المدمرة والاستراتيجيات القاتلة. والدرس المستفاد، إذا أردنا تدبّر هذه المعضلة، هو التفكير في مستقبل الطاقة النووية ببرامجها وأسلحتها وكل وجوه استخدامها.

فتنة السلاح في لبنان

والحديث عن السلاح النووي ينقلني إلى الحدث الذي شهدته بيروت، يوم الأحد في 13 آذار 2011، كما تمثل في التظاهرة الحاشدة التي نظمها فريق 14 آذار، في ذكرى الانتفاضة الأولى التي حصلت قبل ست سنوات،

غداة اغتيال الرئيس رفيق الحريري، والتي أطلق عليها اسم «ثورة الأرز»، فكانت أول انتفاضة شعبية ضخمة ضد النظام الأمني الذي كان مهيمناً.

غير أن لبنان، وباستثناء الفترة التي كان واقعاً فيها تحت قبضة النظام المذكور، هو بلد الحريات. بدليل أن الكثيرين كانوا يجدون فيه ملاذاً من جور حكوماتهم، من عرب وغير عرب. بل هو يعاني من فائض الحرية التي ارتدت ضده وعادت عليه بالوبال، بقدر ما تحول إلى ساحة مفتوحة وسائبة لكل مشعوذ ثوري أراد ترجمة جنونه أو اختبار فكرته المدمّرة على أرض لبنان.

غير أن انفكاك القبضة الأمنية لم يعنِ أن لبنان عاد إلى وضعه الطبيعي، كمنبر لحرية الكلمة ومختبرٍ للتعايش بين مختلف التيارات والمذاهب والأحزاب الفكرية والسياسية. بل إنه لم يعد إلى وضعه الطبيعي، كبلد مستقر، تسيّر شؤونه الدولة، من خلال قوانينها ومؤسساتها وموظفيها، إذ هو أصبح، منذ عقود، مرتهناً لمشاريع ثورات ومقاومات ومنظمات مسلحة مرتبطة بمحاور استراتيجية، عربية وإقليمية ودولية، وعلى النحو الذي ينتهك حدوده ويتخطّى قدراته، بقدر ما يهدد وحدته ويفقده ميزته المدنية، السلمية، الحضارية.

وذلك ما يصنع مأزق لبنان، كما يتجسم، بنوع خاص، في وجود قوى ومنظمات مسلحة، بسلاح يفوق سلاح الدولة، يُستخدم كأداة ضغط لتغيير المعادلات السياسية بالقوّة، أو لإفساد العلاقات بين الجماعات والطوائف، أو لانتهاك قواعد اللعبة الديموقراطية، أو لإقامة جزر أمنية تشكّل اعتداءً على الحياة المدنية.

من هنا طرحت التظاهرة مطلب إلغاء سلاح حزب الله، بصورة صريحة لا لبس فيها. وذلك يحصل للمرة الأولى. قبل ذلك، كان يجري الفصل

بين المقاومة وحزب الله، بنوع من المداورة، أو التغاضي كمن يدفن رأسه في الرمال، كي يتعامى عن المشكلة ولا يسمي الأشياء بأسمائها.

هذا التطور يشكل نقلة نوعية في الوضع اللبناني، إذ هو بمثابة «فاصل بين عالمين»، كما قرأ التظاهرة الشاعر بول شاوول، عالم استبدادي قديم منقرض يتهاوى نظاماً بعد آخر، وعالم جديد افتتحه انتفاضة الأرز عام 2005، وتصنعه الثورات الشعبية الجارية في غير بلد عربي. (راجع افتتاحيته في جريدة «المستقبل»، 19/ 3/ 2011).

وهكذا أصبح المطلب الآن، من جانب شرائح واسعة، تعادل نصف لبنان، أن تتولى الدولة شؤون الأمن والدفاع. من غير ذلك يغدو السلاح في لبنان مشكلة، لأن ما يحظى بالإجماع ولا يكون بإدارة الدولة، يفتقر إلى مشروعيته، ويتحول إلى لغم ينتظر ساعة الانفجار.

أخلص من ذلك إلى أن ما طرحته تظاهرة بيروت حول مسألة السلاح وأخطاره، ينسجم مع السياق الراهن للثورات العربية التي ركّزت كلّها على أنها ثورات مدنية، سلمية، لا تريد التغيير باستخدام العنف.

بالطبع ليس الأمر بهذه البساطة. فالأنظمة التي يُراد تغييرها، تملك القدرة والوسيلة على الرد باستخدام العنف. كما حصل في تونس أو في مصر. غير أن موجات المدّ البشري الذي وُوجه به النظام، في كل من البلدَيْن، قد شكّل نوعاً من تسونامي سياسية أدّت إلى سقوطه وكانت الخسائر محصورة، على عكس ما حصل ويحصل في اليمن، أو في ليبيا بشكل خاص.

من هنا أرى أن على الثورات العربية، وانطلاقاً من وحدة المصير البشري، وفي ضوء الحادث النووي الأخير المُقلق والمفزع، أن تطرح بين مطالبها مطلب يتعلق بإلغاء البرامج والأنشطة النووية.

وما اعتقده أن هذا الميل إلى السلم سوف يقوى ويتعزّز، بنشوء هيئات وتشريعات ومواثيق، تشكّل نوعاً من المشروعية العليا، وتكون بمثابة حكومة عالمية تطالب بإلغاء أسلحة الدمار الشامل ووقف النشاط النووي على اختلاف أنواعه، وأياً كانت وجهة استخدامه، إذ هو لم يعد يولّد سوى الدمار والهلاك، لأصحابه ولسواهم. وإذا كان ثمّة ضرورة لاستخدام السلاح العادي لضبط الأمن أو لحفظ السلامة من جانب الدول، أو من جانب الهيئات العالمية المشروعة، فهو ليس بطولةً ولا زينةً ولا هوية، بل شرٌّ لا بدّ منه نلجأ إليه عند الضرورة القصوى.

VIII

في معنى الثورة ورهاناتها

إشكالية السلطة

التنوير والتحرير

إذا اخذنا بعين الاعتبار أن التفكير هو ميزة الانسان ورأسماله الاول الذي يستثمره في مساعيه ومشاريعه وأعماله وسائر أنشطته، بالوسع القول إن الثورة على الظلم والطغيان والاضطهاد هي فعل فكري بالدرجة الأولى.

بهذا المعنى فالاصل في الاستبداد هو استعباد العقول والسيطرة على الافكار. وكما أن التنوير هو خروج المرء من قصوره العقلي، فإن الثورة هي تحرره من سجنه الفكري، وعلى النحو الذي يمكنه من ممارسة علاقته بوجوده كذات حرة، مستقلة، تفكر بصورة حيّة، خلاقة، فعالة، من غير وصاية، من أي نوع كان.

في ضوء هذه الاضاءة على معنى الثورة يطرح السؤال الآتي: ما الذي جعل الثورات العربية ممكنة، في غير بلد، وعلى نحو فاق التوقعات، بعد أن كانت تبدو مستحيلة؟

جوابي أن الامور بلغت حدودها القصوى، من التردي والبؤس والانهيار، ولم تعد تحتمل المزيد، فساداً واستبداداً أو فقراً ومهانة. مما دفع الشارع إلى التحرك بصورة عفوية، وما جعل الجموع تكسر عقدة الخوف وجدار الصمت، لكي تنتفض وتطالب بالحد الاقصى: سقوط الانظمة ورحيل الحكام أو محاكمتهم، غير آبهة بما يكلفها ذلك من التضحيات، إذ هي لم تعد تخسر شيئاً، إزاء ما تمارسه الحكومات والانظمة من الاستئثار

والاحتكار والمصادرة والاهانة، سواء في ما يخص السلطة والثروة، أو الحقيقة والحرية والكرامة.

من هنا تتداخل، في تفسير الانتفاضات الجارية، عوامل عديدةة، سياسية واجتماعية أو خلقية ووطنية. صحيح أن التركيز كان على المطالب المعيشية والسياسية المتعلقة بالحرية والمساواة وإيجاد فرص العمل، ولكن ذلك لا يعني إغفال العامل الخلفي والبعد الوطني.

مطلب الاعتراف

فالفرد في المجتمعات العربية يشعر من جهة بأن حقوقه في بلده لا تراعى وكرامته لا تصان، ليس فقط بسبب الفقر والعوز، بل بسبب انتهاك القوانين والتمييز في المعاملة بين مواطن وآخر؛ كما يشعر من جهة ثانية بأنه ينتمي إلى بلدان تفتقر إلى المصداقية والمشروعية في نظر العالم، ولا تحتلّ مكانتها اللائقة بين الأمم. الامر الذي يولد احساساً مزدوجاً بالمهانة، على مستوى فردي وجمعي في آن.

هذا الاحساس، الذي يتفاوت بين بلد وآخر، كان يبدو حاداً في مصر التي لعبت الدور الريادي في عهد النهضة والاستنارة، وكان لها أيضاً حضورها ودورها الاستراتيجي الفعال في عصر الثورة وحركات التحرر، ثم ضعفت وتراجعت سواء على الصعيد الداخلي، حيث أصيبت الدولة بأجهزتها ومؤسساتها بالشلل والتآكل، في ما يخص ادارة الشأن العام والمصالح المشتركة؛ أو بالنسبة إلى العلاقة مع المحيط العربي والخارج العالمي، حيث تراجع دور مصر ولم يعد يُسمع صوتها أو تمارس فاعليتها على المسرح الاقليمي، قياساً، مثلاً، على الدور التي تمارسه تركيا، أو ايران بشكل خاص.

من هنا فإن الثورات الجديدة هي بمثابة ردّ اعتبار أو فعل اعتراف على

المستوى الوجودي، إذ هي تعني استعادة المرء ثقته في نظر نفسه، بقدر ما تعني ممارسته جدارته وانتزاع الاعتراف بمشروعيته في نظر الآخر والعالم. هذا ما عبّر عنه ذلك الناشط المصري الذي عندما سُئل عما تعنيه له ثورة 25 يناير، قال: أشعر لأول مرة بأن لي قيمة وصوتي مسموع في بلدي وفي العالم. (جريدة «النهار»، 12 شباط 2011). وهذا ما عبّر عنه أيضاً الكاتب الليبي هشام مطر، إذ قال، وقبل أن تنجز الثورة الليبية حدّها الأدنى بإسقاط رأس النظام، كان انتمائي إلى بلدي ليبيا مصدر خجلٍ عندي، واليوم تحوّل إلى مبعث فرح. (جريدة «لوموند»، 9 آذار 2011).

ولا غرابة، فالإنسان مدين لمعيار أو لقيمة يستمد منهما المعنى. ولهذا فهو يثور وينتفض، أو يقاتل، من أجل أن يُعترف به، شأنه شأن من الناس، ككائن له قيمته وكرامته وحريته وحقوقه.

أياً يكن، فالثورات العربية الجديدة، المتسارعة والمتلاحقة، هي ثورات متعددة الابعاد، تشمل مختلف الصعد والمجالات. وإذا كانت الثورة هي فعل فكري بالدرجة الاولى، فالرهان أن تنجح في تحسين شروط الوجود ومستوى العيش، بإحداث تغيير يطال العقليات والمفاهيم وأطر النظر وطرائق التفكير، بقدر ما يطال معايير العمل وقواعد المعاملة وأنماط التواصل..

إن المجتمعات العربية تملك غنى في المعطيات كما تملك فائضاً في الموارد، ولكن مقابل هُزالٍ في الانجازات، مردّه إلى النقص الفادح في الافكار الحيّة والخصبة والخلاقة. ولهذا فإن أحوج ما تحتاج اليه هو ان تمارس حيويتها الفكرية، بالتحرّر من جملة من العُقد والحساسيات والمسبقات والآفات التي عرقلت المشاريع الحضارية، كما تجسّمت في عبادة الاصول وتقديس النصوص وتجنيس العقول والنرجسية الثقافية

وقوقعة الهويّة واستعداء العالم، فضلاً عن التهويل الايديولوجي والهوَس النضالي والهذر الثقافي...

أفخاخ السلطة

من هنا فإن الثورات الراهنة تضع السلطات الجديدة أمام تحديات هائلة، لا تتأتى فقط من الثورات المضادة لقوى النظام الافل وفلوله، كما يخشون في مصر وتونس، بل لأن الثورة تولد بذاتها ما يعمل ضدها. ذلك أن اسقاط نظام وبناء آخر محله، من أصعب الامور، لغير سبب:

الاول أن السلطة هي من حيث منطقها انفراد بالامر. وما من أمر يخلو من اعتباط أو إقصاء بوجه من الوجوه، ولو في حدّه الأدنى.

الثاني أن النظام الذي يراد تغييره يترك أثره فينا على غير وعي منّا، بحيث نستعيد، عندما نمسك بزمام السلطة، بعض طبائعه الاستبدادية وممارساته المعتمة؛ تماماً كما أن الواحد يتماهى مع أبيه، الذي خرج على سلطته، بعد أن يصبح أباً؛ أو كما يعود الكاتب الناشئ إلى التشبّه بمن حاول إزاحتهم عن عروشهم من بطاركة الادب والفكر؛ أو كما أن الرجل، داعية تحرير المرأة، يعود إلى سيرته الاولى، بممارسة سلطته الذكورية، عندما ينخرط في شراكة زوجية أو عندما يتعلق الامر بأسرته وسلطته.

الثالث أن كل من ننخرط معه في علاقة، أكانت تحالفاً أم خصومة ام عداوة، انما يؤثر فينا ويصنعنا بصورة من الصور، لأن المجتمع هو في النهاية شبكة تأثيراته المتبادلة. ولذا، قد يجرنا إلى ما لا نريد، أو يحملنا على العمل ضد ما ندعو إليه، أي يقودنا إلى مأزقنا من حيث لا نحسب.

وتلك هي اشكالية السلطة وأفخاخها. فمنازع الانفراد والاستئثار والاستبداد هي أقوى من مبادئ العدالة والمساواة والحرية التي هي مجرد قشرة خلقية. وإلا كيف نفسر أن يتحول الضحية إلى جلاد؟ أو أن تنقلب

الثورات على نفسها وتدمر شعاراتها؟ بل كيف نفسر جنون العظمة الذي تولده السلطات أو تتأتى منه، كما تشهد نماذج الطغاة من مجانين السلطة؟

العين النقدية

هذه الآفة هي ما تحاول الانظمة الديموقراطية التخفيف من آثارها، ولا أقول ازالتها، بأعمال المساءلة والمراقبة والمناقشة العقلانية، العلنية والدائمة، في مختلف مساحات الفضاء الاجتماعي ودوائره ومؤسساته العامة والخاصة، الحكومية والشعبية، الأهلية والمدنية.

بهذا المعنى فالديمقراطية لم تعد تقتصر على شكلها الانتخابي الكمي والموسمي، وانما هي تمارس اليوم، عبر انخراط كل الفاعليين الاجتماعيين في المداولات والمشاركة في صناعة القرارات، بالافادة من كل وسائل الاعلام والاتصال، الصحافة والشاشة والهاتف الجوال والكتاب الرقمي بمختلف وجوهه وصفحاته... وهكذا فالديموقراطية الحيّة، الميدانية، الميديائية، الفعالة، هي بمثابة «عين نقدية» من المجتمع على نفسه، تمارس أعمال الرقابة والتقويم واعادة البناء بصورة دائمة، في كل الحقول والقطاعات وعلى جميع المستويات. من غير ذلك تسود مظاهر وآليات المصادرة والاحتكار والانتهاك والتشبيح والشعوذة.

ثمة مشكلة اخرى تواجهها الثورات، لا تتأتّى من بنية السلطة، بل من السياق العالمي الذي نندرج فيه الآن. فالمجتمعات البشرية تنخرط، اليوم، في واقع كوني فائق هو من التنوع والتعقيد في بنيته وتركيبه، ومن الالتباس والتشابك في مستوياته وروابطه، ومن الحراك المتسارع في صيرورته ومآلاته، بحيث يحتاج إلى أن يقرأ ويدار بمفردات التداول المنتج والتحويل الخلاق والتركيب البناء والتبادل المثمر، كما يحتاج بشكل خاص إلى التجاوز المستمر والتخطي الدائم، بالاشتغال على الوقائع والمعطيات،

في ضوء الازمات والتحدّيات والتحوّلات، لابتكار ما يؤدّي إلى تحسين أو تطوير أو تفعيل أو تعزيز الوسائل والادوات والصيَغ والقيَم التي تمكّن من بناء مجتمعات تكون أقلّ تمييزاً واستبداداً واعتباطاً وبربرية...

من هنا لا يُجدي أن تدار الامور بعد الثورة كما كانت تدار قبلها، بفكر احادي، استبدادي، شمولي أو أصولي. فالثورة بمعناها السلمي، والمدني، هي تحرر من ديكتاتورية الشعارات والمقولات، كما هي تحرّر من عبادة الاشخاص والابطال. هذا هو الدرس المستفاد من الثورات الجديدة التي تحاول إزالة آثار ما خلّفته الثورات السابقة من المساوئ والمفاسد والكوارث. فتقديس الثورة هو مقتلها، وعبادة الزعماء تفسدهم بقدر ما تحولهم، بدورهم، إلى عبيد لسلطاتهم ونزواتهم وألقابهم ومناصبهم...

صخرة سيزيف

لا أريد أن أغالي أو أشطح، في ما يخص قراءة المجريات. أعرف أن للثورات أبعادها الطوباوية، التي تشكل محفزات أو ملهمات للتفكير والعمل، بقدر ما تفتح نوافذ الأمل، بعالم أفضل، وذلك بعيداً عن الحسابات العقلانية والاستراتيجيات النقدية.

غير أني لجأت، منذ زمن، تحت وقع الإخفاقات والانهيارات، إلى خفض السقف الرمزي من المتعاليات والمثاليات، في ما يخص فهمي للوضع البشري بشرطه الوجودي المنسوج من الالتباسات والمفارقات، والمفتوح على المفاجآت والصدمات، كما تتجسد في المآلات البائسة للمشاريع والشعارات.

وليست هذه ظاهرة عرضية، وإنما هي علة تكوينية بنيوية تردّ إلى تناهي الإنسان ومحدودية العقل الذي لا ينفك عن أوهامه وخرافاته وتشبيحاته وتعمياته، كما ترد إلى طيات الفكر، لأن هناك، في كل ما نفكر فيه أو

نبرهن عليه أو ندعي العلم به، جانباً غير مفكر فيه أو مُسَيْطَر عليه، يبقى طي الكتمان أو في دائرة العتمة، مما هو دفين أو محجوب أو مراوغ أو مفخخ...

هذا ما يفسر كيف أن الفاعل البشري، أكان ثورياً أم غير ثوري، يصل إلى عكس ما يخطط له، أو يترجم شعاراته بأضدادها، أو يتواطأ مع ضده... بل هذا ما يفسر الأزمة الكونية الراهنة التي تعصف في غير مكان وتضرب على غير صعيد، بالرغم من كل هذه العهود من التعليم الخلقي والإرشاد الديني والتنوير الفلسفي.

من هنا كانت أطروحتي حول «الإنسان الأدنى»، ومفادها أننا، نحن البشر، أقل شأناً ومعنىً مما ندعي أو نحسب، سواء من حيث علاقتنا بالمبادئ والقيم، أو من حيث زعمنا السيطرة على ذواتنا والتحكّم بأشيائنا وأعمالنا... مرة أخرى أجدني أشبّه علاقتنا بالحقيقة والعدالة والمساواة والحرية، بعلاقة سيزيف بصخرته التي تقع، كلما حاول رفعها، مما يجعلها بحاجة إلى أن ترفع باستمرار. ومعنى المعنى أن القيم محتاجة إلى إعادة البناء، بصورة متواصلة، على سبيل الترميم والترقيع أو الإصلاح والتطوير أو التوسيع والتعزيز... هذه العين النقدية هي التي جعلتني أقول في مقالتي عن الوضع في ليبيا: في كل منا شيء من القذافي.

ومع ذلك، فأنا لا أخفي فرحي بالثورات الشعبية الجارية، التي تستدعي الواحدة الأخرى وتتغذى منها. فهي تنقلنا إلى وضع جديد، لا عودة معه إلى الوراء، بأي حال من الأحوال. فالإنسان يقيم في حاضره ويعيش واقعه، بقدر ما يتوجه نحو مستقبله. أما الماضي، فإما أن يكون مجرد متحف أو كهف أو ذاكرة موتورة أو هوية مغلقة أو ثوابت معيقة، وإما أن يشكل خبرات ومكتسبات وأرصدة نبني بها، بالعمل على تحويلها واستثمارها،

في صناعة حياتنا وبناء عالمنا.

والأمل أن تنجح الثورات العربية في ابتكار الأساليب والوسائل والنماذج التي تستجيب للتحديات الجسيمة، وتمكن من إيجاد الأجوبة أو الحلول والمخارج، فيما يخص المسائل والقضايا والمشكلات التي تستأثر باهتمام العرب والبشر على السواء، لكي تكون إيجابية بناءة، فعالة، بقدر ما تكون راهنة، عالمية، كوكبية. بذلك تشكل إضافة قيمة على الرصيد البشري، بقدر ما تغير وجه العالم العربي. وهذا هو الرهان.

القسم الثاني

المجتمعات العربية
تصنع ديموقراطيتها

I

السلطة / الحرية / الثقافة

1
كي لا تنتج الثورات عبودية جديدة!

ما يشهده العالم العربي من التحولات التي تطال الأنظمة السياسية يثير إشكالية السلطة، بقدر ما يحملنا على إعادة النظر في العناوين التي طرحتها الثورات الراهنة، سيما ما يتعلق منها بقضية الحرية ومعضلاتها.

وأبدأ بمعضلة السلطة التي هي مثار صراع بين الناس منذ تشكل اجتماع بشري. وفي هذا الخصوص يقول الشهرستاني مؤرخ الملل والنحل، ما سُلّ سيف في الإسلام على مسألة كمسألة الخلافة.

وأنا عندما أتأمل في تاريخ الدول في العالم العربي، أجد غياباً تاماً لتداول السلطة، إذ الرئيس إما أن يكون في سدة الحكم، أو يكون في السجن أو المنفى أو القبر. وما زالت هذه القاعدة تتحكم في السلوك السياسي منذ القدم حتى اليوم.

من هنا فإن إزاحة سلطة وإقامة أخرى مكانها، هو من أصعب الأمور. ولا غرابة، لأن السلطة هي قبض على الأمر ذاته، فيما يخص إدارة الشأن البشري، أي من يملك القرار، ومن عليه الطاعة والامتثال. قد يسهل هدم نظام بأقصى سرعة وبأقل التكاليف كما حصل في تونس وفي مصر. ولكن بناء نظام جديد هو الأصعب، لأنه يحتاج إلى تغيير منظومة من القيم والنماذج والأعراف والتقاليد التي تنبني بها السلطات وتترسخ، بصورة غير واعية.

لا يعني ذلك أن المجتمعات العربية، التي تصنع ثوراتها، سوف تستغرق عقوداً أو قرناً لإقامة أنظمة ديموقراطية. وإنما القصد أن قضايا

الحرية والعدالة ليست أموراً بديهية أو حقوقاً فطرية هناك من يقوم بانتهاكها واغتصابها، ثم تأتي الثورات لاستعادتها وتثبيتها.

هذه نظرة ساذجة، طوباوية، إلى القضايا، يتعامل أصحابها مع مسألة الحرية بوصفها نقيضاً للسلطة. وهذا هو مقتلها، كما علمتنا التجارب. فالذين مارسوا الحرية بمخيلة فردوسية استبدوا بها أو وقعوا ضحيتها.

والتحرر من هذه النظرة يقتضي أولاً الاعتراف بالواقع البشري، لا نفيه، إذ لا مجتمع من غير سلطة. والسلطة لم تعد تفهم بوصفها تقتصر على مؤسسات الدولة وقوانينها وأجهزتها وشرطتها. لقد تم تجاوز هذه المفهوم الفوقي البيروقراطي، إذ السلطة منبثة في القضاء الاجتماعي بكل دوائره وهيئاته ومؤسساته وحقوله، بقدر ما تشكل لعبة قوى مفتوحة على الصراعات والتوترات والانقلابات.

بهذا المعنى، حيثما وجد المرء أو توجّه، يواجه سلطة تراقب وتعاقب، أو تأمر وتنهى، أو تحجب وتمنع، أو تهمّش وتستبعد، أو تميز وتفاضل، سواء اختص الأمر بسلطة سياسية أو دينية أو مجتمعية أو أكاديمية... وهكذا لا اجتماع يخلو من سلطة. وفي كل سلطة يمارس قدر من الاستبعاد والاعتباط أو الاحتكار والمصادرة، بصورة من الصور.

من هنا فإن القول بأن الأنظمة العربية تستغل سلطة الدين لتحويله إلى دين للسلطة، إنما يندرج في المفهوم التقليدي التبسيطي للدين والدولة معاً. ذلك أن الدين هو في الأصل سلطة لا تقل عنفاً وإرهاباً عن سلطة الدولة. وهناك من يذهب إلى أن الدولة قد تشكلت في أساسها على المثال الديني، كما يرى مارسيل غوشيه الذي يعتبر أن الأنظمة الشمولية هي ديانات علمانية، بمعنى أنها أخذت من الدين عباءته المقدسة وشيفراته الرمزية، وأخذت من الحداثة أدواتها ووسائلها وتشريعاتها ونظمها...

ولا حاجة إلى التذكير بالحلف المقدس الذي نشأ بين الدولة والدين، في غير حقبة وفي غير حضارة، سواء في الإسلام أو في الغرب. والثورات الحديثة قامت ضد الكنيسة في أوروبا، وبخاصة في فرنسا. وبعد صعود الأصوليات على المسرح في العالم العربي، سواء بالتواطؤ مع الدول أو بمعارضتها، فإن المواجهة، بعد اندلاع الثورات، باتت هي بين الشعوب من جهة، وبين الديكتاتوريات والأصوليات من جهة أخرى.

ولا أنسى السلطة الثقافية التي لا تقل عن السلطتين السياسية والدينية، من حيث ممارسات وآليات الاحتكار والحجب والتمييز والإقصاء. فأنت عندما تقرأ أحياناً لشاعر أو مفكر أو فنان، تجد بأن أمراض النرجسية قد ضربته إلى حد يحمله على الاعتقاد بأنه فريد عصره، أو تزين له بأن الإصلاح في بلده متوقف عليه وحده من دون سواه. وهكذا، فإن الكثيرين من المثقفين الذين ينتقدون الأنظمة وسلطاتها وحكامها، هم غارقون في آفاتها ومساوئها.

وتلك هي إشكالية السلطة كما تشهد التجارب. فالذين ينقلبون على حاكم قد يقعون، عند استلامهم السلطة، في ما يأخذونه عليه، بقدر ما يستعيدون طبائعه الاستبدادية أو منازعه الفاشية أو ممارساته المعتمة أو تحكماته الغاشمة... وإلا كيف نفسر أن يتحول المضطهَد إلى قاهر، والضحية إلى جلاد، وداعية الحرية إلى طاغية؟ وهذه هي الحال في سائر القضايا. لكل قضية إشكاليتها والتباساتها.

في ضوء هذه الإيضاحات، حول إشكاليات القضايا والمفاهيم، تتبدى التحديات الهائلة أمام الثورات العربية الشعبية. للمرء أن يفرح ويبتهج بالتحولات الهائلة، ولكن الثورة ليست مجرد أعراس أو أفراح، وإنما هي مسؤولية جسيمة. لأن الحرية التي تطلقها الثورات، تعني من وجهها الآخر

تشكيل سلطة جديدة، إذ لا انفكاك للحرية عن السلطة، بمعنى أن الحرية من دون سلطة هي خاوية، كما أن السلطة من دون حرية هي غاشمة. وهذه صيرورة معقدة وعملية دائمة من البناء وإعادة البناء. ومن يظن غير ذلك، يبسط الأمور ويخدع نفسه أو غيره، لكي يمارس حريته على نحو أكثر استبداداً وطغياناً.

ومن هنا فإن قراءة الواقع تقتضي، من جهة ثانية، أقصى الحذر والحيطة والتعقل والتبصر، حتى لا تقع الثورات الجديدة، في ما وقعت فيه الثورات السابقة التي أنتجت عبودية بأشكال جديدة. والعبودية لا تقتصر على تأليه الأتباع والحشود للزعماء، وإنما هي في أساسها عبودية الشخص تجاه أهوائه ونزواته، أي ما يحول الحاكم إلى عبد لشهوته الجامحة إلى السلطة والبقاء في الحكم، ولو أدى ذلك إلى خراب البلاد وهلاك العباد، كما يفعل عشاق السلطة ومجانينها.

مثل هذا المنزلق تتطلب مواجهته تغيير أطر التفكير والنظر، وفقاً لقواعد جديدة ومغايرة، أولها العمل بمنطق البناء لا بعقلية الإقصاء، بحيث لا تطيح الثورة المكتسبات والمنجزات، بل تحتفظ بها وتبني عليها. وإذا كان من مهامها محاربة المساوئ والمظالم والمفاسد، فلا يعني ذلك استبعاد المختلف أو استعداء الآخر. فليس كل من لم يقف مع الثورة هو بالضرورة ضدها. الأجدى الاهتمام باستثمار الإمكانات وحشد الطاقات للانخراط في صيرورة العمل المشترك وقيادة المصير المشترك.

الثانية كسر منطق الاحتكار، للعمل بمنطق الشراكة والمداولة، فلا أحد يحتكر الثورة، كما لا أحد يقبض على الحقيقة. إن مقتل المشاريع هو احتكار الشعارات والقضايا والقيم، أو احتكار الأسماء والنصوص والكتب التي هي ملك البشرية جمعاء. المهم كيفية استثمارها.

الثالثة هي الموقف النقدي تجاه الذات. وهذا هو الدرس المستفاد من الثورات التي أخفقت: الاشتغال بأعمال المراقبة والمحاسبة والمراجعة، ولو أدى ذلك إلى القسوة على الذات. فالآفة الكبرى في كل عمل مشترك أو شأن عمومي هو عشق الذات وعبادة الأشخاص.

2
آفات المجتمع الثقافي

عندما يتحدث المثقفون عن الاستبداد والفساد، فإنهم يحصرون ذلك بالأنظمة السياسية، مستبعدين بذلك مجتمعهمُ الثقافي الذي يبقى بمنأى عن المساءلة والمناقشة النقدية. هذا مع أن لهذا المجتمع مساوئه وأمراضه.

أشير الى ثلاث آفات:

• النرجسية

الآفة الاولى هي النرجسية النخبوية التي تزين للمثقفين بأنهم عقول الامة النيرة وضمائرها الحيّة. مما يجعلهم يدعون احتكار الفكر والوعي والعلم والفضيلة، لكي يمارسوا احتقار الناس العاملين في بقية الحقول والقطاعات، مع أن هؤلاء هم ذوات مفكرة، ولهم عقولهم التي قد يستخدمونها بصورة حية، خلاقة، فعالة، أكثر مما يفعل كُثُر من أصحاب المشاريع الثقافية الرامية الى تغيير الواقع. والدليل يقدمه الفاعلون الجدد، من الاجيال الشابة، الذين كانوا مستبعدين من حسابات النخب الثقافية البيرقراطية، فإذا بهم يحققون ما عجزت هذه النخب عن تحقيقه طوال عقود. وتلك هي حصيلة منطق الاحتكار والادعاء.

لنتعظ باستخلاص الدرس، في ما يخص علاقتنا بالحقيقة التي تحتاج إلى أن تدار بلغة التواضع الوجودي والتقى الفكري والنسبية المعرفية.

- **الوحدانية**

الثانيـة هـي آفـة الاحادية كما تتجسـد فـي ارادة الاسـتبعاد والاقصاء، للنظـراء والانـداد، وكمـا تشـهد المعارك الكلامية العنيفـة بين المتصارعين على النفوذ على الساحات الثقافية.

وهكـذا يرفـع المثقفـون شـعار الديمقراطيـة أو التعدديـة، على صعيد المنطـوق والخطـاب، ولكنهـم على صعيد الممارسـة أبعد ما يكونون عما يصرحـون بـه، بـل هم أعـداء ما يطرحـون، لأنهم يتعاملون مـع المختلف والآخـر بلغـة الاقصـاء، فيمـا المسـألة تحتـاج إلـى اتقـان لغـة الاعتـراف والمداولة. بهذا يثبت المثقفون بأنهم ضد حق الاختلاف وممارسـة حرية الرأي، وبعكس ما يدعون.

- **السرقة**

الثالثة هي آفة السـرقة الادبية المستشـرية بين المثقفين، والتي تجعل المثقف، الكاتب او المتحدث، يتعامل مع نصوص الغير وافكارهم وكأنها مشـاع يحلو له أن ينقل منه، كلاماً حرفياً، بما يشـبه السـطو والنهب، هكذا من غير خجل أو حياء.

والامثلة فاضحة، كما قرأنا عمّا حصل من سرقات في الفترة الاخيرة، سـواء من كتّاب مغمورين أو مشـهورين. وهذا ما يفعله الكثيرون من دعاة الحريـة والعدالـة، من أصحاب الافتتاحيات او ممن يطلّون عبر الشاشـات لتبنّـي الانتفاضـات او دعـم الثورات. انهم يتعاملـون مع المنتجات الثقافية والأعمـال الفكريـة كأمـوال سـائبة لا تخضـع للأصـول والقوانيـن، أي لا يعتبرونها حقوقاً أو ملكية هي ثمرة جهود بذلها أصحابها يجدر احترامها. بذلك يثبت المثقفون بأنهم ليسـوا شـهداء على الحقيقة، بقدر ما يشـهدون

على أن مجتمعهم ليس ملكوتاً للحرية ولا مملكة للفضيلة. ربما يكون الأسوأ قياساً على بقية القطاعات المجتمعية.

وهكذا فالمثقفون يطالبون بالمساواة ودولة المؤسسات واحترام الحقوق، فيما هم لا يحسنون سوى انتهاك ما يدعون اليه، وإلاّ كيف نفهم هذا الفساد المستشري في مجتمعاتنا.

هذه الآفات التي تفتك بالجسم الثقافي تحملنا علىٰ فتح ملف السلطة الثقافية التي يمارس أصحابها الوصاية على القيم العامة المتعلقة بشؤون الحقيقة والعدالة والحرية او بقضايا الهوية والامة والبشرية. فالمثقفون، في أكثرهم، ليسوا على قدر هذا الادعاء. إنهم قلما ينجحون في الامتحان، إذ هم لا يحسنون سوى انتهاك ما يدعون اليه. ولذا آن الاوان لكشف الغطاء وتمزيق الرداء.

• سقوط الأقنعة

طبعاً لا أغفل الصراع بين الساسة والمثقفين، وما لاقاه أهل الكتابة من العسف والقمع والاضطهاد او التصفية من جانب الحكام الطغاة الذين لا يحسنون سوى مصادرة حريات التفكير والتعبير.

ولكن ذلك لا يعطي المثقف شهادة براءة او حسن سلوك. فالمثقفون هم الوجه الآخر للسلطة السياسية في ارتكاب المساوئ والمفاسد. انهم الوجه الآخر للحاكم الفاسد الذي صنعهم على شاكلته. والاحرى القول كلاهما صنيعة ثقافة بعينها من مفرداتها التأله والانفراد والاستبعاد والاحتكار والتكالب والنهب وانتهاك الحقوق...

ومن المفارقات أن الكثيرين من المثقفين الذين يحدثوننا عن الانتفاضات الشعبية الراهنة ضد الاستبداد والفساد، لا يقلون فساداً عن

الحكام الذين ينتقدونهم ويشنّعون عليهم. بل إن فريقاً منهم يتخذ من الفساد قانون عمله ومبدأ كتابته.

ولهذا نراهم اليوم، بعد أن فشلوا في مشاريعهم للثورة والتغيير، يتهافتون لتقسيم الحصص والحصول على المناصب في ما يتشكل من هيئات أو مجالس أو حكومات، وعلى نحو يلتبس فيه الحماس الصادق للثورة والحماس للنفس والمنصب، وسط التراكض على ادارة الحراك الشعبي الثوري الذي صنعه غيرهم من الأجيال الجيدة.

لنعترف بالحقيقة، إذا شئنا تجاوز الوضع البائس الذي ندّعي الانتفاض ضده. فنحن جزء منه، بل أسهمنا في انتاجه، بقدر ما أسهمنا في صنع النموذج الذي يجسده القذافي ونظراؤه.

لقد سقط القناع، بعد أن فقد المثقف مصداقيته ومشروعيته، في ما ادّعاه، سواء من حيث فهمه للواقع، أو من حيث استراتيجيته في التدخل والتأثير. وإلاّ كيف نفسّر المآلات المرعبة والقاتلة للأنظمة التي شاركوا في تأسيسها والتنظير لها، او دافعوا عنها ومشوا في رِكابها؟

ومن عجب أن البعض ما زال يناشد المثقفين، أقصد كبارهم وزعماءهم، أن يقولوا كلمتهم في ما يحدث من انتفاضات او يقدموا مساهمتهم لمعالجة ما يستعصي من المشكلات. هذا مع أن المثقفين باتوا هم المشكلة.

ولا أعني هنا ابداعاتهم في مجالات عملهم، كالشعر والفلسفة والرواية والنقد... وإنما أعني مشاريعهم الايديولوجية الرامية الى التنوير والتحرير والتغيير. إذ لا يُعقل أن يتصدروا الواجهة طوال عقود، لكي تصل الاوضاع في العالم العربي الى ما وصلت اليه من العجز والهشاشة او الافلاس والاخفاق او التردي والتفكك.

● لا شريك له

وتلك هي حصيلة منطق العظمة الذي يفتك بالزعيم الأوحد والمثقف الاوحد. كلاهما متألّه. الزعيم الاوحد يتعامل مع بلده بوصفه ملكه الذي يتصرف فيه كما يشاء. والمثقف الذي يظن أنه يقبض على المعنى أو يمتلك مفاتيح الحقيقة او يجسد قيم الحرية والانسانية. ولا أبالغ في ذلك. فهذا مريد لأحد كبار المثقفين يقول عنه بأنه وحده، لا شريك له، يملك الحل لإصلاح العالم الإسلامي. بماذا يفترق مادح معلمه، بكلامه، عما تفعله الجماهير التي تمارس طقوس العبادة تجاه زعمائها وتنتشي برؤية صورهم او سماع خطبهم!

لقد انكسرت صورة المثقف، منذ زمن، ولكن التحولات الجارية أتت لتدونها في سجل الوقائع، مع أفول اسطورة الزعيم الأوحد والجهادي البطل. فبن علي وبن لادن، والمثقف المتأله، الواقع فريسة نرجسيته، كلهم وجوه لنفس العملة التي طغت على مرحلة تطوى الآن بصورها ونماذجها وأفكارها وقيمها، بالرغم من أن الكثيرين ما زالوا متشبثين بها.

لنستخلص الدرس، اذا شئنا الحد من هذا الجوع الفتاك إلى الثروة والسلطة والشهرة، الذي يولد الاستبداد والفساد والتخلف، سواء لدى الحاكم أو الكاتب أو سواهما من الناس. لم يعد يكفي طرح الشعارات. فالثورات الجديدة تحتاج إلى ثقافة جديدة.

II

السمات العشر
للثورات العربية

أفول نماذج وولادة أخرى

يتساءل البعض، بصدد الانتفاضات الجارية في غير بلدٍ عربي، منذ شهور عدة، عمّا اذا كانت حقاً ثورات سلمية، مدنية.

وهذا السؤال يستدرجني الى الكلام مجدداً. فأنا، وفي أول تعليق لي على الاحداث والمجريات، تحدثت عن ثورات مدنية تقودها القوى الجديدة من الاجيال الشابة التي تشتغل بالقوة الناعمة والفائقة للعصر الرقمي والواقع الافتراضي والزمني الآني. بل هذا ما ذهبت اليه، قبل ذلك، في ضوء الاخفاقات في المشاريع والانتهاكات للحقوق والحرّيّات، من جانب الذين رفعوا شعارات ثورية، قومية او يسارية او اسلامية: الحاجة الى ثورات جديدة ناعمة يفيد الفاعلون فيها من التحوّلات التي أتى بها عصر العولمة والصورة والشبكة.

ولهذا عنونتُ مقالاتي التي كتبتها على وقع الأحداث المتسارعة والمتلاحقة، والتي جمعتها في ما بعد بين دفّتي كتاب: ثورات القوة الناعمة في العالم العربي، نحو تفكيك الديكتاتوريات والاصوليات.

وما زلت على هذا الرأي، بالرغم مما تشهده الانتفاضات من عنف، في هذا البلد او ذاك، من جانب الانظمة القائمة.

هذا التوجّه الاصلي السلمي، هو ما أكده الناشطون والمنخرطون، ممن تحدثوا عبر الشاشات الى الرأي العام العربي والعالمي، وكما جرت الامور، بخاصة، في تونس ثم في مصر. وهذا ما يجري في اليمن. لقد أصرّ الفاعلون في التظاهرات الحاشدة على أن يلقي سلاحهم جانباً من يريدون الانضمام اليها من العسكريين ومن أهل القبائل، لأنهم يريدون

الوصول الى قصر الرئاسة ومطالبة الرئيس بالتنحي بصدورهم العارية، لا بخناجرهم ولا برشاشاتهم.

حتى في ليبيا، وبالرغم من ردود الفعل البربرية من جانب قوى النظام وكتائبه الامنية، ضد المتظاهرين، فهم مصرّون على أن ثورتهم بدأت سلمية، مدنية. ولكنها جوبهت بكل هذه القسوة والشراسة والهمجية.

نماذج مستنفَذة

هذا ما جعلني أذهب الى أن الثورات الجارية، لا تشبه الثورات السابقة، كالروسية او الصينية او الكوبية او الايرانية. فالفاعلون الجدد في الثورات الراهنة يقدمون نموذجاً لا يشبه النماذج التي جسّدها لينين او ماوتسي تونغ أو كاسترو، ولا يشبه ايضاً النموذج الذي جسّده الخميني.

فما نشهده هو نمط جديد يطوي حقبة بنماذجها الاربعة، **الايديولوجي**، **والنخبوي**، **والبيروقراطي**، **والجهادي** (راجع بصددها أعلاه، مقدّمة الطبعة الأولى).

هذه النماذج التي فقدت مصداقيتها ومشروعيتها، منذ زمن، تُطوى الآن صفحتها، مع اندلاعات الثورات الراهنة التي تقدم نموذجاً مختلفاً جسدته الاجيال الجديدة التي لم تفوّت الفرصة ولم تضيع الخارطة، بل انخرط أفرادها في سباق العقول واستثمروا طاقاتهم الخلاّقة، بقدر ما أحسنوا قراءة المجريات والتعامل مع الأزمات والتحولات كإمكانات خصبة فُتِحَت للتفكير والعمل على تغيير الاوضاع القائمة.

بالطبع نحن إزاء نموذج متعدّد ومركَّب له سمات عديدة.

الاولى أن الثورات الراهنة ليست نخبوية. بل إن النخب الثقافية، فوجئت بها وأتت متأخرة لكي تنضم الى صفوفها. ولذا، فهي تكسر ثنائية النخبة والجمهور التي تحكّمت في عقول المثقفين والدعاة، سواء منهم أصحاب العقليات النرجسية الذين يدّعون احتكار الفكر والعقل والوعي والمعرفة، بقدر ما يحتقرون الناس الذين يدّعون الدفاع عن مصالحهم وحقوقهم، أو من جانب أصحاب العقائد الاصطفائية الذين يحتكرون الايمان والحقيقة، لكي ينتقصوا من شأن الآخر ويعتدون عليه بصورة رمزية، تمهيداً لإقصائه او استئصاله الجسدي. مقابل ذلك، نجد بأن أصحاب النموذج الجديد هم أقلّ ادّعاءً وأكثر تواضعاً من حيث علاقتهم بالقيَم العامة والشؤون المشتركة.

الثانية أنها ليست ثورات بيروقراطية، بل ثورات الكتب الرقمية بمختلف صفحاتها ووجوهها، ولذا تولي الاهمية للعلاقات الافقية التواصلية، على العلاقات المركزية والعامودية. نحن إزاء ثورات تتحرر من آفات البيروقراطية وأمراض النرجسية في آنٍ. بحسب النموذج الجديد، كل فرد هو فاعل له رأيه او صوته. كل ناشط يسهم في صنع ثورته، بقدر ما يسهم في بناء مجتمعه.

وهكذا، نحن نتجاوز، مع النموذج الجديد، مفهوم النخبة نحو مفهوم الشبكة، حيث المجتمع هو تأثيراته المتبادلة ومستوياته المتداخلة، بقدر ما هو علائقه المتحوّلة وصيرورته الدائمة.

الثالثة أنها ليست ثورات البطولات التاريخية والدموية. فشعارها ليس العنف قابلة التاريخ، ومحركها ليست الثأر والانتقام[1]، أو هذا ما يؤمل، انسجاماً مع طابعها السلمي والمدني. ولذا أنا لست مع الفيلسوف ألان

(1) راجع الملحوظة أدناه.

باديو الذي رأى في الانتفاضات الشعبية العربية "شيوعية متحرّكة"، بمعنى "خلق مصير جماعي على نحو مشترك". أولاً، لأن الانتفاضات العربية قد تشبه الحركات الشيوعية من حيث عاميتها، ولكنها تختلف عنها بالاهداف والوسائل والمنطلقات. ثانياً، لأن ما عناه باديو بالشيوعية، يُطلَق عليه اليوم اسم "الشراكة". (راجع رأيه في جريدة "Le Monde"،19 شباط 2011).

الرابعة أن اصحاب النموذج الجديد لا يشتغلون بعقليّة المنظر العقائدي. سواء بالاستناد الى نص مقدس او الى نظرية علمية لا تخطئ. فالثورات القائمة لم تأتِ من الكتب الدينية ولا من الفلسفات العلمانية. لا يختزلها معتقد اصطفائي او شعار أحادي. وإنما هي ذات هوية مفتوحة ومتعدّدة الابعاد والاصوات، بقدر ما هي متحرّكة، مركّبة، هجينة، بشعاراتها ومكوناتها وهيئاتها وفاعلياتها. فهي حيّة، غنيّة، فعّالة، بقدر ما هي مركّبة، هجينة، متحوّلة وراهنة، مما يعني أن الثورة، بحسب النموذج الجديد، تنجح في مهامها، بقدر ما تفتح آفاقاً جديدة للعمل السياسي والممارسة الديموقراطية.

الخامسة أنها تكسر الهيمنة الذكورية، كونها متعدِّدة الأبعاد والمكوّنات، وكما تشهد المشاركة الفعّالة للنساء، في ثورتَي تونس ومصر، وهذا أيضاً ما يحصل في اليمن، فمَن يستمع الى الناشطات، ولو من وراء البُرقُع، يجد بأنهم لا يقلّون وعياً وثقافةً وأصالةً عن زملائهنّ من الشباب. وربّما يتفوّقن عليهم. ولا غرابة، فقد يأتي التجديد أو التحديث ممّا هو مُهمَّش او مُستبعَد أو مكبوت. والمتوقع أن تكون المرحلة الثانية هي ثورة النساء لنزع النقاب والبرقع، بحيث تتحرّر المرأة اولاً، لتمسي كائناً مساوياً للرجل في الكرامة الانسانية، وتسهم ثانياً في تحرير الرجل من عقدته وضعفه، هو الذي يريد ممارسة الوصاية على النساء، فيما هو يخشى من المرأة لا عليها.

وهكذا فهوية الثورة ليست مقررة مسبقاً ولا معروفة سلفاً، بل هي

صيرورتها المتحوّلة، إذ لا حتميات تاريخية ولا حلول قصوى او قرارات نهائية، بل امكانات ورهانات لبناء مجتمع جديد على أسس وقواعد مغايرة.

السادسة أن الثورات الجارية هي ذات طابع توحيدي، لا بالمعنى الشمولي الاحادي والخاوي، بل بالمعنى التركيبي، الغني والبنّاء. ولأنها كذلك فهي تخلق امكانات خصبة لقيام اتحادات تتسع للمتعدد والمختلف والمعارض، أي لِما ضاقت عنه او استبعدته المشاريع الوحدوية القومية او الدينية.

ومن المفارقات أن دعاة الوحدة العربية من نخب ثقافية او سياسية، قد دمروا من فوق فكرة الوحدة، إذ هم لم يحسنوا توحيد حي في مدينة، بعقلهم الاحادي، الفئوي والعنصري، أو المثالي والطوباوي. في حين أن الشعوب العربية تنخرط منذ زمن في تشكيل عالمها المشترك، ولا أقول وحدتها، بإنشاء ما يتأسس عليه من البنى التحتية، وخلق ما يحتاج اليه من أطر التعاون وأسواق التبادل ومساحات التداول... كما تشهد المؤتمرات والندوات والمعارض في كل المجالات.

ولذا، فأنا لا أقول مع القائل بأن الشعوب العربية "تستعيد" وحدتها، فالاتحادات والعوالم المشتركة، إنما هي وحدات مركّبة "تصنع وتبنى"، بلغة الخلق والابتكار للجديد من الاطر والصيغ والاساليب والوسائل، وذلك في سياق سيرورة معقّدة ومتشابكة ومتحوّلة، في بنيتها ومستوياتها ومآلها، بحيث يُعاد معها البناء من جديد وبصورة متواصلة.

وها هي الشعوب العربية تثبت من جديد، أنها تتماهى مع بعضها البعض، بقدر ما تُحسن خلق أُطرٍ للتضامن، كما تشهد الانتفاضات الجارية، إذ الواحدة منها تلهم الاخرى او تتغذى منها، بقدر ما تسندها وتعززها، تماماً كما أن الديكتاتوريات تتساند ويدعم بعضها بعضاً.

مرة أخرى من المفارقات أن تخلق القنوات الفضائية والكتب الرقمية

امكانات لجمع ما فرّقته أو خرّبته العقائد القومية والكتب الدينية. ولا يعني ذلك أن الثورات العربية تجري على نفس المنوال. فلكل ثورة شرارتها. وكل بلد يصنع ثورته بقدر ما يجترح معجزته ويخترع نموذجه.

العبادة والعدوانية

السابعة، أننا إزاء نموذج ثوري يكسر ثنائية الزعيم والحشد أو القائد والقطيع. فإذا كانت الثورات تحرر البشر، فالتحرر هو في أساسه عمل فكري، وهذا ما حصل في تونس بداية، ثم في مصر ومن ثم بعد في اليمن وليبيا: خروج الشعوب من سجونها الفكرية، بتحرّرها من أشكال العبودية الجديدة التي أنتجتها حركات التحرر الوطني بنخبها الثقافية ومنظوماتها الايديولوجية وانقلاباتها العسكرية وثوراتها الزائفة. فما فعلته تلك الحركات التي وعدت بتحرير الشعوب هو العكس بالتمام: إلغاء هامش الحرية الذي كانت تؤمنه الانظمة الملكية التقليدية او الذي فتحته عهود الانتداب والاستعمار. هل أبالغ؟ أراني أستشهد بالشاعر الكبير أحمد عبد المعطي حجازي الذي يعترف بأن "آخر انتخابات ديموقراطية حرّة شهدتها مصر كان عام 1949" (راجع مقالته في مجلة "أخبار الادب"، 27/ 3/ 2011).

هذا الالغاء للحريات الديموقراطية والحقوق المدنية تجسّده وتعبّر عنه، أبلغ تعبير، الحشود البشرية التي تمارس طقوس العبادة، تجاه زعمائها وأبطالها وآلهتها، لكي تحولهم بدورهم الى عبيد لأسمائهم وألقابهم وسلطاتهم ومناصبهم ونزواتهم وعبثهم...

في الثورات الجديدة لا وجود لزعيم أوحد هو قائد ملهم او بطل منقذ. لا وجود لحرس ثوري ولا لشرطة عقائدية تراقب وتتجسّس لكي تحاكم وتدين، أو تقصي وتستأصل. بل هناك قيادة جماعية مشتركة. بالطبع، قد ينطق باسمها شخص. ولكنه ليس نموذج الزعيم الاوحد.

من هنا، ولأول مرة، تجري تظاهرات لا ترفع فيها صور لرؤساء. ولعلّ أجمل ما تفعله الثورات الجارية هو ازالة صور القادة والزعماء والابطال من الساحات، لأن ذلك يعني التحرر من ظاهرة التأله التي تولد كل هذا العبث والجنون والوحشية، كما يتجسّد ذلك في النظام الليبي بشكلٍ خاص.

في ضوء هذا النقد لظاهرة التأليه، لا تعود الفروقات بين التظاهرات المؤيدة للانظمة والتظاهرات الشعبية المناهضة لها، مجرد فروق عددية أو كمية. بالطبع إن التظاهرات المليونية الحاشدة لعبت دوراً حاسماً في سقوط الانظمة. ولكن هناك فرق نوعي بين تظاهرة واخرى، بين حشد وحشد. ثمّة حشود تتحول الى قطعان تكرر مشاهد العبودية التي قوّضت كل شعارات الحرية والاستنارة والعدالة والتقدم، وبين حشود تتآلف من افراد هم ذوات مستقلة وفاعلة. انه الفرق بين الارهاب والخراب والهلاك من جهة، وبين الانماء الحضاري والعمل المدني والتبادل البشري المثمر والخلّاق من جهة اخرى.

السمة **الثامنة** أننا ازاء ثورات لا يتحكم فيها منطق العداء للآخر. فالعدوانية هي الوجه الآخر لظاهرة التأليه والعبادة. واذا كان شعار الفداء بالروح والدم هو العهد والوعد تجاه الزعماء، فإن الوجه الآخر لهذه العملة هو لغة التهديد والوعيد بقتل كل مخالف او معارض. وهذا معنى الفداء: أن يضحي الواحد بنفسه من أجل زعيمه، بقتل مناوئيه او معارضيه او خصومه او اعدائه.

والذريعة الى ممارسة هذا القتل، الرمزي أو الجسدي، هي التهمة، إياها، بالعمالة والخيانة والمؤامرة وإيقاظ الفتنة، وسواها من التهم التي تكال لمن يعارض بوصفه عدو الثورة او الامة او المقاومة. من هنا قولي بأن ما تُحسنه الثورات التي تشتغل تحت شعارات مقدّسة هو أن تأكل أبناءها وتصفّي أعداءها.

وهذا هو منطق الثورات الايديولوجية، الشمولية والاصولية. فهي لا تعمل ولا تستمر من دون وجود اعداء تحاربهم، او خلقهم إن لم يوجدوا. من هنا فالنماذج التي صنعتها، تفكر وتعمل بصورة عدوانية ارهابية. هذه هي، بنوع خاص، حصيلة الثورات وحركات التحرر وأنظمة التقدم في العالم العربي، كما استنسخت النموذج السوفياتي: انتاج عبيد جدد، وخلق أعداء لاقصائهم واستئصالهم او لمحاربتهم في الداخلَ والخارج.

وهكذا فإن ثورات النماذج الآفلة تعمل على خلق المشاكل لا حلّها، ولذا فهي لا تقدر على الاصلاح والبناء. ما تُتقنه هو خلق الاعداء وفتح الصراعات أو شن الحروب من أجل البقاء في السلطة والهروب من الاستحقاقات المتعلقة باطلاق الحريات او بتحسين نوعية الحياة.

هذه الحقبة قد انكشف عجزها، إذ هي لا تولد سوى الاستبداد والفساد والتخلف والحروب الاهلية. من هنا فإن شعارات التحرر والتقدم والمقاومة، في مواجهة الاستعمار والاستكبار، قد فقدت صلاحيتها وباتت عملة غير قابلة للترويج. هذا ما تقوله الوقائع الصارخة في تونس ومصر واليمن وليبيا: لقد اصبحت الانظمة هي العدو الاول لشعوبها.

من هنا لم يعد مقنعاً، بل بات من الخداع، بعد عقود من القبض على السلطة وممارسة الوصاية على شؤون الامة والهوية والقضية، أن نقول بأن اميركا تحرك التظاهرات الشعبية، أو أن نكتشف بأن الفتنة تطل برأسها فيما نحن غافلون عنها، أو أن تتحول فلسطين الى معسكرين متناحرين.

فالاخفاق في الشعارات والمشاريع، على اختلافها، يعني أن المقاومة كانت غطاء لقضايا اخرى، وأن الوحدة التي حاولنا بناءها ملغمة من أساسها، وأن الشعوب لم تعد تثق بحكّامها، ولهذا فهي تستنجد بالدول التي كانت تصنف في خانة العداء للحريات ولمصالح الشعوب.

بهذا تنقلب الأولويات لكي تتقدّم مطالب الداخل على مطالب الخارج. فإن الدول التي تفشل في قيادة شعوبها، للنهوض من حالة العجز والهامشية والتخلّف والاستبداد، نحو طور التحديث والنماء والتقدم والتداول الديموقراطي، لا تكون قوية بل تدمر مصادر القوة والمنعة لدى شعوبها.

وبالعكس، فإن الدول التي تحسن ادارة الشؤون ورعاية المصالح واستثمار الموارد، سواء على صعيد اقتصادي، ببناء نماذج تنموية ناجحة، أو على صعيد سياسي، بالتحول من كونها أنظمة أمنية، بوليسية، الى مجتمعات ديموقراطية، تصبح محط النظر والتقدير في العالم، بقدر ما تصبح أقوى واكثر فاعلية في مواجهة التحديات والضغوط والعواصف التي تهب من الخارج، سواء أتت من جانب اسرائيل او من جانب الدول الكبرى... والمثال الساطع يقدّمه لنا النموذج التركي. فمَن ينجح في امتحان الديموقراطية والتنمية، يصبح أقوى وأغنى، وعلى النحو الذي يتيح له ممارسة دوره وحضوره على المسرح العالمي بصورة إيجابية وفعّالة.

تغيير المعادلات

التاسعة، أن الاحداث الثورية الجارية، على غير ساحة عربية، تخلق معطيات تتغيّر معها المعادلات والتصنيفات. لم تعد المسألة مسألة صراع بين أنظمة معتدلة تتهم بالمهادنة والتخاذل او العمالة، وبين أنظمة ممانعة ومقاومة تدّعي الدفاع عن مصالح الشعوب العربية في مواجهة الامبريالية والرجعية. المسألة هي صراع بين الشعوب وبين أنظمتها وزعمائها الذين يعتدون على مصالحها وهم أجراؤها (أبو العلاء المعري).

هذا المعطى يحدّ، على صعيد آخر، من ثنائية الصراع بين الاسلام والغرب. فالمجتمعات البشرية، على تعدّد أممها واختلاف ثقافاتها، تعيش في ظل حضارة كونية واحدة، سيما في هذا العصر. وكما تشهد الثورات

العربيـة التـي هـي ثمرة الحضـارة القائمة، على صعيدهـا التقني، كما على صعيد القيم الكونية التي تشترك فيها البشرية جمعاء.

وهكذا فالتعدّد لا يلغي القيم الكونية الجامعة. لأن الكونية هي قدرة خصوصية، فردية او جمعية، على الخرق والانتشار، بما تخترعه أو تبتكره فـي مجـال مـن المجالات، مما هو مفيد وصالـح، أو ثمين وقيّم، أو مجدٍ وفعال، أو مغرٍ وجذاب...

واذا كانت الثورات العربية الراهنة، تفيد من المكتسب البشري، العام والكوني، هنا ايضاً يؤمل أن تبتكر وتجدد، في العناوين والمفردات، لكي تضيف ما هو غني وثمين وقيم، ببعده العالمي والكوكبي.

لا أغفـل أن الثـورات الايديولوجيـة كانـت ذات طابع عالمي وأممي. ولكنهـا التفّـت على عالميتها، كما دمرت شـعارات التحـرر والتقدم، بقدر ما تحولت الى أنظمة شمولية او بوليسية، وبقدر ما عملت بثنائيات مانوية ضدية تقسم العالم على نحوٍ حاسم، بين داخل وطني وخارج استعماري، او بيـن عربـي واميركـي، او بيـن اسـلامي وغربـي... مـع الثـورات العربية الجديـدة ثمّـة قسـمة مـن نوعٍ آخـر تُعيد الامـور الى نصابها، إذ الشـعوب أصبحـت فـي مواجهة أنظمتهاً، التي تشـوّه سـمعة العـرب في العالم، بقدر ما تجمع بين أسـوأ ما في القديم وأسـوأ ما في الحديث: العصبية القبلية والاستبداد الشرقي، الفاشية الدينية والنظام الشمولي...

مـن هنـا فأنـا أعـارض، مرة اخرى، الفيلسـوف ألان باديـو الذي يرى أن الثـورات العربيـة هـي "رياح الشـرق تُكنّس غطرسـة الغـرب". فالوقائع الصارخة تقول عكس ذلك. إنها تكسر ثنائية الداخل والخارج، إذ لم يعد هنـاك فصـلٌ حاسـم ونهائي بين الأنا والآخـر، بين المحلّي والكوكبي، بين الخصوصي والعالمي، في عصر الاعتماد المتبادل، حيث تتشابك المصالح

والمصائر، وحيث تتشكّل هويّات متعدِّدة مركَّبة عابرة للحدود.

وهكذا، فقد استهلكت استراتيجية الهروب من معالجة المشكلات الداخلية بخلق اعداء او خلق مشكلت للخارج، وسقطت الاقنعة الايديولوجية بعد أن أصبح الداخل يستنجد بالخارج. لم يعد مُجدياً تعليق الاوطان على صليب المقاومة والممانعة، أو لم يعد مقنعاً انتهاك القضايا المدنية أو ارجاء القضايا المُلحّة، السياسية والاقتصادية، بانتظار المعارك الفاصلة مع اميركا والقوى المهيمنة، فيما الشعوب العربية تستنجد بالغرب على حكّامها، او تستنجد بالدول الاوروبية لاغاثتها من أهوال الحرب، كما يفعل اللبنانيون في ساحل العاج، فيما الصراع يحتدم في الداخل على هذه الحقيبة الوزارية أو تلك، لهذا الزعيم او ذاك. فيا له من مجتمع ممانع!

خلط الأوراق

العاشرة، أن الثورات العربية، إذ تكسر المعادلات والثنائيات، فإنها تخربط التحالفات بين الدول والمعسكرات. والشاهد هو بروز التباين والتعارض بين الخلفاء والاصدقاء، او بالعكس، بروز التقارب بين الخصوم والأعداء، بصدد المواقف من الثورة على هذه الساحة او تلك.

أياً يكن، إن الثورات تعيد الخلط للاوراق، بحيث يصبح الفرز لا على اساس ثنائية الممانع والخاضع او المقاوم والمذعن، بل على أساس من مع الثورات ومن هو ضدها. وبقدر ما تنجح هذه الثورات وتقوى، يتضح الفرز في موقف الدول والانظمة. ولا جدال في أن قطر تحمل المشعل، عربياً، وإن من وراء قناة "الجزيرة"، فيما تركيا، على أقل تقدير، تحثّ الدول العربية، المعنية، على القيام بأعمال الاصلاح والتحديث.

لا أحد يحتكر الثورة

أخلص من ذلك الى القول بأن الثورات الناعمة تشكل منعطفاً ومفصلاً بين نموذجين، القديم الافل، والجديد الذي هو في طور التكون. والفرق بينهما هو فرق بين عقليتين، وثقافتين ومفهومين. ولأقل بين نمطين وجوديين. وهو يتجلى بغير وجه:

1 - **الاول هو خلقي**، ويتعلق بنظرة المرء الى نفسه وكيفية تعامله مع ذاته. ففي النماذج السابقة يشكل الافراد قطيعاً يفدي قائده بروحه ودمائه، ويهدد اعداءه بالموت في الداخل والخارج. هذا الطقس الذي تمارسه الحشود تجاه زعمائها وآلهتها الذين هم جزاروها، تكتب نهايته الوقائع الثورية في الساحات والميادين.

في النمط الجديد يعامل الفرد نفسه كسواه من الناس، أي ككائن له قيمته وحريته وحقوقه وكرامته، بقدر ما يملك قدراً من الاستقلالية وحرية الاختيار والمبادرة واتخاذ القرار الذي يراه صائباً او مناسباً او صالحاً.

ومن هنا شأنه لا يليق به أن يمارس طقوس التأليه والعبادة تجاه سواه.

لا يعني ذلك أن المواطن لا يحترم رؤساء بلده، أو لا يبدي تجاههم مواقف التقدير او مشاعر الاعجاب، او حتى التماهي، عندما يقتنع بصحة خطهم او جدوى سياستهم. ولكن هذا شيء والتأليه شيء آخر.

2 - **الوجه الثاني معرفي** ومفاده أن القادة والزعماء ليسوا مالكي مفاتيح الحقيقة، ولا هم يحتكرون الوعي والعلم والمعرفة. فالسياسي هو كسواه من الناس يملك خبرة في ميدانه. وكل واحد يكون في مجال عمله اكثر علماً وخبرة ممن يعمل في مجال آخر. ولذا فالسياسي يستشير الخبراء والاختصاصيين في كل حقل أو قيطاع. وميزته أن يُحسن اتخاذ القرار في ضوء المناقشات والمداولات العمومية، التي تجري في الفضاء الاجتماعي

بكلّ مساحاته ودوائره وهيئاته وميادينه...

وهكـذا، فبحسـب المفهـوم الجديـد، كل فـرد هو فاعـل، بصورة من الصـور، أكانـت سـلبية أم إيجابيـة. وكل مواطن هو صاحب خبرة ومعرفة، بقدر ما هو مختص ومنتج او مبدع في حقل عمله. ولذا فهو يفعل ويؤثر فـي محيطـه ومجتمعـه وعالمـه. ومَـن هذا شـأنه تكـون له صلـة بالحقيقة والعدالة والحرية والمساواة، شأن اي سياسي او مثقف.

3 - **الوجـه الثالـث سياسـي**. ومفاده أن السياسـة لـم تعد مجرد اوامر وقرارات تصدر من الاعلى الى الادنى، كما أن الديموقراطية لـم تعد مجرد فعل انتخابي موسمي يجري كل أربع سنوات.

بـكلام آخـر، إن السياسـة لا تصنعهـا فقط صناديق الاقتـراع او برامج الاحـزاب وقـرارات الحـكام. وإنمـا هـي نشـاط يومـي، ميدانـي، قطاعي، ميديائـي. ولـذا فهـي حصيلـة الحـراك الاجتماعـي فـي مختلـف الحقـول والقطاعـات، بقـدر مـا هـي حصيلـة النشـاط المدنـي والتدخّل في الشـأن العمومي من جانب مختلف الفاعليات والمشروعيات.

أنهـي كلامـي بالاعتـراف بأن مقاربتي هذه، هي كلام على وجهة بدأت ترتسـم، بقـدر مـا هـي قـراءة فـي واقع متحرك غنـي بإمكاناتـه، مفتوح على احتمالاته، متعدد بمساراته وخطوطه؛ كما أعترف بأن تغيير الواقع البشري، وبالأخص السياسي، هو من أصعب الامور، لأن الواقع هو أصلاً منسوج من التباساته ومفارقاته، بقدر ما هو يتأسّس على فجواته أو يتستر على أفخاخه. فكيف ونحن نندرج، اليوم، في واقع يتّسم بالحراك المتسارع والتحوّل الدائم بأزماتـه العاصفـة وصداماتـه المفاجئة. الأمر الـذي يجعل الأفعال ترتدّ على أصحابهـا، أو يجعـل المـآلات تختلف عن الاهداف والمنطلقات. فالأجدى هو العمل بمنطق التركيب البنّاء والتحويل الخلّاق والنجاوز المستمرّ.

ولذا، فأنا لم أقرّر حقائق أو أتحدّث عن شروط مُسبَقة لهذه الثورة او تلك، بقدر ما تحدّثت عن وقائع وأحداث خلقت معطيات أفضت الى خرق الشروط وتغيير المعادلات، بقدر ما حوّلت العجز الى معجزة.

وليست المعجزة هنا سحراً أو غيباً وإنما هي إطلاق قِوى كامنة او استثمار طاقة خلاّقة او تفجير مخزون وجودي كان يعتمل ويتفاعل ليجعل المحجوب مرئياً والمستحيل ممكناً. ولعلّ أحسن من عبّر عن هذا المعنى، هو الشاعر المصري علاء خالد في تعليقه، على ما جرى في مصر، بقوله: "إنها طاقة مختزنة من العواطف لدى الشعب المصري صنعت شبكة حميمة من التواصل السريع والآني أثناء المسيرات"، أو بقوله: "إنها إيماءات وإشارات وصور وخيالات لامرئية تحوّلت في لحظة الى جسد مرئي". (ورد كلامه في الحوار الذي أجرته معه عناية جابر في جريدة السفير، 5/ 4/ 2011).

في أي حال وأياً ما كانت المآلات، وسواء تعثّرت الثورات أو فشلت، أو جوبهت بقوى مضادة، فالامور لن تعود الى ما كانت عليه. ثمة عالم عربي جديد آخذ في التشكّل، تنفتح معه أبواب وفرص لولادة انسان جديد، بنمطه ونماذجه وصوره... ولظهور فاعل بشري يعمل وينشط بالتحرر من معاني وصور الاحادية والألوهة والقداسة والعظمة والبطولة، أي كل ما هو مصدر ما تحصده المجتمعات من المصائب والكوارث او الهلاك والخراب.

والأمل أن تنجح القوى الجديدة في ما أخفقنا فيه جميعاً، بخصوص قضايا الديموقراطية والعدالة والكرامة. وهذا هو الرهان: ليس اقامة فراديس مستحيلة، بل صناعة مجتمعات عربية يخفّ فيها منسوب المساوئ والمفاسد والمخاطر من الفقر والقهر والتمييز والعنف... وعلى نحو

يؤدي الى تجديد وتطوير العناوين والمفاهيم والقيم والاساليب المتعلقة بأعمـال ونمـاذج الاصلاح والتحديث والانماء والبناء. بذلك يعاد للعرب اعتبارهـم، بقـدر ما يمارسـون جدارتهم الوجودية ويشـاركون في صناعة الحضارة.

* * *

ملحوظة: سلمية الثورة ومحـاكمة الرؤساء.

فـي حـوار أجـراه معـي الإعلامـي تركي الدخيـل على قنـاة "العربية" (برنامج إضاءات)، ذكرت في حديثي بأنني ضد محاكمة الرئيس المصري السـابق حسـني مبارك. ولكنني بعد نهاية الحلقة تمنيت أن يُحذف ما قلته في هذا الصدد، لأنني شعرت بأن كلامي ليس في محله، أو بأنني لم أوفق في ما قلته أو عرضته.

وبعـد بـث الحلقـة تبيّـن لـي أنهـا أثـارت ردود فعل غاضبـة وعنيفة، لـدى بعـض الثائريـن فـي مصر. هذا مع أنني مـن الذين عبروا عن فرحهم بالثورات، فضلاً عن سعيي لصوغ مفاهيمها واستخلاص دروسها، كما في هذا الكتاب.

وحتى لو أخطأت في رأيي، فما كان الأمر يسـتحق مثل تلك الردود التـي أرى بأنهـا تصـدر عـن نفـس العقلية التي صنعت الأنظمة التي سـعى الثائرون لإسقاطها.

وفي أي حال، إذا كانت الثورات الجديدة هي، حقاً، سـلمية ومدنية، فإنهـا لا تشـتغل بعقليـة الثأر والانتقام، بـل هي تتخلى عن عقوبة الإعدام. لأنني أرى بأن المسـؤولية عن أنظمة الاسـتبداد والفسـاد، في مجتمع من المجتمعـات، لا تقـع فقـط علـى الرئيـس وعلى عدد محصـور من أعوانه، وإنمـا هـي مسـؤولية جماعية يشـارك فيهـا الكثيرون، وقد تكون مسـؤولية

المجتمع عن نفسه بقدر ما هي مسؤولية الثقافة والسياسة.

أما الأرواح التي أزهقت خلال الأنشطة الثورية، بالمئات أو الآلاف، وربما بعشرات الآلاف، فلا يعوضها أو يعادلها، أصلاً، إعدام فرد أو بضعة أفراد. من هنا لست مع إعدام الرؤساء، ولو حوكموا وأدينوا، فليُخترع لهم مصير آخر.

III

الثورات العربية
مَنْ يصلح مَنْ؟

الصندوق الاسود والمخزون التنويري

• هبة الفكر

في مقاربتي للمشكلات، أذهب الى أن مكمن العلّة هو دوماً في الافكار، كما تتجلّى في نماذج الثقافة وأنساق المعرفة أو في مسبقات الفكر وقوالب العقل أو في منظومة القيم وقواعد التواصل.

والاصل في ذلك أن التفكير هو ميزة الانسان ورصيده، في كل مشاريعه ومساعيه وأنشطته، ولذا، فهو منبع الحيوية ومصدر القوة، عند من يحسن ادارة افكاره وبالعكس. وهكذا، فالعالم تصنعه الافكار، من صور وهوامات ونماذج وقيم ومفاهيم ومشاعر... بها نستنير ونتحرّر او نقيّد ونستبعد، ننجح ونتقدم أو نتراجع ونتقهقر، نحقق المعجزات او نرسف في العجز...

•الازدواج والارتداد

ولا يعني ذلك أن المرء يملك الحرية في ما يفكر فيه أو يسيطر على فكره تمام السيطرة. فنحن هِبَة الفكر بالمعنَيَيْن، بمعنى أننا ننتج الافكار، ونشكّل آلتها في الوقت نفسه، تماماً كما أننا ننتج المعنى ونَدين له.

ولذا، فالافكار لا تأتي دوماً حسب الطلب، وإنما هي تتداعى وتهجم على صاحبها من غير إرادته، أي تتأتّى بما يشبه الضرورة.

مما يعني أن هناك دوماً، جانباً يخرج عن نطاق التفكير، في ما نفكر فيه ونعقله او نبرهن عليه وندعي معرفته، مردّه الى عتمات الفكر وسراديب الوعي، او الى ازدواج الدلالة واشتباه الرواية، او الى تعدد المعنى والتباس

المفهوم، او الى مخاتلة اللغة وسلطة النص...

وهكـذا فالمـرء يفكّـر بحريـة، ولكنه لا يملك الحريـة في أن يفكر او لا يفكر، ما دامت علاقته بوجوده هي في أساسها علاقة فكرية. ما بوسعه أن يفعله هو أن يُعمِل فكره، لكي يفكر بصورة نقدية، بتأمل ذاته ومراجعة افـكاره. واذا كانـت ميـزة الانسـان انـه ذات مفكـرة، فإن ميـزة التفكير هي الانعـكاس والارتـداد والازدواج، أي مـا يخلق المسـاحة التي تتيح اللعب على الممكنات بسيرها او اجتراحها وبنائها...

مـن هنـا اهميـة المراجعـة النقدية التـي تحمل صاحبهـا على اخضاع تصوراته وقناعاته للفحص العقلاني والدرس المعرفي، لكي يقيم مع فكره علاقة حيّة، خصبة، متجددة، فعّالة، فلا تسـتبد به عقيدة أو تأسـره هوية او يستعمره أصل او نموذج..

وهذه مهمة دائمة، كما يشهد تاريخ الفكر بحقبه وثوراته وأزماته. مع كل حقبة او ازمة تتم مراجعة شبكات القراءة ونماذج الفهم ومناهج الدرس وادوات التحليل. حتى الافكار الخصبة، مآلها أن تستهلك وتفقد مفاعيلها في التنوير والتغيير، اي قدرتها على الشرح والتفسير او على الفعل والتأثير، لتتحول الى عوائق ومآزق. فكيف بالافكار التي هي اساساً مصدر الجهل والحجب والعجز...

• الوحش والتنين

قـد تكـون المداخـل عديـدة لتفسـير الظواهر وتحليـل الوقائع. ولكن المدخل من باب الافكار هو الأولى عند صاحب الفكر، فكيف بمن يشتغل أصلاً بميدان معرفي أو يحترف مهنة التفلسـف. والفلسـفة تصنع لك شـيء مفهومه، ولذا فمشكلة كل شيء تكمن في مفهومه بالذات.

هـذا مـا أحاوله لفهم الوقائع وتفسـير الظواهر. ففـي مواجهة الظاهرة

الاصولية، مثالاً، أعمل على تفكيك الشيفرة الثقافية التي تنتجها وتقف وراء صعودها، كما تتجسّد في العقائد الاصطفائية والمنازع العنصرية، في عبادة الاصول وتقديس النصوص، في ادعاءات العظمة والعُصمة والطهارة، في العقول المغلقة والحلول النهائية، في الهويات الموتورة والذاكرة الجريحة... أي كل ما يجعل الواحد يعتقد بأنه الأحق والأفضل والأشرف والأنقى. ومن هذا شأنه يتعامل مع الآخر بعقلية الاتهام والاقصاء والانتقام. وذلك هو مآل الاصولية: الاستئصال الرمزي او الجسدي للآخر، أي ما يصنع الوحش الارهابي.

هذه الشيفرة الثقافية هي ما أدرجته تحت مسمى "الصندوق الاسود"، (راجع كتابي: الانسان الادنى، 2005).

هذا ما أفعله ايضاً في تفسيري للظاهرة الشمولية: تفكيك العقلية التي تقف وراءها، كما تتجسد في الفكر الاحادي والنموذج الابوي والنمط العسكري والنظام الامني والعقل المخابراتي، وكل ما يجسّم ارادة التأله والقبض والتحكم، لكي يصنع التنين الشمولي.

يضاف الى ذلك، عربياً، ترسانة من المفردات تحتاج الى التفكيك، قد احتلّت الوعي وقولبت العقول مثل الوطنية والوحدة والتقدمية والاشتراكية والطليعة والحزب القائد والبطل المنقذ، ثم تلتها مفردات المقاومة والممانعة، وسواها من الشعارات التي راجت و"ازدهرت" لكي تتحول الى أصنام عقائدية وتنانين فكرية تنتج آلهة وقطعاناً بشرية. والمآل أن تحصد المجتمعات كل هذا الفقر والقهر والعجز او العنف والتخلف والتفكك.

- **دينامية وجودية**

وفي المقابل، عندما ندرس النماذج الحضارية الناجحة، نحاول تفكيك

النمط الفكري الذي يقف وراءها. هذا ما يفعله أحدنا اذا أراد أن يفسر اسباب التقدم في الغرب: لقد انبثقت ديناميكية وجودية من تجلياتها خروج الأنسان من قصوره العقلي؛ حمله المسؤولية عن نفسه من غير وصاية لاهوتية او كهنوتية، نبوية او رسولية؛ اعادة ترتيب علاقته بذاته وبالعالم، على نحوٍ يجعله يفكر ويعمل كذات تمارس فاعليتها وحضورها، بقدر ما تملك استقلاليتها وتمارس حريتها في المبادرة، والاختيار والمشاركة في صنع المصائر.

وفي أقرب مثال إلينا، هذا ما أحاوله، عندما أتأمل التجربة في ماليزيا او تركيا. فنجاح النموذج يعود الى انتهاج طريقة مختلفة في إدارة الشؤون والقضايا والهويات، بالانفتاح على الآخر، أو الافادة من المنجزات التي حققتها المجتمعات الاخرى، أو الأخذ بمبادئ التعدد والتوسط والشراكة، أو كسر منطق التطرّف والاقصاء، او استخدام لغة الخلق والابتكار. فكل مجتمع يبتكر في النهاية نموذجه او يخترع صيغته.

وفي المقابل، إذا كانت المشاريع الحضارية في العالم العربي قد أخفقت او تعثرت، فالعطل كامن في الافكار، كما تتجسم في النرجسية الثقافية، والاحادية الفكرية، والقوقعة الايديولوجية، واستعداء العالم، والمماهاة المرضية مع الذات، والخوف الطفولي من المتغيرات، وسوى ذلك من الافكار العقيمة والثوابت المعيقة التي انتجت العجز والهشاشة، وأورثت التراجع والتخلف.

من هنا أذهب، في تفسيري للنماذج الناجحة في التحديث الاقتصادي والانماء الحضاري، بقولي أن اصحابها يفكرون ويعملون بمفردات الاعتراف والشراكة، والبعد المتعدد، والتداول المنتج، والتحويل الخلاق، والتركيب البنّاء، والتجاوز الدائم...

• الفاعل الميديائي

ومن هذا المدخل الفكري، قرأت الثورات العربية التي اندلعت على نحو مفاجئ أحدث صدمة لدى النخب الثقافية التي ادعى اصحابها أنهم يملكون مشاريع لتحديث المجتمعات وتغيير الواقع، فإذا بهم يخشون المتغيرات التي أتت على خلاف كل تصوّراتهم وبرامجهم. لقد حاولتُ أن أبيّن أن هذه الثورات فجّرتها قوى جديدة من الاجْيال الشابة، لم نكن نحسب لها حساب، ولكنها أحسنت تشغيل طاقاتها العقلية باستثمار الامكانات الهائلة التي فتحها عصر العولمة والمعلومة والصورة والشبكة، للتواصل الاجتماعي والتفاعل الحيوي والتضامن البشري.

نحن إزاء نموذج جديد هو "الفاعل الميديائي" الذي ينخرط في موجة الحداثة الفائقة، ويشتغل بالقوة الذكية والناعمة، ويمارس هوية مفتوحة وعابرة، كوكبية وعالمية. هذا مع أنني لا أوثر استخدام عبارة "الصندوق الاسود" للثورات الجارية. لأنها تصلح اكثر للتعبير عما هو سلبي ومعتّم ومدمّر، أي عمّا وقف وراء الوحش الارهابي والتنين الشمولي، لكي نحصد كل هذه المظالم والمفاسد والكوارث.

أما ما هو حيوي ومشرق وايجابي، مما يحتاج الى الدرس والتحليل، لتشكيل خطابه وتركيب مفهومه او صوغ نماذجه، فالاولى أن نجد له مسميات اخرى، إذ هو لا يحيل الى صندوق أسود، بل يستدعي مفردات اخرى، مثل شُعلة ومشكاة، أو نبع ونسغ، أو منهل ومستودع، إذ هو يتعلّق بمخزون تنويري من الرموز والمعاني والقيم والاسماء والاحلام التي فجّرت الطاقات وأطلقت قوى خارقة جعلت المستحيل ممكناً، بقدر ما قلبت المعادلات وكسرت الانماط المستهلكة في التفكير والنماذج القاصرة في العمل. وهكذا فالثورات الراهنة هي لحظات استثنائية أطلقت قوى

خارقة، لكي يستيقظ من كان غافلاً، أو يظهر ما كان ما مكبوتاً، او يتحرّك ما كان صامتاً، او يشتغل ما كان معطلاً...

• الرعب المزدوج

أما الصندوق الاسود، فإنه لا يصحّ على الثورات الجارية. لا يصحّ على تجربة اليمن التي كنّا نظنّ أهلها متخلفين، فإذا بهم يفضحون تخلفنا، بإصرار الناشطين، هناك، على سلمية الثورة، وسط بحار الدماء التي يحاول رأس النظام إغراق البلاد فيها.

إنه يصحّ على العقليات المفخّخة والعقول الارهابية التي بنى أصحابها أنظمتهم السياسية على رعب مزدوج: حكّام متشبّثين بسلطاتهم، ولكن مرعوبين في الوقت نفسه من شعوبهم، خائفين من كل رأي مخالف او صوت معارض. ولذا فقد تفنّنوا بابتكار وتطوير واستخدام مؤسسات التطويع والتدجين، أو آليات التخويف والترهيب، او استراتيجيات الاتهام والاقصاء، أو ممارسات الخطف والاعتقال أو التعذيب والقتل كما في الحالات القصوى.

وهكذا أقيمت دول أو دويلات حوّلت القضايا الوطنية والمؤسسات العامة والأطر الحديثة، السياسية والنقابية والاعلامية والثقافية، الى مجرّد واجهة، تُمارَس عبرها سلطة مطلقة لمصلحة أسرة أو جماعة او طائفة او حزب وحيد، تحت عباءة زعيم أوحد يختزل مجتمعه وينسب اليه بلده، لكي يتصرّف فيه كما يشاء. فيكافئ المذنب والفاسد، أو يعاقب المظلوم ويدين المقتول، كما يمكن أن تفعل الآلهة، وبحسب تعريف الإمام الغزالي للمشيئة الإلهية.

ومع ذلك، فإن هذه الانظمة، وإن تماهت او استندت الى عصبيات طائفية او مذهبية أو قبلية، فإنها لا تحتكر تمثيل طائفة أو عشيرة، وإنما

هي تعمل على استخدام وتسخير او توريط الجماعات التي تدعي الدفاع عنها، من أجل الحفاظ على السلطة وحراسة النظام القائم، بأي ثمن كان، ولو اقتضى ذلك إغراق البلاد والعباد في الفوضى والدماء.

بالطبع جرت مطالبة الانظمة العربية بإجراء اصلاحات جذرية تحدث تحولاً في بنية النظام على الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية... ولكن لم تحصل اصلاحات جدية ومُقنعة. ما حصل هو العكس: تغليب الحل الامني، واستخدام العنف المفرط في مواجهة التظاهرات الشعبية.

• استحالة الاصلاح

مما يشهد على أن الانظمة القائمة غير قادرة على أن تتغير، وفقاً لمبادئ الحرية والشفافية والعدالة، أو لقواعد التعدّد والشراكة والاعتراف بالآخر. ذلك أن علّة وجود هذه الانظمة وقيامها هو احتكار السلطة والثروة والاعلام، للسيطرة على المقدرات والهيمنة على العباد، بالعمل على تطويع الاجساد والختم على العقول وارهاب النفوس، على ما هو شأن الأنظمة الشمولية والحكومات الديكتاتورية والايديولوجيات الحديدية. ولو كانت قابلة للاصلاح، لما لجأت الى الالتفاف على المشكلة، أو أقدمت على مجابهة التظاهرات بكل هذه القسوة والشراسة.

نحن إزاء أنظمة شعارها: لا حقّ للشعب لكي يطالب به. فالمطلوب منه، بل واجبه، تقديم فروض الطاعة والتبجيل والتسبيح بحمد زعمائه، إذ هم أولياء نعمته ومصدر رزقه وبقائه، فالأولى أن يفديهم ويضحي من أجلهم، كما يعبر شعار الفداء بالارواح والدماء. وأعتقد أن القذافي هو لسان حال الزعماء. مع فارق أنه يصرح بما يضمرونه. ولكن خطاباتهم تحجب بقدر ما تكشف وتفضح.

ولذا بات من السذاجة او الخداع، عند مَنْ يتأمّل المعطيات ويقرأ

المجريات، أن يطلب من الانظمة القائمة او يقترح عليها خطط في الاصلاح والتغيير، على ما يفعل رؤساء دول ومثقفون كبار في مناشداتهم ورسائلهم المفتوحة او المغلقة، لأن هذه الانظمة لا تنتج إلاّ ما تشكو منه المجتمعات العربية من الامراض والآفات. ولو كانت قابلة للإصلاح، لما ازداد أربابها عُتوّاً في مواجهة الحراك الشعبي.

• رهان خاسر

ولكن رهان الانظمة على المعالجة الامنية خاسر، سواء في ليبيا او في اليمن او في المحور الذي يمثله الحلف المقدس المؤلف من ثالوث ايران وسوريا وحزب الله.

فالمتغيرات التي يشهدها العالم العربي، بفعل الثورات والانتفاضات، غيّرت المعطيات بصورة جذرية. ولم تعد تجدي مقاومة ارادة التغيير لدى الشعوب العربية، لبناء مجتمعات تستجيب للحدّ الادنى من مطالب الحرية والعدالة والمساواة والكرامة.

ولكن القائمين على الانظمة اختاروا حلولاً تولد الدمار الذاتي، بما يشبه الانتحار، كما جرى ويجري في ليبيا واليمن. ولنقرأ المجريات في ما يخص منظومة ايران/ سوريا/ حزب الله.

ها هم يخسرون الورقة الفلسطينية، التي تعيشوا عليها طويلاً، بعد المصالحة بين حماس وفتح في مصر التي أخذت تستعيد دورها. وهكذا فما فرقته أنظمة المقاومة والممانعة جمعته مصر الثورة.

ولنتأمل الخسارة التي مني بها حزب الله الذي كان، حتى حرب تموز 2006، يملك في العالم العربي رصيداً من التأييد يصل الى حدّ التقديس. ولكن استخدام القوة في الداخل كما جرى في لبنان، أو التدخل في شؤون الدول العربية كما جرى في مصر، أفضى بالحزب الى خسارة جمهوره

العربـي الـذي فوجـئ بسياسـته ومواقفه. وأعتقد أنه سـوف يخسـر ما بقي له من رصيد، بعد وصف أحد قادته للتظاهرات الشـعبية في سـوريا بأنها "عصابات".

• المنطق المغلوط

بقيت الورقة اللبنانية التي تتمسّـك بها ايران وسـوريا، تمسّـك حزب الله بسلاحه. وهذه الورقة هي الاكثر فاعلية والاغلى ثمناً، على المستوى الاستراتيجي، وهذا ما جعل كل من النظامين يظنّ بأنه في لبنان أقوى منه في طهران ودمشق، وأنه بخسارته ورقة البلد الصغير سوف يخسر كل شي. وهذا المنطق المغلوط أخذ ينقلب على أصحابه، كما فاجأتهم الاحداث.

وهكـذا لـم تعـد تجدي ورقة لبنان نفعاً في ضوء المتغيرات. أولاً في سوريا حيث النظام يواجه حراكاً شعبياً، مما يعني أن معالجة المشكلة في الداخل باتت اولى من اللعب بالاوراق في الخارج.

كذلـك الحـال فـي ايـران، بعـد أن انفجـر الخـلاف داخل المعسـكر المحافـظ، ولـم يعـد مجـرد خلاف علـى تعيين وزير او إقالتـه. ثمة صراع خفي كان يعتمل قبل أن يظهر الى العلن، له وجهان. الاول هو الصراع بين نظرية الجمهورية ونظرية الولاية. فلمن الأمر: لرئيس الجمهورية المنتخب من شعبه أم للمرشد الاعلى الذي يستند الى نصّ مقدس؟ ومن يقدس شيئاً يستبدّ به أو يقع ضحيته.

أما الوجه الآخر فهو الصراع بين العقيدة الاسـلامية والعقيدة القومية الايرانيـة. هنـا ايضـاً ظهر الدفين والمرجأ الـى العلن. من هنا لم تفلح كل المحاولات التي بذلها رجال الدين لإزاحة اسـفنديار مشـائي، القريب من الرئيس الايراني والقائل بإحلال العقيدة الايرانية محل العقيدة الاسلامية.

ولا عجب، فإيران دولة قومية، والعلاقة بينها وبين شـيعة العرب هي

مجرّد قشرة ايديولوجية او ذريعة استراتيجية. وهذه هي حال تركيا مع سنّة العرب. مع الفارق أن تركيا نجحت في امتحان الديمقراطية والتنمية، وهذا ما لم تنجح فيه ايران.

من هنا لم تعد تجدي محاولات الهروب من استحقاقات الداخل، بتجميع الأوراق، للعب على ساحات الخارج. هذه لعبة خاسرة سوف ترتدّ على أصحابها. الأوْلى، عند من يعقل ويتبصر، أن ينصرف الى حلّ مشكلاته الداخلية.

• حقبة فكرية جديدة

أياً يكن، مع الثورات تطوى مرحلة فكرية بنماذجها ورموزها ومفرداتها لتبدأ اخرى تنفتح معها آفاق جديدة وتتشكل ديناميكية جديدة لا تعمل بمفردات المطلق والمقدس والواحد والثابت والاصولي والنخبوي والمركزي والامبريالي، بل تشتغل بعقلية الاعتراف والشراكة والمداولة، بقدر ما تعمل تحت خانة المتعدد، والنسبي، والمتحول، والافقي، والتواصلي، والكوكبي...

ولعلّ ابرز درس يستخلص من إخفاق الثورات السابقة بممارساتها الارهابية واستراتيجياتها القاتلة ومآلاتها المدمرة: الكف عن عبادة الاشخاص لأن ذلك هو منبع الاستبداد، التوقف عن تقديس القضايا لأن في ذلك مقتلها، كسر منطق الحتميات الصارمة التي تخنق الامكان وتشل الطاقة على الخلق، التخفف من اراد القبض والتحكم تحت عناوين السيادة والعَظَمة والعُصمة والبطولة...

آن لنا أن نغيّر نظرتنا، كبشر، الى مكانتنا ودورنا وقدراتنا. فبعد كل هذه المصائر البائسة بمآزقها وكوارثها ومآسيها، بات من الزيف الفاضح أن نتشبّث بمفهوم السيادة، سواء بمعناه الديكارتي كمالكين للطبيعة، او

بمعناه اللاهوتي كخلفاء لله.

فنحـن لا نقبـض علـى حقيقـة مطلقـة او نطبّق خطّة مرسـومة بصورة محكمة، بدليل ما نُفاجأ به بعد كل هذه التقدّم العلمي الهائل والتطوّر التقني الفائق. الأجدى أن نتحول نحو مفاهيم مثل الادارة والتسـيير او التشـغيل والاسـتثمار... بحيـث يجري كسـر النظـرة الحتمية والمركزيـة الامبريالية، المسـتقيمة والتقدميـة، للتاريـخ نحو نظرة أخرى لولبيـة، مواربة، مزدوجة، متحركـة، مركبـة، تأخذ بعين الاعتبار التراجعات والارتدادات، الانقطاعات والثغرات، الالتباسات والمفارقات، الطفرات والمفاجآت...

لنتواضع. لسـنا سـادة الكون، ولا سـادة أنفسنا. لا نقبض على قوانين العالم الذي نصنعه بقدر ما تصنعنا أحداثه المفتوحة على غير معنىً واتجاه ومسـار... إن العالم لا ينفكّ يحدث ويتشـكّل أو يتخلّق ويتهجّن أو يتغيّر ويتحوّل، ممّا يعني الحاجة الى مقاربات تكون أكثر مرونةً وتركيباً واتّساعاً، بقدر ما تؤلّف على نحوٍ خلاق بين مختلف الاختصاصات والمجالات.

فـي أي حـال، إذا كانـت الثورة كلحظـة خارقة تعني خروج المرء من سـجنه الفكري، فإن ما بعد الثورة، بما يقتضيه من أعمال البناء وصيرورة التحوّل، سوف يسفر عن انبثاق وتشكيل عقليات ومفاهيم وقيم أو نماذج وأسـاليب جديـدة، فـي مـا يخـصّ العلاقـة مع العدالـة والمسـاواة والثروة والتنمية...

• قواعد اللعبة

والكلام على افتتاح حقبة فكرية جديدة، يفتح الامكان ليس فقط لتغيير الافكار، بل ايضاً لتغيير يطال مؤسسات تداولها ومصانع انتاجها، كما يطال ادوار المثقفين والمفكرين واستراتيجياتهم في التدخل والتوسط. مما يعني تغيير مفهومنا للندوات الفكرية وقواعد تنظيمها وآليات عملها.

فنحن عندما ننظم ندوة نتحدث فيها عن مشاريع النهوض، في العالم العربي، لا يسعنا أن نتحدث كما كان يفعل محمد عبده أو طه حسين او ساطع الحصري او صادق جلال العظم أو محمد عابد الجابري او حسن حنفي...

ما هو متاح لنا، اليوم، هو أن ندعو أناساً من الناشطين الذين أسهموا في انبجاس التحولات العاصفة التي تجتاح غير بلد عربي، وفي إحداث هذه التغيرات الهائلة التي عجزت عن القيام بها الانظمة السياسية والنخب الثقافية، طوال عقود، وربما منذ عصر النهضة.

إن الندوات التي تهتم بتدارس القضايا العامة والمشاريع الحضارية، هي شأن عام يخصّ الجميع، وبالاخصّ الاجيال الشابة والقوى الجديدة، ممن حققوا هذا الانجاز الكبير بأفكارهم وتقنيناتهم واستثمارها لعقولهم بصورة خارقة وخلاقة. فمن نجح هو اولى ممن فشل في مناقشة قضايا التغيير تحت شعارات الاصلاح والتحديث والديموقراطية او الوحدة والاشتراكية.

والنماذج ناطقة كما يجسدها ناشطون يكتبون على صدورهم العارية: نحن الشهداء المقبلون، فيما نجد مثقفين ومفكرين لا يتسع صدر الواحد إلا لسواه. ومن أبلغ ما قرأته في هذا الخصوص ما حصل مع الطبيب المصري الشاب عمرو سلامة، في أثناء مشاركته في التظاهرات يوم 25 يناير. فلما اعتقلته الشرطة وانهالت عليه بالضرب، أخذ يبكي ويصرخ فيهم قائلاً لهم: أنا ميسور، الحال، ولكني أتظاهر من أجلكم أنتم. (جريدة "الأخبار"، 21 كانون الأول 2011).

إزاء هذه النماذج الجديدة، لا يهمّ من أين تخرج المظاهرات، من الجامع أو من مكان آخر، كما يخشى الذين يموّهون المشكلة. لنعترف

بالحقيقة، إن الاصلاح لا تملك مفاتيحه النخب التي تصدرت الواجهة، عقوداً، لكي نصل الى هذا المأزق. لم يعد الزمن زمن ممارسة الوصاية على العناوين الحضارية والقيم العامة، عبر توقيع البيانات وكتابة الرسائل المفتوحة. فإذا كان ثمّة فاعل جديد يظهر على المسرح، فذلك يعني ممارسة أدوار جديدة تتغيّر معها قواعد اللعبة.

لنعترف: لقد تداعت أسطورة المثقف المُحرّر للوعْي والمنوّر للعقول، لأنّ ما أتقنه المثقفون هو فبركة نظريات لا تغيّر واقعاً ولا تصنع مستقبلاً، لأنها تقوم على نفْيِ الوقائع والعجز عن إنتاج الحقائق.

ولا عجب أن يكون المآل كذلك، لأن مفاهيمنا للديموقراطية والحرية والانسانية والعلمانية والعقلانية والحداثة والعمل المدني، قد صدئت واستهلكت، ولم تعد تعطي سوى مرددها العكسي، من هنا حاجتها الى اعادة البناء على اقل تقدير.

بهذا المعنى ليست الانظمة وحدها هي التي فقدت صلاحيتها وباتت غير قادرة على الاصلاح. هذه أيضاً حال المثقفين الذين باتوا جزءاً من المشكلة، إذ هم الوجه الآخر للعملة. من هنا السؤال: مَنْ يُصلِح مَنْ؟ ومَنْ يحرّر مَنْ؟

ولا أبالغ. فالمثقفون أخفقوا في ممارسة الديموقراطية على ساحاتهم وفي مؤسساتهم. والشاهد يقدمه لبنان، حيث محاولات التعريب والأسلمة أدّت الى فقدان ميزته الحضارية، وحيث الانخراط في المشاريع الايديولوجية، القومية واليسارية، قد أسهم في تخريب الديموقراطية التي ورثها البلد الصغير عن فرنسا وأعاد تصنيعها وفقاً لظروفه. ففي لبنان، وحدهم من لا ينظّرون للديموقراطية، من محامين وأطباء ومهندسين، يجرون انتخابات ديموقراطية سليمة في نقاباتهم. أما اتحاد الكتاب، فما

نجح مرة في احترام القوانين وقواعد اللعبة الديموقراطية، وهكذا هي الحال في بقية الاتحادات العربية: الكتاب والمثقفون، من دعاة الديموقراطية، هم الذين ينتهكون مبادئها.

وبالعكس، نجد بأن الناشطين الذين فجروا الانتفاضات العربية، والذين نخشى منهم على الديموقراطية التي لم نحسن ترجمتها، قد اتقنوا العمل على نحو تواصلي، افقي، تبادلي. وبدلاً من أن نلقي عليهم دروساً في الديموقراطية، الأجدى أن نتحدث معهم ليتعلم منهم، أو على الأقل لنتبادل معهم حول قضية الديموقراطية.

• العقل والغامه

إنها لمفارقة في العالم العربي أن يحدث هذا التحول الهائل، في زمن قصير، على يد العاملين على الشبكات والكتب الرقمية، فيما أخفق اصحاب

المشاريع الايديولوجية والكتب الدينية، على مدى قرن او اكثر.

هذه المفارقة تدعونا الى أن ننصت الى ما يقوله الذين لا يمارسون الوصاية على القيم العامة، ولا على شؤون الفكر والعقل والمعرفة، لكي نتعرف الى نظرتهم الى الاشياء وطريقتهم في التفكير وأساليبهم في العمل والتأثير.

هذا ما أفكر فيه من جهتي: أن أتحاور مع افراد من الفاعلين الجدد، لكي أسألهم عما تعنيه لهم كلمة عقل او عقلانية او استنارة أو فلسفة... إن الفلسفة تتجدد ليس فقط من الانفتاح على تاريخها، بل من الانفتاح على ما ليس بفلسفة، تماماً أن العقل يمارس فاعليته بالاشتغال على اللامعقول الذي هو قاعه ومادته وبطانته، بقدر ما هو لغمه او ربما سره ومحرّكه...

وتلك هي المفارقة، أعني الفجوة الوجودية، بين العقل وموضوعاته،

أو بين الوعي وسراديبه، او بين الفكر وطيّاته. وهي فجوة تملؤها الاساطير والمحرّمات والتهويمات والرموز والنماذج الاصلية، كما تملؤها المنازع الطوباوية والرومانسية او القدسية والغيبية. ولا أعني بالغيب هنا الاحالة الى كائن أسمى، هو المصدر والمرجع والمآل، وإنما أعني به كل ما يند عن العقل المنطقي، الحسابي أو الاستدلالي او المصلحي او الادائي، من الميول والاهداف والمقاصد التي تشكّل محفّزات المشاريع البشرية، أكانت فردية ام جمعية.

وهكذا فما هو خارج عن نطلق العقل يلعب دوراً مزدوجاً، إذ هو يشكل من جهة المحرك والحافز لمشاريع الانسان ومساعيه، كما يشكل من جهة ثانية المادة التي يعمل عليها العقل لتصييرها معقولة.

● سوية مزدوجة

مرة أخرى أجدني أكرر قولي بأنني خفضت السقف الرمزي والمثالي، منذ زمن، في ضوء تجاربي وتأملاتي، ولذا لم أعد أؤمن بوجود عهود ذهبية او فراديس ارضية او ممالك تحررية...

بهذا المعنى تشكل الثورات التي نجحت في إسقاط النظام السياسي، لحظات تحريرية او تنويرية، استثنائية وخارقة، هي أشبه بشهر العسل. إنها بدايات، بعدها تعود الامور الى سويتها المزدوجة التي تنتج المفارقات او تضعنا على المفترقات، لكي نتردد أو نتوتر، بين المختلفات من التفاسير والقراءات، او بين المتعارضات من البدائل والخيارات. الامر الذي يتطلب الانخراط في عمل متواصل من المراس والجهد والكد أو الكدح، اشتغالاً على الذات والافكار والواقع، لاعادة البناء والتركيب بالترقيع والترميم، أو الاصلاح والتحديث، او التخطي والتجاوز...

ولا غرابة. فالمجتمع البشري لا ينفك ينتج آليات التفاوت

والاقصاء والسيطرة، من وراء شعارات التحرر والتقدم والتمدن. وتلك هي المفارقة.

لنعترف بالحقيقة: إن التاريخ لا تصنعه الافكار الكبيرة والقيم النبيلة والدعوات المثالية، وإلا لكان العالم أفضل بكثير، أو أقل سوءاً مما هو عليه. ما يصنع العالم، بدرجة كبيرة، من خلف أو من تحت الشعارات المعلنة والخطابات الرسمية والمشاريع الانسانية، هو التفاصيل الصغيرة والهموم الشخصية والمشاعر الحميمة والأحقاد الدفينة والمنازع العنصرية والعُقد المستعصية والنزوات الغريبة والنماذج البدئية او البدائية، وكل ما نحاول حجبه لكي يفعل بصورة مضاعفة وغير مرئية.

• الخلق والخرق

ولذا ما بوسعنا القيام به هو أن نخلق ما به نساهم في صنع الحدث أو نكون على مستواه، بتعديل الوجهة أو خرق الشروط أو تغيير قواعد اللعبة او اعادة ترتيب الأولويات... ولكن مع ادراكنا بأن ما نخلقه يتجاوزنا وينِدّ عن سيطرتنا، أكان المخلوق نصاً أم حرباً، اختراعاً أم ثورة؛ ولأن ما نخلقه من الوقائع هو كذلك، فإنه يشكّل إمكاناً مفتوحاً على شتى الاحتمالات وتعدد التأويلات، بقدر ما يشكل فرصة، من جديد، لكي نتعاطى مع الواقع بلغة الخلق والتحويل، أي لا لكي نقبض عليه، بل لكي نحسن ادارته وتسييره، بصورة ايجابية وبنّاءة، أو بأقل الأكلاف والأضرار، على أقل تقدير.

القضية هي أن لا نموّه المشكلة، لأن مشكلة الانسان هي مع نفسه بالدرجة الاولى. هذا معنى النقد الوجودي، بما هو محاولة لفهم ما نحن عليه، أي لما نطمسه ونستتر عليه، أو لما نجهله ونتناساه، او لما نتورط فيه ونتواطأ ضده، او لما نولده من المفارقات والتناقضات، أو لما نرتكبه

من الفضائح او نحصده من الكوارث. ولكن للمسألة وجهاً آخر: فإذا كانت أعمالنا تفاجئنا، سلباً، بسبب ما نسميه الهوة الانطولوجية التي تسم بنية الكائن، فالعكس هو ايضاً صحيح، بمعنى أن هذه الهوة هي منبع الامكان ومصدر القوة، بقدر ما تشكل الفاصل الذي يقيمه المرء بينه وبين ذاته، اي مساحة اللعب التي تتيح لنا أن نتعامل مع معطيات وجودنا وأن نشتغل على وقائع حياتنا، بلغة الفهم الخارق والتخيّل الخلاق، كما يتجلّى ذلك مآثر ومنجزات. في اي حال قدر الانسان أن يواجه نفسه لمحاربة الطاغية او المفسد او المخرب او الفاشي أو البربري، بالمراس النقدي الدائم، لكسر ارادة الانفراد والاحتكار والهيمنة والتوسّع والاستئصال...

IV

الحراك الثوري
تجديد المعاني والمفاهيم

الحراك الثوري يتجاوز الأنظمة ومعارضيها

• تجديد المعنى

ما يجري اليوم في العالم العربي هو الحدث العالمي بامتياز، ولكن بمعنى مختلف وقصد مغاير أو اتجاه معاكس. فما اكثر ما شغل العرب الدنيا بقضاياهم ومشكلاتهم على وجوه السلب والعُقم والعجز.

مع الثورات الجارية تتغير الصورة وتنقلب المعادلة: فالمجتمعات العربية التي كانت سجينة انظمة الاستبداد والفساد، أو فريسة منظمات الارهاب، أخذت تستعيد مبادرتها لكي تمارس الفاعلية والحضور، على المسرح الكوني، على نحو ايجابي وخلاق وبصورة مفاجئة بقدر ما هي غير منتظرة.

وعلى هذا النحو ينبجس الحدث عموماً. انه يقلب العلاقة بين الممكن والممتنع، ليُطلق الطاقات ويفتق القدرات. وهذا شأن الحدث الثوري بمفاعيله وآثاره وتداعياته. بعده لا تعود الامور كما كانت قبله، اذ معه تتغير دلالات الاشياء وعلاقات القوة، بقدر ما تتغير ادوات التحليل واستراتيجيات الفعل والتأثير.

والشاهد هو تغير مفهوم "الثورة "التي تركت أسوء الأثر في النفوس، مع تجارب الانقلابات العسكرية والأنظمة الشمولية، بعد أن استُهلك معناها وانتُهك، وصار يرمز، عربياً، الى ما هو مكروه أو منفر أو مدمر. مع اندلاع الثورات الناعمة، السلمية، في غير بلد عربي، تكتسي الثورة بعداً تنويرياً تحرريا، مختلفاً، يتجدد به المعنى على نحو بنّاء، بقدر ما يصبح

العمل الثوري محط الثناء والتقدير والمديح.

والوجه الاخر لتغير معنى الثورة هو تجدد مفهوم "الشعب". هذا المصطلح كان يُفهَم، في الحقبة الأيديولوجية الآفلة، خاصة مع التجارب العقيمة والكاريكاتورية لمجالس الشعب والمؤتمرات الشعبية، على سبيل السلب والقدح والإبتذال، باحالته الى ما هو شعبوي، غوغائي أو استبدادي، وكما ترمز إلى ذلك مصطلحات العوام والدهماء والجماهير العمياء والقطعان البشرية. ولكنه اصبح بعد اندلاع الثورات يرمز الى ما يجسد القوة والحيوية، بقدر ما يرمز الى المصلحة العامة والمشروعية العمومية أو إلى المرجعية العليا والنهائية.

وأيّاً يكن، لا مرجوع بعد الحدث الى ما وراءه، إلا على نحو اسوأ وأخطر وأرهب. ولذا فما يخلقه الحراك الشعبي على ارض الواقع يتجاوز ثنائية الانظمة والمعارضة معاً، اذ هو يفقد انظمة الاستبداد مشروعيتها، كما يتخطى المعارضة التي باتت وراءه،بل متخلفة عنه بنخبها وكتّابها وبياناتها ورسائلها...

وإذا كان الحدث يحصل بصورة غير منتظرة، ولا متوقعة، فإنه يشكل حقلاً للتأويل والتفسير لا ينضب، بقدر ما يستدرجنا الى الكلام، المرة بعد المرة، بأبعاده المتعددة واحتمالاته الغنية، بمستوياته المتداخلة ومساراته المفتوحة.

● القراءة والنبوءة

أبدأ بمسألة التنبؤ بالحدث الثوري. هناك من أكد بأنه توقع ثورة يناير في مصر. وأنا أشير بذلك الى الناقد الاسباني خوان غواتسيلو. ولكنني لست مع هذا الزعم. فالحدث لا يمكن التنبؤ به، لأن من سماته أنه يحصل بصورة غير متوقعة ولا سابق لها أو لا مثال عليها، وإلا فقد أهم

ما يميزه: فرادته. ولأن الحدث هو كذلك، أي يحدث بصورة غير محسوبة ولا مسبوقة، فإنه يخرق الشروط والمعايير، لكي يقلب الأولويات ويخربط الحسابات. (راجع بصدد مسألة عدم التوقع، كتابي "ازمنة الحداثة الفائقة"، المركز الثقافي العربي 2004، ص 235).

قد يُقال، أحياناً، بأن الوضع سوف يؤول الى الانفجار، أو سوف يولّد ثورة، عندما تصبح الاحوال في بلد من البلدان لا تُطاق أوْ إذا بلغت درجة الاحتقان والانسداد. ولكن مثل هذا الكلام لا يغني ولا يفيد. لأن المهم كيفية حصول الثورة: شكلها، نمطها، نماذجها، قواها، آلياتها...

بالطبع للحدث الثوري سياقه العالمي وفضاؤه العقلي وقواه الحيّة وأدواته الفعالة... وأنا تحدثت، من جهتي، عن ظهور فاعل جديد تحت مسميات الانسان الرقمي والأنا التواصلي، كما تحدثت عن الدخول في عصر القوة الناعمة او عن الحاجة الى ثورة ناعمة، وكما علق الكاتب اللبناني أحمد زين الدين على كتابي "ثورات القوة الناعمة في العالم العربي" (الدار العربية للعلوم، 2011).

ومع ذلك، لا أدعي أنني تنبأت بالثورات الراهنة التي فاجأتني، كما فاجأت غيري. فأنا لست داعية ثورة، وإنْ كنتُ فرحت بما حدث، لأن مهمتي الاولى هي أن أقرأ المجريات، في ضوء التحولات والتحديات، او على وقع الازمات والاخفاقات، انطلاقاً من حقل عملي وبأدوات اختصاصي من شبكات الفهم وصيغ العقلنة وقواعد المداولة...

من هنا كان نقدي لمشاريع التغيير التي رفعها المثقفون العرب. ذلك أن المجتمعات العربية قد تغيرت وتتغير الآن، ليس وفقاً للنماذج والسيناريوهات التي نجدها لدى أصحاب الشعارات القومية أو اليسارية أو الإسلامية. مما يعني أن أزمة المجتمعات العربية تكمن في ثقافتها

الإيديولوجية بالذات، وان أزمة هذه الثقافة تكمن بالتحديد في العقل والفكر، لا في عقول الماضين والسابقين، الذين كانوا خلاقين مبدعين، بل في عقولنا نحن المعاصرين.

ان العالم يتغير منذ عقود بأفكار وآليات وفاعليات جديدة يعاد معها ترتيب العلاقة بين عناصر القوة الثلاثة: المعرفة والثروة والسلطة، وعلى نحو يتجاوز عصر الصناعة والحداثة والعقلانية الكلاسيكية. والفكر الحي هو صلته المنتجة بالحقيقة، بقدر ما هو قدرته الفعالة على قراءة الحدث وصوغه. انه اعتراف بقوة الحقائق من أجل المساهمة في صناعة الأحداث.

الواقع الفائق

ومن هذا المنطلق تعاملت مع ثورة الاتصالات والمعلومات، ببعديها التقني والرقمي. لقد حاولت قراءة ما يحدث، إذ مع هذه الثورة تغيّر مشهد العالم بأدواته ومفاهيمه وقيَمه وقواه، بقدر ما تغيّرت علاقة الانسان بمختلف مفردات وجوده.

من وجوه ذلك تغير العلاقة بالواقع. فمع الدخول في العصر الرقمي والزمن الآني والانتاج الالكتروني والمجتمع الاعلامي، تشكل واقع جديد، أثيري، افتراضي، ميديائي. هذا الواقع الفائق، الذي جرى معه تسريع الواقع وتكثيفه ومضاعفته، بات "أشد واقعية من الواقع نفسه"، إذ لم يعد بالامكان إدارة الاشياء وتسيير الاعمال من دون استخدام أدواته وشبكاته التي تتيح نقل العلامات والرموز والمعطيات، بسرعة البرق والفكر، من مكان الى آخر في أرجاء الكرة الارضية. (راجع في هذا الصدد كتابي: "حديث النهايات"، المركز الثقافي العربي 2000، ص 140 / 173).

وفي هذا شاهد حيّ وراهن، من عصر العولمة والصورة، على أن

علاقتنا بالحقيقة تتعدّى منطق التطابق والتيقّن، كما تتعدّى إرادة القبض والتحكّم. فنحن، فيما نحاول درك ماهية الواقع أو إدارته، إنما نشتغل عليه ونقوم بتحويل بنيته أو مشهده، بخلق وقائع جديدة، بما ننتجه ونصنعه او نبنيه، سواء تعلّق الأمر بصورة أو لغة أو معادلة أو مؤسسة أو أداة أو سلعة أو ماركة. مثالاً، هذا شأن الرواية المبتكرة التي تخلق بسردها حيوات تبدو واقعية أكثر من الواقع نفسه، اذ هي تكشف عمّا يصنع الواقع مما هو محجوب أو مهمش أو مستبعد... وهكذا فكل واقعة جديدة، في أيّ مجالٍ وعلى أي صعيد، إنما تُحدث تغييراً في علاقتنا بالواقع، بصورة من الصور، خفيّة او ظاهرة، خفيفة أو قوية، صامتة او عاصفة... ولذا فالرهان هو التعامل مع الواقع بلغة الخلق والتحويل.

● رهان خاسر

وهكذا لم أخشَ من العولمة على حداثتي وهويتي وعقائدي. لم أتعامل معها بصورة سلبية او طفولية او عدائية، كما فعل مثقفون غربيون وعرب. وإنما حاولت أن أقرأ ما يحدث، وتعاملت مع الوقائع بوصفها معطى جديداً شكّل تحدياً، بقدر ما شكّل إمكاناً وفرصة في الوقت نفسه. إذ مع العولمة فتحت امكانات هائلة للوجود والحياة، للنظر والعمل.

من هنا كان نقدي لتشومسكي وبورديو وجيجك، أو لسمير أمين وابو يعرب المرزوقي، ولأمثالهم أو أتباعهم من المثقفين العرب الذين شنّوا الهجوم على العولمة بحداثتها الفائقة وليبراليتها الجديدة، لكي يتعاموا عن مجمل الفتوحات والثورات والانعطافات التي تصنع العالم المعاصر والواقع الكوني الناشئ. ولكنهم خسروا الرهان، بقدر ما كانت قراءتهم للتحولات قاصرة او عقيمة او غير مجدية. ولا عجب. فلا مصداقية ولا

فاعلية لمن ينفي ما يحدث أو يقفز فوق ما هو راهن.

وهذا شأنهم أيضاً في ما راهنوا عليه، في ما يخصّ موقفهم من أنظمة المقاومة والممانعة في البلدان العربية. فالرهان كان خاسراً، لأن الأحداث بيّنت أن محركات القضايا تكمن في مكان لا يمتّ لا الى المقاومة الوطنية ولا الى الممانعة ضد الامبريالية. وها هم يكتشفون الآن، بعد فوات الأوان، أن شعار المقاومة والممانعة كان مجرّد ستارة ايديولوجية أو ذريعة استراتيجية للدفاع عن أنظمة سياسية لم تحسن سوى تخريب كل ما رفعته من شعارات الحرّية والعدالة والتقدّم. وها هي الآن تواجه ارادة الشعوب في تغيير أوضاعها البائسة والمهينة بكل ما أوتيت من الشراسة والبطش والوحشية.

● الفاعل الميديائي

إذا كانت المتغيرات العالمية قد أسفرت عن ولادة قوى جديدة يجسّدها فاعل من نمط جديد يخلق وقائع تؤثر على نحوٍ حاسم في مجرى الاشياء ونظام العالم، فإن هذا الفاعل، بنموذجه الميديائي، هو الذي أسهم في تفجير الثورات العربية الراهنة، ومن حيث لم نحتسب جميعاً. إذ كلنا فوجئنا وصدمنا.

وهكذا، فالحدث لم تصنعه الايديولوجيات والنخب والاحزاب. لم يأتِ من الفلسفات العلمانية ولا من النصوص الدينية، لم يأتِ من المراجع العقائدية لسيد قُطُب او الخميني حول الحاكمية الالهية أو الحكومة الاسلامية، كما لم يأتِ من المرجعيات الايديولوجية لطيّب تيزيني ونصر حامد أبو زيد حول الثورة والتغيير والتقدّم والنهضة. إنه ثمرة العولمة بحداثتها الفائقة، وقواها الناعمة، وهوياتها العابرة، وأزمنتها المتسارعة، وسواها من المعطيات الجديدة التي خلقت إمكانات لا سابق لها، على

المستوى الكوكبي، للتواصل والانتقال والتبادل والتفاعل...

ولنقرأ ما يقوله الآن الروائي والصحافي المصري عزّت القمحاوي، بشأن الرهانات الخاسرة أو الرابحة:

"لو قدّر لعالم الاجتماع الفرنسي بيار بورديو أن يعيش حتى يرى ربيع الثورات العربية، فمن المؤكد أنه كان سيراجع فيه موقفه من الصورة التلفزيونية التي اعتبرها وسيلة للتلاعب بالعقول وتغييب الوعي... ما كان لبورديو أو نعوم تشومسكي أن يتصوروا إمكانية نشوء أثر مغاير على مجتمعات في طور النمو كالمجتمعات العربية..." (مجلة "الدوحة" العدد 44 يونيو 2011). وحسناً فعل القمحاوي في هذه المراجعة النقدية، وبصرف النظر عما اذا كان أثر العصر الاعلامي، الايجابي، يقتصر فقط على المجتمعات العربية دون سواها.

● الثورة لا رائد لها

من هنا فأنا لا أقول بأن ربيع دمشق هو رائد الثورات العربية الجارية. قد يكون هناك شبه بينه وبينها في الشعارات الجديدة التي طرحت كالشفافية والتعددية والمجتمع المدني، وسواها من شعارات الموجات الحداثية الجديدة. ولكن ربيع دمشق ينتمي الى عصر المثقف النخبوي بإيديولوجياته المفلسة وثوراته الفاشلة وبياناته الفوقية. أما الثورات الجارية فهي ابنة العصر الرقمي بفاعله الميديائي، ونصوصه الفائقة، وصحائفه الاثيرية، وشبكاته العنقودية. بالطبع للثورة ذاكرتها ومناهلها، ولكن لا رائد لها، إذ معها يتمّ فتح وارتياد الجديد والمختلف والمثير من الأزمنة والآفاق والعوالم.

كذلك لا أقول بأن النُخَب المثقفة قد صاغت، منذ زمن، نموذجاً للديموقراطية أعيد انتاجه في ثورة يناير او ثورة تونس. فليس كل من أنشأ خطاباً حول الديموقراطية يملك مصداقيته او مشروعيته. ولنتأمل الشواهد. ففي لبنان وحدهم من لا يدعون الى الديموقراطية، من محامين وأطباء

ومهندسين، يحسنون إجراء انتخابات ديموقراطية سليمة في نقاباتهم. أما الكتاب والمثقفون فما نجحوا مرة في احترام قواعد الديموقراطية في اتحاداتهم وروابطهم. وهذه هي حالهم في معظم البلدان العربية. فما فعلوه هو أن قوّضوا الصيغة الديموقراطية، كما خرّب دعاة الوحدة الفكرة القومية.

وهذا ما فعلوه في لبنان نفسه. لقد أفادوا من فضائه الحرّ، الاستثنائي، ولكن لكي يدافعوا عن دول وقوى وأحزاب عملت على تقويض النموذج اللبناني الحضاري، التعدّدي، المدني، تحت ذرائع وشعارات اكتشفوا أيضاً، في ما بعد، أنها خادعة، واهية، باطلة.

هذا من جهة الممارسة. وأما من جهة النظرية، فالديموقراطية لم تعد تمارس، في عصر الصورة والشبكة، كما كانت تمارس قبل عقود، في عصر الصناعة والحداثة الاولى. لم تعد مجرّد ديموقراطية موسمية، كمية، تجري مرة كل أربع سنوات، بل أصبحت، أيضاً، ديموقراطية حيّة بقدر ما هي مركّبة، ومباشرة بقدر ما هي ميديائية، وأفقية بقدر ما هي تواصلية، وفعّالة بقدر ما هي ميدانية... نحن نتجاوز الآن الديمقراطية التمثيلية نحو أشكال جديدة من الديمقراطية، لا تلغي ما سبق بل تعمل على توسيعه وتطويره واثرائه. (في ما يخص تجاوز الديمقراطية التمثيلية، راجع أيضاً كتابي "حديث النهايات"، ص 171).

● مساحة للخلق والتواصل

ومع ذلك لا أقول بأن بناء مجتمع مدني، تداولي، وفقاً لقواعد الشراكة والاعتراف والتعدد، هو بالامر السهل. فالقوى المضادة والتكتلات الدينية والعقليات الاصولية المجتمعية ما زالت مستنفرة وشغالة، وكما حصل مؤخراً في تونس، حيث اعتدى أصوليون اسلاميون

على صالة سينمائية لكونها عرضت فيلماً أثار غضبهم. ولا أنسى الانظمة التي تعمل على كلّ ما من شأنه أن يجعل الحراك الشعبي يخرج عن طابعه المدني والسلمي.

ولكن لا شيء بعد الحدث، يبقى على ما هو عليه. فالثورات تفعل فعلها، وإن بطيئاً أو متدرّجاً في تغيير الافكار والعقول. والدليل هو التغير الذي طرأ على موقف الاحزاب والقوى الاسلامية؛ التي اعترفت، على الاقل على مستوى الخطاب، بأنها مع قيام دولة ديموقراطية مدنية.

ومن وجوه هذا التغيير إقدام البعض من جماعة "الاخوان المسلمين" على تأسيس حزب سياسي مدني لا يشتغل أعضاؤه بمنطق النص المقدس ولغة الفتوى الشرعية، بل بلغة الدستور والقوانين والانظمة المرعية. بل إن الحدث الثوري أفضى الى نشوب جدل داخل "الاخوان المسلمين"، بين الجيل المحافظ من الآباء المؤسسين الذين صنعوا عقولاً تُرجمت الى منظمات تكفيرية ارهابية، وبين جيل جديد يريد الانفتاح على الآخر والتواصل مع شباب الثورة.

نماذج جديدة

ولنتأمل ما فعله الناشطون الجدد في الساحات والميادين: لقد قدموا نموذجاً في العمل السياسي، الديموقراطي والمدني، لا علاقة له بالنماذج القديمة، من حيث المفهوم والمضمون.

هذا ما فاجأتنا به التظاهرات في ميدان التحرير في القاهرة، حيث اتسعت القلوب وتشابكت الايدي، بين مسلم وقبطي، في مواجهة القوى المضادة التي تسعى الى استغلال التنوع الديني لتحويله الى فتن طائفية. وفي اليمن مورست هوية عابرة للقبائل والاحزاب على سبيل الشراكة بين الرجال والنساء.

وفي سوريا قدم المتظاهرون شاهداً بليغاً. إذ لأول مرة تسير تظاهرة في بلد عربي، تحت شعار مكتوب باللغة الكردية، كما في يوم "جمعة أزادي (جمعة الحرية)؛ ولأول مرة أيضاً تخرج تظاهرات من المساجد تحت شعار مسيحي، كما حصل يوم تظاهرة "الجمعة العظيمة".

وهكذا فقد أحدث الناشطون الجدد خرقاً عجز عن إحداثه أساطين الفكر القومي الذين عجزوا عن توحيد حيّ في مدينة، أو منظّرو الفكر العلماني الذين تعاملوا مع العلمانية على نحو لاهوتي، لكي تقوى العصبيات الطائفية والقوى الدينية.

بهذا المعنى، لا يشبه المنتفضون الجدد النماذج الايديولوجية والنضالية التي ترجم أصحابها الشعارات بأضدادها، وشكلوا الوجه الآخر لأنظمة الطغيان والفساد. هم أقرب الى النماذج التي جسّدها طه حسين ونظراؤه في العصر العربي الليبرالي، أو أقرب الى السياسي اللبناني ريمون إده في العهد الديموقراطي الموروث عن فرنسا. وبالتأكيد هم أقرب ما يكون إلى فاتسلاف هافل، الرئيس الكاتب الذي أطلق شعار "سلطة من لا سلطة لهم"، والذي قاد الثورة المخملية في براغ بنجاح، فجمع بين الثقافة والسياسة، على نحو فذ وخلاق، بتواضعه، ومصداقيته، وابتكاره لنموذج جديد فعال في الاحتجاج والمقاومة السلمية، عابر للحدود الوطنية والقومية.. ولست أدري إذا ما كان يوجد له شبه بين الكتاب والمثقفين في العالم العربي. في أي حال، إذا كان هافل قد غيّر حياة الناس، في بلده، كما يعترف الكثيرون، فإن من أطلقوا حركات الاحتجاج والتظاهر عندنا، قد أسهموا في تغييرنا جميعاً.

لنعترف بأن الأجيال الجديدة أنجزت ما عجزنا عن إنجازه طوال عقود. لأن الواحد منهم يفكر بلغة عصره ويحسن استثمار طاقته الفكرية

علـى نحـو ايجابـي وبنّـاء، وبصورة أتاحت له أن يكسـر الاختـام العقائدية والقوالب الايديولوجية، لكي يمارس هوية عابرة للحواجز والأطر الطائفية او العرقية او الجنسية.

● فتح الآفاق المسدودة

غير أن تجاوز ما سبق، مع الفاعلين الجدد من الناشطين الذين فجّروا الانتفاضـات، لا يعنـي إلغاء المعارضة التقليديـة بنخبها الثقافية وتجمعاتها السياسـية، كمـا لا يعنـي شـطب نضالاتهـا الطويلـة ومقاومـاتهـا العنيـدة والمسـتمرة ضـد الأنظمـة القائمـة، سـيما من جانب أشـخاص ذاقوا مرارة الاعتقال والسجن والتعذيب.

بالعكـس. إن الثـورة، كحدث يجعل المسـتحيل ممكنـاً، فتحت، أمام عمـوم النـاس، إمكانات هائلة للتحـرّك والعمل، في الفضاء العمومي، كما فتحـت الآفـاق المسـدودة أمـام المعارضـة، علـى نحو أتاح لهـا أن تخرج مـن عجزهـا، لتفعـل مـا لم يكن بمقدورها أن تفعله مـن قبل. والدليل هو مؤتمرات ولقاءات التحاور والتشاور التي انعقدت في دمشق، والتي ضمّت وجوهاً بارزة من المعارضة الثقافية والسياسية.

صحيـح أن هـذه الاجتماعـات قد تمّت بموافقة السـلطة السياسـية او تحـت إشـرافها. ولكـن ذلـك مـا كان ممكنـاً مـن قبـل، إذ كان يمنع على المعارضة أن تعقد اجتماعاً، ولو كان يتعلق بندوة حول العلمانية.

وهكذا، فما كان بوسع مفكرين وأقطاب معارضين أن ينتقدوا النظام ويطرحوا مطلب "تفكيك الدولة الامنية"، في اجتماع علني، وأن ينقل رأيهم عبر الشاشة بوجود نائب رئيس الجمهورية فاروق الشرع. بل ما كان بوسع نائب الرئيس نفسه، قبل ذلك، أن يدلي برأي يعرب فيه عن أمله بأن "يفي الرئيس الأسـد بما وعد به على صعيد التطبيق للقوانين". ولا كان بإمكانه

أن يتجنّب الكلام على المؤامرة والمندسّين والسلفيين ليعترف بالحاجة إلى الحوار وإلى قيام مجتمع تعددي ديموقراطي، لأنه من غير ذلك لن تحصُدَ سوريا سوى "الدمار الذاتي"، كما جاء على لسان نائب الرئيس.

● الرسائل الفائتة

هذا المعطى الثوري هو ما يقفز عنه كبار الكتاب ونجوم الثقافة، لعلّة مضاعفة، الأولى هي نخبويتهم المتعالية التي تحول بينهم وبين رؤية ما يجري على أرض الحراك الشعبي: كيف تنعقد الصلات والروابط بين المنتفضين على أسس جديدة، مدنية، تواصلية؟ كيف تتشكّل الهويات العابرة للأطر التقليدية والعصبيات الاهلية؟

الثانية، مفهوم ماورائي للثورة فقد مصداقيته وولى زمنه، قوامه أن مفهوم الشيء أو الحدث سابق على وجوده أو حصوله. ولذا فقد حكموا بأن ما نشهده ليس ثورة مدنية. هذا في حين أن ما نحن بصدده هو حدث ثوري يشكل خبرة فذة تحتاج إلى من يصوغ لها مفهوماتها. وهذا معنى أن الحدث يتجاوز صانعيه. بهذا المعنى فالثورة هي صيرورة مفهومها، بقدر ما هي تجربة وجودية تتسم بالغنى والفرادة والأصالة، وبقدر ما يشكّل المفهوم أسلوب حياة وشكلاً من أشكال التواصل.

لذا، من العُسف أن نساوي بين المنتفضين لحريتهم وبين أنظمة تأسست على مصادرة الحريات. ومن المفارقات الفاضحة أن نرفع شعار التعدّدية ونعلن بأننا ضد منطق الاقصاء، فيما نحاول إقصاء من ينخرطون، في الميدان، في تجارب تكسر منطق التطرف الديني والتعصّب المذهبي. إننا، إذ نفعل ذلك، نشكّل الوجه الآخر لأنظمة قامت اصلاً على ممارسة الإقصاء بمختلف وجوهه السياسية والمذهبية والعشائرية.

لنتواضع بالتخفّف من نرجسيتنا ومركزيتنا. ما عاد المثقف بعد كل

هذا الاخفاق يملك المصداقية في إلقاء الدروس على الأجيال الجديدة، أو في توجيه الرسائل المفتوحة التي فات أوانها. لم يعد بوسع المنّظر الذي يتحدث بلغة تضعه على هامش العصر، أن يلعب دور الموجب والمرشد للثورات المشتعلة.

الأجدى الآن أن يعيد المثقف النظر في مفاهيمه، بما فيها بالذات مفهومه للثورة. لقد فقد دوره النبوي الرسولي، بعد أن اتقلبت الموازين، ولم يعد بوسع الشاعر أو الكاتب او الفيلسوف او الفنان أن يلعب دور الاستاذ والمعلم والشيخ في مسائل الحرية والديموقراطية والمجتمع المدني، في حين هناك أناس يغامرون بحياتهم لكي تنعم الشعوب العربية بهذه اللحظة الفردوسية الاستثنائية المتمثلة بفكّ الكماشات الممسكة بالخناق، ولكي تنخرط من ثم في ما تحتاج اليه قضية الحريات الديموقراطية من التأسيس والبناء أو التطوير والتعزيز، سواء على صعيد المبادئ والمعايير والقوانين، أو على صعيد المفاهيم والقِيَم المتعلّقة بالثقافة النقدية والوعي المضاد بالذات، إذ ذلك هو الذي يتيح للواحد أن يتعامل مع الآخر كشريك لا كضد. فالحرية، بهذا المعنى، ليست غريزة فطرية كما يتصورها تشومسكي، ولا هي مجرد هوية مستلبة نناجيها أو نستدعيها من الأعماق على طريقة جبران خليل جبران، وإنما هي قدرة المرء على ممارسة سلطة أو دور وفاعلية، ولكنها أمانة ومسؤولية في الوقت نفسه، بقدر ما تعني احترام حرية الآخر. إنها ثقافة وبناء بقدر ما هي صناعة وتحويل.

هذه هي المشكلة، وليست في مكان آخر: ثمة شعوب تواجه حكامها الذين باتوا جلاديها. ثمة ناشطون يخلقون، وسط المخاطر والمهالك، حراكاً ثورياً قد يكون جحيماً بالنسبة لهم، ولكنه ربيع لمن هم خارج اللعبة

والميدان، من المثقفين والكتاب الذين يتحدثون عن "الربيع العربي". ثمة فاعل جديد يصنع واقعاً سياسياً، يتجاوز أنظمة الاستبداد ومعارضيها من النُخب السياسية والثقافية على السواء. باختصار، ثمّة مَن يفتح لنا أفقاً لكي نشارك في بناء عالمنا وقود مصائرنا، ولكننا نخشى منه، بل نتهمه بما نحن نتورط فيه أو بما لم نتحرر منه، إلا إذا كنا نعرف ونناقض ما ننظّر له أو ندعو إليه.

● المستحيل ممكناً

ايا يكن، فإن الثورة كحدث خارق، قد أحدثت تغييراً جذرياً في المشهد. ولذا، فقد شكّلت تجاوزاً لمرحلة، وافتتاح أخرى، لكي تشكّل نقلة نوعية في العمل السياسي والحراك الاجتماعي. وهكذا إن التغيير الذي انتظرناه طويلاً، والذي "هرمنا" ونحن نتظره، كما عبر ذلك التونسي أبلغ تعبير، لم يصنعه نبيّ مبشّر أو فيلسوف منظّر يشخّص للأمة أمراضها ويقدم لها العلاجات الشافية. ولم يأتِ لا من الفلاسفة الخائفين من العولمة، ولا من الانبياء الجدد من دعاة العودة لتطبيق الشريعة تحت شعار "الاسلام هو الحل".

لقد أتى من حيث لم نكن ننتظر، لأن من صنعوه استطاعوا الاتيان بما عجزنا عنه، لكي يكشفوا عن جهلنا وقصورنا. هذا ما تأتى للمنتفضين أن يفعلوه: خلق وقائع تصدّعت معها نماذج إيديولوجية ونظم سياسية بقدر ما انبثقت حركات وموجات تفتقت عن قدرات جديدة خارقة وغير محسوبة.

وآية ذلك أن الناشطين في الميادين لم يفكروا باحتذاء نماذج مسبقة او جاهزة تشلّ الطاقة الحية او تعطل المبادرة الخلاقة، بل ابتكروا صيغهم واجترحوا أساليبهم في العمل والتوسط والتدخل، بقدر ما جسدوا نمطاً

جديداً في التفكير والتخيل والاحساس والتعبير والتدبير... الامر الذي أتاح لهم تجاوز الحدود وخرق الشروط وكسر القوالب. من هنا تمكن الواحد منهم أن يرى ما لم يكن يراه من الواقع، بقدر ما يكتشف ما كان يجهله من نفسه ; كما استطاع أن يجرؤ على ما لم يكن يجرؤ عليه، بقدر ما يفعل أكثر مما كان يظنّ أنه يقدر على القيام به.

ومن يخلق، في مجال ما، يترك أثره في غيره لا محالة. وها هم شبان الثورات والانتفاضات قد أصبحوا، بما ابتكروه من الشعارات والعناوين، وبما اجترحوه من الأساليب والوسائل، محطّ النظر والإقتباس في غير بلد.

● العودة والنهاية

ومع ذلك لا أقول بأن الحدث الثوري هو احادي البعد او الوجه او المستوى، ولا هو إنجاز يتمّ بصورة نهائية لا رجوع عنه. فالانسان هو كائن مركب على نحوٍ جيولوجي، بمعنى أنه يجرّ وراءه اطواره، بقدر ما هو صنيعة تجاربه بنجاحاتها واخفاقاتها. ولذا فالذي ينجح اليوم، يستثمر أحسن استثمار كل ما سبق من الانجازات. وبالعكس، فالذي يخطئ ويسيء، إنما يستجمع مساوئ كل من سبقه.

وهذا يعني أن من الممكن للقديم او البائد أن يعود، ولكن على نحوٍ أسوأ أو أرهب، اذا لم يتم الاشتغال عليه لتحويله وتوظيفه واعادة استخدامه، بصورة مفيدة او ايجابية او بناءة. والتجربة الاوروبية شاهد. فبعد حداثة ديكارت وتنويرية كنط وديموقراطية توكفيل وتقدمية ماركس، شهدت اوروبا ظهور الوحش النازي والتنين الشمولي، وعلى نحو فاق ببربريته كل تصور. أما التجارب العربية فإنها أبلغ شاهد، حيث الأنظمة الثورية السابقة قد أنتجت أشكالاً جديدة من العبودية جعلت الناس تترحم على الأشكال السابقة. وهكذا، فما يولده الحدث من الامكانات

والفرص، قد تستثمر ايجاباً او سلباً، بناءً او هدماً، تواصلاً أم ارهاباً، مدنية ام بربرية..

ولذا فالرهان، اذا لم نشأ أن يعود بنا الماضي عودته المرعبة، لكي ينتهي نهاياته الكارثية، أن يستثمر الواحد مجمل المكتسبات والانجازات، إذا اراد صنع حياته وتدبير شؤونه والمشاركة في صناعة العالم. وإلاّ فإن رهاناته ستكون خاسرة مآلها الافلاس والاحباط، او الاستبداد والارهاب والخراب. هذا ما تشهد به التجارب، سواء من جهة الاصوليات العلمانية، القومية واليسارية، او من جهة الاصوليات الدينية الطائفية والمذهبية. لم يعد بالامكان ادارة العالم بعقل احادي، شمولي، اصولي، امبريالي، مركزي.... فالواحد يعيش في النهاية في زمنه وينخرط في واقعه. وهذه حال البشرية التي تندرج، اليوم، في واقع كوني هو معولم بقدر ما هو افتراضي، ومتسارع بقدر ما هو آني، وفائق بقدر ما هو رقمي، وتواصلي بقدر ما هو ميديائي..

أخلص من ذلك الى القول بأنه إذا، كان للثورات الراهنة أن تنجح في تغيير واقع، فلأن صانعيها أتقنوا لغة العصر واستثمروا الحداثة بمختلف موجاتها وتحولاتها. لقد أفادوا، تقنياً، من الحداثة الرقمية بأدواتها الفائقة وقواها الناعمة والذكية، كما يؤمل أن يفيدوا، فكرياً، مما بعد الحداثة بآفاقها العقلية وثوراتها المنهجية وشبكاتها، بحيث يجري التخفف من الاثقال الايديولوجية والادعاءات الطوباوية التي تجسّدها مفردات المطلق والواحد والبسيط والثابت والماهوي والحتمي والتاريخي، للاشتغال بمفردات النسبية والتعدد والاختلاف والاحتمال والتركيب والشبكة والتزامن والراهن. ولذا، فالفاعل هو من يتحرّر من أسر التاريخ، لكي يحسن الاندراج في الحاضر

وإدارة الواقع.

وفـي مـا يخـصّ الفاعلية الثورية، فإن سـقوط رأس النظـام وواجهته، تحت تأثير الحراك الشعبي الهائل، هو مجرّد بداية لسيرة معقدة ومزدوجة بقـدر مـا هـي متدرّجـة ومتواصلـة. وجهها الأول هو تفكيـك آليات النظام وحلّ مؤسساته المعيقة والفاسدة. ولكن ذلك لا يتم في فراغ. فإن الوجه الآخر للتفكيك، هو اعادة البناء باجتراح الحلول وإيجاد البدائل من الأسس والمعايير والتشريعات.

● لكل ثورة عنوانها

بالطبـع لـم تبـدأ الثـورات الراهنـة مـن العدم، ولا هي أتـت من نقطة الصفـر، هكـذا مـن دون ذاكرة. كل الثورات الحديثة قد أتت بمعنى ما من الثورة الفرنسية بثالوثها الشهير: حرّية، مساواة، إخاء. إذ هي كانت الاساس لـولادة مفهـوم الانسـان وشـرعة حقوقـه، بعد الخروج مـن عالم اللاهوت ونظـام الكهنـوت. إنهـا بنـت عصر الأنوار، حيث الانسـان أصبح لا مرجع له سـوى ذاته، بعد أن كان يدير شـأنه ويتمثل عالمه وفقاً للعبة المسـاواة فـي العبوديـة تجـاه مرجعية غَيْبية ينوب منابها انبياء الله ورسـله والناطقون باسمه، من قدامى وجدد.

كذلك، فالثورات الراهنة هي امتداد لعهود النهضة والاستنارة والليبرالية فـي العالـم العربـي، بقدر ما أتت لتصحّح مـا خرّبته الثورات الايديولوجية والانقلابات العسكرية والمنظمات العسكرية والميليشيات النضالية من قيم الحريـة والعدالـة والمسـاواة والتقـدم... وقد تكون اسـتفادت من الثورات الناعمة التي عرفتها المجتمعات التي كانت تندرج في المعسكر الاشتراكي بإيديولوجياته الحديدية وأنظمته الشمولية واستراتيجياته القاتلة.

بهذا المعنى، ترث الثورات الجارية كل ما هو تنويري وايجابي، أو حيّ ومشـرق، مما تختزنه ذاكرة الشـعوب وعقول الجماعات. ولذا فهي راهنة بقدر ما هي عالمية، ومحلية بقدر ما هي كوكبية. ولكنها فريدة ايضاً، بقدر ما تشكل اضافة قيّمة بلغتها ورموزها ومفرداتها ونماذجها.

من هنا لا أسـتخدم في وصفها المسـميات السـابقة. لا أتحدث عن نهضة ثانية ولا ثالثة. فالأوْلى أن تسـمى الاشـياء بأسـمائها وأن تخترع لها مفاهيمها وتشكّل خطاباتها. هذا ما حملني على عنونة كتابي: ثورات القوة الناعمة. فلكل حدث وقعه وفرادته، كما لكل ثورة اسمها وعنوانها.

V

الإسلاميون وشعارهم المستحيل

الاسلام السياسي أمام التحدي
المدنية او البربرية

الكلام على الاسلام السياسي ليس بجديد، وإنما هو قديم قد ترافق وازدهر، منذ عقود، مع صعود الحركات السلفية والتيارات الاصولية، بدعاتها وشعاراتها وخطاباتها وفتاواها، فضلاً عن أحزابها ومنظّماتها وحكوماتها.

ولكن الجدل حول الظاهرة/ المسألة قد اشتعل بعد فوز الاحزاب الاسلامية بالانتخابات التشريعية في تونس ومصر والمغرب، الامر الذي أثار القلق والمخاوف، في الداخل وفي الخارج، على ما طرحته الثورات العربية من الشعارات المتعلقة بالمجتمع المدني والحريات الديموقراطية. هنا قراءة في المسألة حول إمكانات الاسلام السياسي: رهاناته ومآزقه.

إدارة الافكار

أشير بدايةً الى موقفي النقدي من أصحاب المشاريع والدعوات، سيما في العالم العربي، في ضوء إخفاقها ومآلاتها البائسة، أكانت قديمة أم حديثة، قومية أم اسلامية أم يسارية.

والدرس المستخلص أنه ما عاد يكفي رفع الشعارات وإطلاق العناوين، وإنما الأهم هو طريقة سوسها وإدارتها. فعلّة الاخفاق هو التعامل معها كحقائق مطلقة وأقانيم مقدسة، الامر الذي حوّلها إلى أختام عقائدية أو الى حكومات استبدادية وأنظمة شمولية.

في ضوء ذلك نتجاوز الكثير من الثنائيات العقيمة كثنائية الحداثة والتراث أو العلمانية والدين. فالتراث هو امكان غني إذا ما تمّ التعامل معه كرصيد يمكن العمل عليه لتحويله واستثماره. ولكنه يتحول الى عائق أو فخ، اذا تمّ التعامل معه بمنطق العبادة والتقديس. كذلك الحال في ما يخصّ العلمانية التي تُرجمت الى ضدها، بقدر ما تمّ التعاطي معها بعقل لاهوتي، وبقدر ما أصبحت عقيدة مقدّسة أو ايديولوجيا شمولية. وهذا مآل كل شعار يدار بعقل أحادي، أصولي، اصطفائي، او شمولي.

وبالعكس فالعلمانية كنظام سياسي، محايد، تعاقدي، وضعي، تصلُح لإدارة الشأن العام، بقدر ما تشكل الامر الجامع والشأن المشترك، أي صلة الوصل بين الافراد والجماعات، ببعدها المدني ونظامها الديموقراطي.

بحسب هذا الفهم الواسع، والمركّب، والوسطي، تحفظ الدولة العلمانية حقوق الافراد والجماعات، بقدر ما تتيح لهم التعبير عن آرائهم ومعتقداتهم ومواقفهم الفلسفية او الدينية او السياسية. بل إن الدولة العلمانية، بوصفها لا تستمد مشروعيتها من مرجعية مقدسة ولا تتبنى عقيدة جماعة معينة، باتت اليوم حاجة ماسة لوقف الحروب الاهلية في المجتمعات التعددية، كما يعترف بعض رجال الدين، إذ هي تردع الطوائف بعضها عن بعض، بقوانينها ومؤسساتها وفضائها العمومي. فليؤمن أحدنا بما شاء، شرط أن يتقن لغة الاعتراف والتداول والتبادل، في علاقته مع غيره، سيما إذا كان شريكه في الوطن الذي لا فكاك له عنه.

المسلم والاسلامي

في مقاربتي لظاهرة الاسلام السياسي الذي يتصدّر الواجهة، بعد صعود الحركات الاصولية وانتعاش التيارات السلفية، أميل الى التمييز بين المسلم والاسلامي.

فالمسلم هو الذي يتعاطى مع ثقافته الدينية كمرجعية للمعنى، كمشروع خلاص فردي؛ كنسق رمزي من القيم والمثل يمكن له استلهامه في حياته ومهنته وعمله العام، او في برنامجه السياسي اذا كان حاكماً، كما فعل قادة كمهاتير محمد ورجب أردوغان وراشد آل مكتوم، وسواهم من الحكام الذين لم يقدموا أنفسهم كدعاة اسلاميين، ولكن نجاحهم في ادارة بلدانهم وتنمية مجتمعاتهم يحسب لمصلحة هويتهم الوطنية او الدينية، من غير ادعاء او تنظير.

وعلى هذا النحو يتعامل المسيحي مع ثقافته الدينية وتراثه اللاهوتي، سيما وأن "المسيحية" مرّت بمصفاة العلمنة، بعد الثورة الفرنسية، ولم تعد وصية على الدول والأوطان، ولا على العقول والافكار. واعتقد أن هذه هي حال فكرة "الاشتراكية"، بعد فشل مشاريعها وتحوّلها الى أصوليات علمانيّة او معسكرات فكرية او أنظمة ديكتاتورية. لقد أصبحت مجرّد مرجع ملهم او مبدأ موجّه للفكر والعمل لا أكثر.

أما **الاسلامي** فهو، على خلاف المسلم، يتعامل مع ثقافته الدينية كمشروع خلاص جمعي لاصلاح الامة ونهوض المجتمعات. ومنهم من يدعي إنقاذ البشرية جمعاء، كما هي دعوى بعض الجماعات والاحزاب والمنظمات الاسلامية.

هذا ما تشهد به شعارات الحاكمية والخلافة الاسلامية وولاية الفقيه، وهذا ما يؤكده اصرار الاسلاميين على أن الشريعة الاسلامية هي "المصدر الرئيسي" للتشريع. بذلك يصبح الدين بمثابة هوية أو دولة او نظام سياسي أو نسق حقوقي او برنامج اقتصادي او نموذج تنموي... وهذا هو مفاد شعارهم: الاسلام هو الحل والبديل: أسلمة شاملة للحياة بمختلف جوانبها ووجوهها.

مـا أراه أن هـذا الشـعار غيـر قابل للتطبيق، لأنه يفتقـر الى المصداقية والراهنية، بقدر ما ينطوي على قدر من النرجسـية والادعاء، وعلى الكثير من الحجب والجهل والخداع. وذلك من غير وجه:

(1) من **حيث العلاقة مع السلف**. فالاسلاميون يدّعون بأنه لا صلاح ولا نهوض إلاّ بالرجوع الى السلف والتماهي مع الاصل، أكان آيةً أم حديثاً أم سـيرة. ولكن هناك فارق كبير بينهم وبين القدامى. نعم هم يشـبهونهم من حيث الرمز والطقس أو الحرف والشـكل. ولكن ما أبعدهم عنهم من حيث القدرة والمبادرة والحيوية والفاعلية. إذ الأُوَل كانوا فاتحين، خلاقين، مؤسسـين، عالميـن، ليبرالييـن، فيمـا الخلـف هم الآن مقلّـدون، جاهلون، محافظون، مدّعون، عاجزون.

هذا وجه للاختلاف، والوجه الأهم هو أنه الاسـلام نفسـه قد خضع، فـي عصـور ازدهـاره، لسلسـلة مـن التحولات، تفسـيراً وتأويـلاً، أو تبديلاً ونسـخاً، بحيـث لـم يبـقَ على ما هـو عليه، ولم يثبت علـى حال، بل كان يتغير ويتبدل من عصر الى عصر ومن مكان الى آخر.

يشهد على ذلك الفارق بين إسلام الصحابة وإسلام العلماء في القرون اللاحقـة، إذ تقـف بينهـم طفـرات وتحـولات او قطائـع صنعتهـا مجريات الوقائع وصروف الزمن، فضلاً عن المصادر والروافد الآتية من الحضارات السابقة، والتي نهل منها الفكر الاسلامي واستثمرها في منظوماته الكلامية وأنسـاقه الفقهية، من منطق أرسـطو الى الإشـراق الفارسي، ومن الروحانية المسيحية الى مقولة الفناء البوذية.

مـن هنـا فالدعـوى الاصوليـة، دعوى المماهاة والتطابق او الاسـتعادة والتطبيـق، هـي دعـوة نسـيجها الوهـم والخـداع، ومآلهـا انتهـاك الاصول

والثوابت باسم الدفاع عنها. طبعاً هناك ثوابت، على الأقل على صعيد النص والحرف والرمز، ولكن العلاقة مع الثوابت هي دوماً ملتبسة ومتحركة، ومفتوحة، سلباً او ايجاباً، قد تُترجم تخلّفاً او تقدماً، فقراً او غنًى، دماراً أو بناءً...

البُعد العلماني

(2) هذا من حيث **المسمّى**. كذلك الامر من حيث **التسمية**، سيما في مسألة الدولة. فمن الملاحظ أن الدول لم تسمّ، في الماضي، دولاً اسلامية، بل سُمّيت باسم القائمين بها، فقيل الخلافة العباسية، والدولة الاخشيدية، والسلطنة العثمانية...

وهكذا نحن لسنا إزاء دولة واحدة، بل إزاء دول متعددة، ومختلفة، باختلاف مؤسسيها وبُناتها، ولذا فقد نُسبت الى الاسرة او العِرق او الموطن... مما يعني أن الأولين، وعلى عكس الآخرين، أقاموا نوعاً من الفصل بين السياسة والدين، كمجالين مستقلين، لكل منهما اختصاصه ومهامه واجهزته. وهذا الفصل هو بعد علماني مورس، يومئذٍ، من غير تنظير او اعلان او تسمية. وحسناً فعلوا ذلك. فلم ينسبوا الى الدين، كصعيد متعالٍ، اعمالهم وسياستهم وحكوماتهم. لأن الدولة، وإن استندت، يومئذٍ، الى الشريعة وأحكامها، فإنها تنتمي الى عالم الكون والفساد، حيث النسيان والغفلة والنقص والخطأ والنفاد والتغير...

وإذا كان هذا شأن الماضين في تعاملهم، مع الدول والحكومات، فالأولى أن يكون الأمر كذلك، في العصر الراهن، سيما وأننا لم نعد نحيا حياتنا على النمط الديني منذ زمن بعيد. فلا يستقيم حكم، اليوم، بلاهوت القرون السالفة وتعاليمه وأحكامه. لكل زمن أفكاره ومعارفه وقوانينه، كما له مصادره ومؤسساته ووسائله. ولذا فمن ينجح، اليوم، هو الذي يتحرّر

من عقدته الاسلامية، لكي يندرج في سياقه العالمي، ويفيد من المنجزات التـي حققتهـا المجتمعـات الغربيـة الحديثة، والتي شـكلت موجة حضارية جديدة ونقلة نوعية لا سابق لها في تاريخ البشرية.

المؤمن والمواطن

(3) من **حيث العلاقة مع المجتمع المدني**: من الملاحظ هنا أن بعض الاسلاميين قد تبنّوا، بعد اندلاع الثورات العربية، شعارات الدولة المدنية، التعددية، بعد أن كانوا من دعاة "الدولة الاسـلامية"، كما هو عنوان كتاب زعيم حزب النهضة التونسـي الشـيخ راشـد الغنوشـي. وحسـناً يفعلون إذ يتزحزحون عن مركزيتهم الاسلامية للتحدث بلغة العصر.

ولكـن للشـعار ثقافتـه ومنطقـه وحقـل مفاهيمـه ودلالاتـه. بمعنى أن المجتمـع المدنـي لا يبنيـه من يعتبرون أن النص والخلافة والفرائض أولى مـن الـدول والاوطـان والقوانيـن. لا يصنعه نموذج المؤمـن المتدين الذي ينتظر الفتوى الشرعية من مرشده أو من قائده الجهادي لكي يكون مجرّد آلة تنفذ الاوامر بصورة عمياء؛ كما لا تصنعه النماذج الايديولوجية لأحزاب حركات التحرر الوطني التي قوّضت الحس المدني وأفضت الى عسـكرة المجتمعات وتحويل الدول الى اجهزة أمنية.

مـن يصنـع المجتمـع المدني هو الفـرد المواطن الذي يملك قدراً من الاسـتقلالية والحريـة فـي التفكيـر والاختيار، والذي هو فـرد منتج وفاعل ينخرط في المناقشات العلنية والمداولات العقلانية المتعلّقة بالشأن العام، من غير مصادرات قدسية او ايديولوجية، دينية او قومية او يسارية، او من اي نوع كان. يتعلق الامر إذاً بمواطن فاعل، هو ذات مفكّرة، يمارس هويته بصـورة مرنـة، منفتحـة، مركبة، عابـرة لحواجز القبيلـة والطائفة او الحزب والمنظمة أو المهنة والشركة...

من هنا لا معنى للكلام على دولة إسلامية بالمفهوم الحديث أو الأحدث للكلمة. فالوحدانية هي نقيض الديموقراطية لأنها ضد التعدد والقداسة هي ضد الشفافية لأن مبناها السرّ والحجب والغيب، والعصمة تتعارض مع حرية التفكير لأنها تمنع المساءلة والمناقشة، والفتوى تلغي الرأي لأنها تعمل بمنطق التحريم والتحليل، والخلافة لا تنسجم مع المواطنة لأنها ترتبط بالبيعة والولاية ووراثة النبي الذي هو أولى من المرء بنفسه، والاصطفاء ينسف مبدأ المساواة لأنه يبنى على التمييز بين البشر على أساس المعتقد أو العنصر، لا على أساس الجهد والكفاءة أو الجدارة. باختصار لا يبني اللاهوت دولة مدنية، إذ هو مع مدينة الله، حيث البشر عبيد طائعون، لا أحرار مستقلون.

من هنا، أيضاً، ليست المسألة هي المصالحة بين الإسلام والديموقراطية أو الحداثة، على ما تمارس الإسلام الأحزاب الإسلامية. وإنما هي العمل على التراث الإسلامي، تكييفاً وتحويلاً، لإدراجه في الحياة المعاصرة واستثماره بصورة بناءة، فعالة، راهنة.

وهكذا فالدولة الديموقراطية المدنية، التي تحترم حقوق الإنسان، لا تأتلف مع النص المقدس والفتوى الشرعية، بقدر ما تتعارض مع الزعيم الأوحد والحزب الواحد والرأي الواحد، وتتعارض مع عنصرية الطائفة بقدر ما تتعارض مع عصبية القبيلة؛ وبالطبع تتعارض مع وحشية الشركة وطغيان السوق. بهذا لا يمكن للدولة الديموقراطية أن تعمل في بيئة ثقافية مفرداتها هي التقديس والتأليه للنصوص والأشخاص والأشياء.

الجحود والإنكار

(4) **من حيث العلاقة مع الحداثة،** يلاحظ بأن الاسلاميين لا يحسنون سوى الجحود والانكار، او الالتفاف والزيف. فمن المعلوم أن الغرب، منذ

أن اجتاح بلداننا وأيقظنا من سباتنا، هو أستاذنا ومرشدنا ونموذجنا في غير حقل ومجال، ليس فقط في العلوم والتقنيات، بل ايضاً في مجال الرؤى والمفاهيم كما في مجال النظم والمعايير، وكما تشهد عناوين مشاريعنا وبرامجنا واحزابنا ودولنا: النهضة، التقدم، الجمهورية، الحرية، التنمية، الثورة. حتى الهوية بمعناها الاناسي والثقافي مصدرها الغرب الحديث. فليتواضع الاسلاميون لكي يعترفوا بما أنجزه الغير. فها هم فازوا الآن بالانتخابات بالوسيلة الديموقراطية المستفادة من الحداثة الغربية، وليس بالعودة الى الخلافة الاسلامية بقواعدها ومؤسساتها.

وحسناً فعلت وثيقة الازهر، إذ تحررت من عقدة النقص الموروثة منذ زمن الشيخ محمد عبده، والتي تسوق المسلمين، بدافع ردة الفعل، الى الالتفاف على الحقيقة، وذلك بأن يعزوا منجزات الغرب في الحرية والعقل والعلم الى الاسلام والقرآن. فقد اعترفت الوثيقة بأن الديموقراطية هي "بديل معاصر" للشورى الاسلامية، ولم تقل إن الشورى هي معادل للديموقراطية او بديل منها، أو لم تقل بأننا مارسنا الديموقراطية قبل الغرب الحديث، كما يعلن من أعمت النرجسية أبصارهم. ومعنى الاعتراف أنه لا يمكن ادارة بلد، اليوم، بعُدّة الشريعة الاسلامية والعقيدة الدينية.

مأزق الهوية الاسلامية

(5) **من حيث العلاقة مع المختلف في الداخل**، لا يحسن الاسلاميون سوى الاخفاق في ترجمة شعارهم. هنا بيت الداء ومكمن العلّة، إذ الهوية الدينية تتحول الى مشكلة لأصحابها بالدرجة الاولى، كما يتجسم ذلك في الفتن المذهبية الناشبة بين المسلمين والتي هي أشدّ فتكاً من الحروب بينهم وبين الطوائف الاخرى، وكما تشهد حروب النصوص والأحاديث وخطب الجوامع النارية التي تؤجّج الذاكرة وتذكي فتيل الفتنة...

وعلّة ذلك أن الاسلام لم يعد واحداً، بل لم يكن يوماً واحداً، منذ وفاة المؤسس. نحن إزاء عالم اسلامي متعدد المذاهب والمدارس، الفقهية والكلامية، الى حدّ التناقض. ولو أخذنا الفرقتين الرئيسيتين، السنّة والشيعة، نجد أنفسنا أمام شرخ عميق يكاد يتجاوز كونه خلافاً بين اجتهادين او مذهبين، لكي يتحول الى خلاف بين ديانتين لكل منهما عالمها ورموزها الخاصة التي هي عندها اولى من الامر الجامع (الله، القرآن، النبي). والدليل هو علاقة النفي المتبادل بينهما، تكفيراً او تبديعاً، اذ كل فرقة تقدس رموزها الخاصة وتجحد ما عند سواها. من هنا من التبسيط الكلام على وجود أمة اسلامية واحدة.

لنعترف بالحقيقة كي نُحسن معالجة المشكلة. فالطوائف الاسلامية، وكذلك المسيحية. كانت تعيش في عوالم منعزلة، وإن متجاورة، بعد الصراعات الطويلة والحروب الاهلية التي أدت الى الانشقاق والقطيعة. واذا كانت هذه الطوائف قد فكّت عزلتها وخرجت من قوقعتها، المجتمعية والفكرية، على سبيل التواصل والتبادل، فبفضل الحداثة بفضاءاتها وقيمها ومؤسساتها التي أتاحت لها التعبير عن معتقداتها وممارسة طقوسها في الفضاء العمومي.

واليوم، إذ يعود الاسلاميون، الى السلف، كلٌّ الى فقهه وعقائده، لصناعة الحياة وبناء الدول، فإنها ستكون عودة مرعبة تستعاد فيها الصراعات والفتن، بسبب الذاكرات المشحونة والموتورة، على نحو أشرس، عنفاً وارهاباً، أو تمزقاً وتفكّكاً. ولا غرابة، فهذا هو مآل كل عقل أصولي ومنطق اصطفائي: احتكار الحقيقة، والعمل على استئصال المختلف والمعارض رمزياً وسياسياً، او جسدياً ومادياً. هذا ما تعطيه الهوية عندما تمارس كقوقعة، او محكمة، او نزعة نرجسية، او محمية عنصرية. انها

تتحول الى داء وعصاب، او الى فخ ومأزق.

الإخفاق والانتهاك

أصل الى بيت القصيد: مشاريع النهوض والاصلاح والتقدم. هنا ايضاً، وخاصة، لا يصلح شعار الاسلاميين للنظر والعمل، أو للفهم والتدبير. هذا ما تشهد به **الوقائع الناطقة** وما يقوله **المنطق الفاضح**.

(6) من **جهة الوقائع**، من الملاحظ، أنه حيث حكَم الاسلاميون او عملوا بكتلهم وجماعاتهم، بأحزابهم ومنظّماتهم، بمرشديهم وأمرائهم، إنما استجمعوا مساوئ المشاريع السابقة والآفلة، القومية التحررية، أو اليسارية الاشتراكية، المتعلّقة بحركات التحرر الوطني ومذاهب التقدم الاجتماعي.

والامثلة ناطقة وفاضحة، سواء في الجزائر وايران، او في الصومال والسودان، او في العراق ولبنان. لم ينجحوا في ما يخص مطالب الحرية والعدالة والمساواة، ولا في مطالب التحديث والنمو والتقدم. بل عادت معهم الامور الى الوراء. ففي مجال الحريات تحول الناس من رعايا الى عبيد وقطعان بشرية، تمارس طقوس العبادة تجاه زعمائها ومرشديها وامرائها، او تقدّس قضاياها لتقع ضحايا لها أو تُرهِب الناس بها، مما جعل الكثيرين من المسلمين المستقلين يترحّمون على عهود الاستعمار والمَلَكية.

أما على صعيد المطالب الاجتماعية، فهم لم ينجحوا في صنع نموذج تنموي، بل أعادوا انتاج التخلّف والفقر والفساد وهدر الثروات. نعم نجح المسلمون في تركيا او في ماليزيا في صنع نماذج تنموية، لأنهم لم يعملوا بشعار "الاسلام هو الحل"، ولم يسعوا الى أسلمة الحياة. لم يحمّلوا الاسلام ما لا طاقة له على حمله، بل تبنّوا منطق الدولة الحديثة، وتصرفوا كساسة همّهم تقدم مجتمعاتهم، بالافادة من التجارب والنماذج الحديثة.

والمغزى من الشاهد التركي او الماليزي أن كل مجتمع يخترع

معادلته ويصنع نموذجه في مشاريع النهوض والاصلاح والتحديث، باستلهام مختلف التجارب والنماذج والتراثات الحية، للافادة منها والبناء بها، بما في ذلك بالطبع، التراث الاسلامي. فلا مهرب من تغيير العقليات والتشريعات، بالتوازي مع تحديث الأدوات والمؤسسات، إذ لا يستقيم حكم اليوم بأفكار الماضين واحكامهم ووسائلهم.

(7) وما تشهد به الوقائع يؤكده **المنطق** أيضاً، وخاصة، لأن ما يجري على ارض الواقع الملموس، هو ترجمة لما يدور في الاذهان والعقول. فالشعار الاسلامي لا يؤدي الى تحسين الاحوال بل تزداد معه تردّياً، ولا يولد حلولاً للمشكلات، بل تزداد معه تعقيداً وتأزماً. ذلك أن الحركات الاسلامية، الاصولية، ليست موجات حضارية، تنويرية، تحررية، مستقبلية، بل هي حركات سلفية، ارتدادية، أسست بعقل مغلق يعتقد أصحابه بأن الماضين هم أعلم وأجدر وأقدر منّا نحن، المحدثين والمعاصرين، على إصلاح امورنا، إذ نجد في كتبهم وسيرهم الاجوبة والحلول على مشكلاتنا وأزماتنا الراهنة.

بل إن هذه الحركات قد أطلقت لتكون ردّة فعل على العالم الحديث أو انتقام منه. وليس صدفة أن تسمّي إحدى الحركات السلفية الاصولية دولتها، في الصومال، باسم "المحاكم"، لكي تولد العبث أو الارهاب والخراب.

هذه هي الثمرة السيئة للدعوات السلفية والتيارات الاصولية التي تفاجئ وتصدم، بانتهاكاتها واعمالها البربرية، المسلم العادي الذي لا ينتمي الى تيار سلفي او تنظيم اصولي. بل هي تفاجئ أحياناً بعض العلماء والدعاة، بقدر ما تشهد على جهلهم بالأسس التي يبنى عليها المشروع السلفي الذي لا يُطبَّق إلاّ على نحو ما تفعل الحركات الاصولية، بصورة

متحجّرة، عدوانية، ارهابية.

ولا غرابة. فمن المستحيل ادارة بلد بعُدّة العقيدة الدينية والشريعة الاسلامية. إذ لكل زمن مشكلاته وأزماته التي تحتاج الى ابتكار المقاربات والمعالجات، لتجديد المفاهيم والصيغ والقواعد والأساليب.. من غير ذلك نحسب المشكلة حلاً. وبالعكس، بل نحول علاقتنا بالدين إلى مشكلة لأهله وللناس جميعاً، تعصباً وتطرفاً وارهاباً.

بهذا المعنى فالمشروع الاصولي الاسلامي، هو الوجه الآخر للنظام الديكتاتوري القومي. كلاهما يريد من الناس أن يكونوا عبيداً لا احراراً. هذا شأن الطاغية الذي ينسب اليه بلده ويتعامل معه بوصفه ملكه الذي يتصرف فيه كما يشاء. وهذا شأن الناطقين باسم الواحد الأحد من الدُعاة الذين يريدون من الناس أن يكونوا أدوات تصدع لأوامرهم وتنفّذ فتاواهم من غير جدال او نقاش. ولذا، كلا المشروعين مآلهما الإخفاق: الاول لا يصلح للاقامة في هذا العالم، والثاني غير قابل للاصلاح.

مفاعيل الثورات العربية

أعرف ان المسلمين ليسوا كلهم اسلاميين سلفيين او اصوليين. فالكثيرون منهم يعيشون زمنهم وينخرطون في العالم الحديث، بالافادة من منجزاته او تبنّي قيمه ونظمه في الحرية والديموقراطية، او في الاشتراكية والليبرالية، او في التعددية والشفافية، او في العولمة والتنمية...

بل إن السلفيين والاصوليين، تأثروا بمنجزات الغرب واستثمروها، ولو لم يعترفوا بذلك. واليوم، وبعد اندلاع الثورات التي غيّرت المشهد وقلبت الموازين، حدث تغير في مواقف الاسلاميين جعلهم يتخلّون عن ثوابتهم ويقبلون بالدولة المدنية او العلمانية. بالطبع مع تأكيدهم، بنوع من الالتفاف والخداع، بأن ذلك لا يتعارض مع تعاليم الدين الاسلامي.

من هنا نشأ صراع داخل الجماعات الاسلامية بين المحافظين والاصلاحيين، بين التيار السلفي الذي لا ينتج سوى منظمات تكفيرية، وبين التيار الليبرالي المنفتح على حقائق العصر وقيم الحداثة، ويشبه أن يكون الفرق بين الاثنين كالفرق بين حمادي الجبالي الذي تحدث عن "الخلافة السادسة"، وبين راشد الغنوشي الذي بدا ذاع منزع حداثي ليبرالي في موقفه، على نحوٍ يقرّبه من نموذج مهاتير محمد او رجب أردوغان، في موقفه ومن بعض القضايا المتعلقة بالحريات، وخاصة في مجال الاقتصاد. فالإسلاميون هم ليبراليون إلى أقصى الحدود في هذا المجال، وهو الذي يجمعهم مع أميركا والعالم الرأسمالي، كما جمعهم من قبل عداؤهم المشترك للمعسكر الاشتراكي.

التحدي الوجودي

خلاصة القول، إن الاحزاب الاسلامية التي وصلت الى السلطة، او التي تطمح بالوصول اليها، امام تحدٍ وجودي على غير مستوى.

(8) **الاول هو تحد سياسي**، ويقضي بالتخلّي عن عقلية الاحتكار للحقيقة وممارسة الوصاية الحصرية على الشأن العام، دينياً كان او سياسياً، لاتقان **لغة الاعتراف** والتداول مع الآخر. وحسناً فعل بعض الاسلاميين بتأسيس احزاب سياسية لا تعمل تحت يافطة دينية، كما فعل الاخوان المسلمون الذين أسسوا حزباً جديداً تحت مسمى "الحرية والعدالة". فالعمل تحت يافطة دينية اسلامية، في مجتمع متعدّد الطوائف هم لغم ينتظر ساعة الانفجار. فالاجدى والأولى من يشتغل بالسياسة ان يعترف بنسبية معارفه ودنيوية سياساته ومدنية برامجه.

والنماذج الناجحة تُنسَب، اليوم، الى البلدان او الى الاتحادات، كا يقال النموذج التركي أو الياباني أو الأوروبي. وفي حال نجاحنا قد ينسب

النمـوذج الـى تونـس أو مصر، أو الى المجموعة العربية. وها هي الثورات العربيـة باتـت عابـرة، اذ هـي تسـتلهم في غير بلد، بما فـي ذلك الولايات المتحدة الأميركية.

ولذا، لا يجدي نفعاً ان ننسـب نتائج أو ثمرات أعمالنا الى الاسـلام، لأننـا بذلـك نحمّلـه مـا لاطاقة له به. فإن أخفقنا نسـيء اليه وننتهك قيمه، كما تشهد تجارب الاحزاب والمنظمات والحكومات الاسلامية في غير بلد عربي، وإن نجحنا نمارس الالتفاف والمداورة والخداع، اذ نسـمي الشـيء بغير اسمه ونعزو الانجاز الى غير مصدره.

(9) **الثانـي هـو تحـد عقائـدي**، ويقوم علـى مواجهة السـلفيين الذين خرجوا من رحم الإسلاميين والذين هم ثمرة دعوتهم وتعليمهم. والسلفية لا تتقن سوى لغة التكفير والاستئصال، عنفاً وارهاباً، كما تشهد اعتداءاتهم، مـن قتـل فـرج فـوده الى طعن نجيب محفوظ، ومـن تكفير نصر حامد ابو زيـد الـى اتهـام محمـود درويش، بعد موته، بالمروق والالحاد. ولا ننسـى هجماتهم البربرية، ضد مؤسسات فنية واعلامية واكاديمية، كما حصل في تونس في الآونة الاخيرة.

اذا كان الاسلاميون حقاً مع حريات التعبير، فذلك يقتضي **التخلي عن لغة التكفير، وبإلغاء قاعدة الارتداد وإطلاق حرية الاعتقاد والنقد للنصوص والسـلف**؛ كمـا يقتضـي اعـادة النظر بالتعامل مع التـراث الديني، بحيث لا يعامـل بعقليـة العبـادة والتقديـس، بل كمخزون رمزي، كإمكان للاسـتثمار في بناء مجتمعات مدنية. والملاحظ أن الاسلاميين يتناسون ما ينطوي عليه التـراث مـن قيـم التقى والتواصـل والتكافل والتواصـي والتراحم، بقدر ما يهتمون بالوصول الى السـلطة، او المحافظة عليها، واحياناً بأي ثمن كان، وعلى حساب القيم والمثل الدينية.

لنستخدم الدين بما يتيحه ويقدر عليه بوصفه مصدراً من مصادر المشروعية الرمزية، وذلك بالتشديد على القيم الخلقية الجامعة، ليس فقط بين المسلمين، بل بين البشر أجمعين. أما أن يتمترس الإسلاميون وراء مقدساتهم، أو يحاول كل واحد فرض نموذجه وطقوسه، ولكل مقدساته التي تتعارض مع سواه، فذلك يحول الهويات الدينية، الطائفية والمذهبية، بفعل التهويمات النرجسية والذاكرات الموتورة والفتّاوى المتضاربة، الى فتن تشعِل الحرب بين المسلمين وتفتك بالمجتمعات العربية لتخرب مكاسبها الحضارية وتنغّص عيش أهلها.

الثالث هو تحد خلقي، وقوامه ممارسة **التواضع** الوجودي **والتقى** الفكري، بحيث يعترف الاسلاميون، من غير لفّ ومداورة او جحود، بإنجازات الغرب لكي يحسنوا استثمارها وتطويرها، وبحيث يعترفون ثانياً بما تنجزه القوى الاخرى في بلدانهم ومجتمعاتهم.

واذا كانت الاحزاب الاسلامية فازت بالانتخابات، في تونس ومصر والمغرب، فبفضل الديموقراطية الغربية، التي باتت قيمة كونية. هل هم اقتنصوا الفرصة؟ هذا حقهم. ولكن لا يأخذنهم الزهو او الغرور، كي لا يصادروا منجزات الآخرين وحقهم، وكي لا يخدعوا انفسهم وجمورهم. فالخارطة الانتخابية لا تتطابق دوماً مع الخارطة السياسية.

وأياً يكن، فالديموقراطية التمثيلية، لصندوقة الاقتراع، هي أبسط انواع الديموقراطية، بوصفها آلية موسمية، كمية، احصائية. هناك الديموقراطية الحيّة واليومية، الميدانية والميديائية، التواصلية والتشاركية، التي مارسها وصنعها الشباب والشابات الذين فجّروا الحدث، قبل انضمام الاسلاميين واليساريين الى صفوف الثورة. فهي التي أطاحت بأنظمة الطغيان، بقدر ما أتاحت ممارسة الاقتراع بنزاهة وشفافية.

بذلـك يكـون الاسـلاميون قد وصلوا الى سـدة الحكـم بفضل نوعين مـن العمـل الديموقراطـي: الديموقراطيـة التمثيليـة المأخوذة عـن الغرب. والديموقراطيـة الميديائيـة التـي هي صناعة الاجيال العربية الجديدة، والتي أخذت تترك مفاعيلها وآثارها في العالم أجمع، كما تشهد وقائع التظاهرات والاحتجاجات ضد أنظمة الطغيان واعمال الفسـاد، في غير بلد، من وول ستريت في واشنطن الى ساحة الكرملين في موسكو.

(11) **الرابع هو تحد حضاري.** فما ينتظر من الاسلاميين من اصحاب الدعوات والمشاريع، الذين يتصدّون للازمات، ويتصدرون قيادة مجتمعاتهم، هو **القدرة على الابتكار والتجديد، في المفاهيم والعناوين.**

فالغـرب، مـا زال غربـاً، ولكنـه ابتكـر، منـذ عصـر النهضة، عشـرات العناوين والشـعارات والمصطلحات: الانسـانية، التنوير، العقلانية، الحرية، الثورة، التحرر، التقدم، المجتمع المدني، الحداثة، ما بعد الحداثة، الحداثة الفائقـة، العولمـة، الحوكمة، التنمية... فأي عنوان سـنخترع، وأي مصطلح سنجترح، وأي مفهوم سنركب...؟!

إن الذي يفكر في النهوض والتقدم، ليس هو الذي ينطلق من نماذج جاهزة او صيغ مسـبقة، بل هو الذي يجترح ويبتكر بخياله الخلاق وعقله الفعـال ومبادراتـه الفـذة، ومن هذا شـأنه يكسـر القوالب ويخرق الشـروط ويتجـاوز الحـدود، وعلـى نحـو يفتح الآفـاق والابواب والفـرص للتفكير والتقديـر والتدبيـر. وكمـا أن الثـورات قد فتحت الامـكان الهائل لحريات التفكيـر والتعبيـر أو العمـل والتغيير امام الجميع، النخب والناس العاديين، الرجال والنساء، فالذي ينتظر ممن استثمروها، سياسياً، ان يطلقوا الطاقات ويجترحوا الامكانات. ومن هذا شـأنه لا يعتقد أن الماضين فكّروا عنا أو هـم أدرى منّـا بشـؤوننا نحن المعاصريـن. مثل هذا الاعتقاد يخنق الامكان

ويسدّ الابواب.

وإذا كانت الحضارة الاسلامية قد ازدهرت، في الماضي، فليس لأنها عملت تحت يافطة الواحد، والمطلق، والمقدس، والثابت، كما يعتقد الكثيرون. هذا وهمٌ وضلال. بل لأنها بنيت بمفردات الانفتاح، وأنتجت التعدد والتنوع والاختلاف الى حدّ التعارض والتصادم، ولأنها خضعت للتغير والتحول في مواجهة التحديات والمشكلات. فقد كان بُناتها والمنخرطون في صناعتها، خلاقين، بقدر ما كانوا لاعبين يتقنون قراءة الاحداث، ويحسنون التغيير حتى النسخ والتبديل. بل كانوا احياناً يخرجون على ما وضعوه وينتهكون ما قدسوه، سيما وأن نصّ الوحي، لم يكن نظرية متماسكة أو منظومة مغلقة، بل كان قراءة في المجريات والاحداث، حيّة، يومية، متغيرة، متجددة، نامية.

هذا هو الممكن الذي بوسعنا اجتراحه: التعامل مع الذات والعالم والاحداث، بلغة النسبي، والمتعدد، والمتغير. واذا كان ثمة ثوابت من الاسماء والرموز والنصوص، فالعلاقة معها لا يمكن أن تكون الا متغيرة. أما موقف التقديس والعبادة، للنص والسلف، فلا ينتج سوى بربرية معاصرة تفاجئ اصحابها قبل سواهم.

VI

ثورات جديدة - ثقافة مختلفة

من نموذج المناضل الى نموذج الناشط

بعد الحدث الذي ينبجس بصورة مفاجئة وغير متوقعة، لا شيء يعود كما كان عليه او يرجع الى سابق عهده، الا على النحو الأسوأ والأخطر. واذا كانت الثورات العربية الراهنة هي احداث كبرى تترك آثارها العميقة والجسيمة في مصالح البشر ومصائر المجتمعات، فإنها تشكّل فاتحةً لعصر جديد تجترح معه امكانات للوجود والحياة، بقدر ما تنشأ قوى جديدة على المسرح تخلق وقائع تغير خارطة المشهد؛ وتنبني مساحات جديدة للتفكير والتعبير، بقدر ما تتشكل ثقافة مختلفة بمفرداتها وتراكيبها، بمنطقها وشبكاتها الدلالية، بمنتجيها والفاعلين في حقولها وعلى ساحاتها.

الحدود القصوى

ولنتوقف بدايةً عند واقعة صارخة بدلالاتها: لا أحد توقع ما حدث من انتفاضات عفوية او ثورات شعبية، بمن في ذلك كتاب ومثقفون ذوو ميول ثورية واتجاهات يسارية معارضة اعترفوا بأن سقوط النظام في تونس، ثم في مصر، لم يكن ممكناً تخيّله حتى في الحلم.

وهكذا فإن الثورات الجارية لم يصنعها المثقفون والكتّاب الذين يسعون الى تصدّر قيادتها. هذا ما شهد به الروائي المصري علاء الأسواني، وهو من أكثر المتحمسين للثورة والمنشغلين بها والحريصين على نجاحها، كما كان قبل الثورة من أشرس المعارضين لنظام الحكم. يقول الاسواني في حوار أجرته معه جريدة "لوموند" (الجمعة 30 أيلول 2011): بعد أن شاركت في احدى التظاهرات التي فرّقها البوليس بقنابل الغاز، يوم 26

يناير، قلت لمجموعة من الشباب، يكفي ما فعلناه اليوم، غداً نعود للتظاهر. ولكنهم رفضوا، وقد بكى أحدهم مصرّاً على البقاء في الميدان. عندها فهمت ما يحدث. ولذا بقيت معهم في ميدان التحرير طوال ثلاثة أسابيع..

والمغزى من هذه الحكاية أن من فجّر الثورة وصنع الحدث، هم شباب وشابات حَدَث تحوّل كبير، في وعيهم وفكرهم، جعلهم يؤثرون البقاء في الميدان والمجازفة بحياتهم، على البقاء في ظلّ أنظمة الاستبداد والفساد.

تلك كانت البداية والمحرك الاصلي، بعد أن بلغت الاوضاع حدودها القصوى من حيث الهشاشة والتآكل والتردّي، لكي تنقلب الى ضدّها. فالنفوس كانت تغلي من فرط الغضب والسخط، ولذا فالجموع من عموم الناس كانت تحتاج الى شرارة لكي تكسر حاجز الصمت والخوف، وتخرج هادرة الى الشوارع لتقلب موازين القوة وتغيّر قواعد اللعبة.

لنعترف بذلك: نحن إزاء ثورات جديدة صنعها فاعلون أتوا من خارج الأطر والمؤسسات السائدة، القديمة والحديثة، بقدر ما تحرروا من أساطير الأولين وأقانيم المحدثين. فهم لا ينتمون الى النخب الثقافية، ولم يتخرجوا من المدارس العقائدية، ولم ينخرطوا في الاحزاب السياسية، سواء منها التراثية والدينية او الحداثية والعلمانية. إنهم ينتمون الى جيل جديد أفاد افراده من الثورات والانعطافات والتحولات العالمية على غير صعيد.

الطفرة المعرفية

(أ) لقد أفادوا، على الصعيد الفكري، من الطفرة المعرفية التي أدرجت تحت خانة ما بعد الحداثة، والتي تبدلت معها خارطة المفاهيم كما تبدلت، بنوع خاص، طرق التعامل مع القيم والقضايا. فقد تمّ التحرر من لغة المطلقات والمتعاليات ذات الطابع الاحادي والشمولي، بقدر ما جرى كسر منطق التطابق والثبات في ما يخص التعامل مع الحقيقة والواقع،

لصالـح مفـردات القـراءة والخلق والتركيب والبنـاء والتحول، وذلك حيث الواقع لم يعد ما نقبض عليه، بل ما نحسـن قراءته وتشـخيصه أو تفكيكه لاعـادة بنائـه وتغييـره، والحقيقـة لم تعد مجرّد ما نعرفـه، بل ما نقدر على خلقه وما نتقن انجازه وأداءه.

المناخ السياسي

(ب) وأفادوا، على الصعيد السياسـي، من انهيار المعسـكر السـوفياتي في اوروبا، وما أسـفر عنه ذلك من تشـكيل مناخ عالمي مختلف، بعناوينه المسـتجدّة، والقديمـة ايضاً، ولكـن المتجددة، كالديموقراطية، والشـفافية، والتعدديـة، والشـراكة، والمجتمـع المدنـي، وحقـوق الانسـان؛، فضلاً عن حقّ التدخّل من جانب هيئات الامم المتحدة ومؤسسات المجتمع المدني، الدولية والعالمية، لدعم او حماية الافراد او الجماعات او الشـعوب التي تتعرّض للقمع أو الاضطهاد أو للإبادة، من جانب الانظمة الاستبدادية، او من اي جهة أتى ذلك.

هذا المعطى الجديد أدى الى انكسـار الثنائية القطبية بين المعسـكرين الاشـتراكي والرأسـمالي، والـى تجـاوز ثنائية الشـرق والغـرب، لكي يفتح المجـال لبـروز هويـات تمـارس خصوصيتهـا الوطنيـة او الثقافيـة بصـورة منفتحـة، مركبـة، عابـرة للحـدود. فقد بات من الخداع والتضليل التمسّـك بمبدأ السيادة او التذرع بالمؤامرة، فيما تتحول بعض الاوطان الى سجون ومقابر من جانب الحكام الذين يدعون حراستها والدفاع عن مصالحها.

ولـذا لـم يعـد مقنعاً خطاب المثقف الـذي يحدثنا عن الغرب بوصفه الآخـر، فيمـا هـو ثمرة الغرب بلقبـه ومعارفه وعدّته الفكرية. هل المقصود بذلك الغرب المهيمن والعدواني والعنصري؟!

مـا يُمـارَس عندنـا، ومن قبـل أنظمتنا ومجتمعاتنا، مـن هيمنة وطغيان

وفساد وعدوان وحروب، هو أضعاف مضاعفة. والدليل هو أنه بعد مضيّ أكثر من قرنين على مقارعة الغرب، يتحول الاخ في الدين والشقيق في الوطن الى عدو كما تشهد الحروب الاهلية.

من هنا فإن التذرّع بالمؤامرات والاجندات الخارجية لقمع المطالبة بتغيير الانظمة، التي يعترف أصحابها بأنها بحاجة الى الاصلاح، لم يعد يقنع أحداً، بل بات مجرّد تغطية للعجز أو تمويه للمشكلة، للهروب مَن الاستحقاقات الداخلية المشروعة، في ما يخص محاربة آفات الاستبداد والفساد.

ثم إن العالم الغربي، سواء في اوروبا او في اميركا، يغرق الآن في أزماته، ازمة الدين، ازمة اليورو، إفلاس بعض الدول... ولا أعتقد أنه قادر على نسج مؤامرات ضدنا، فيما هو عاجز عن حلّ مشكلاته. لو فعل ذلك يصبح على شاكلة أنظمتنا التي تقوم سياستها على خلق الاعداء وتصدير المشكلات واستدعاء المؤمرات والتدخلات.

طبعاً، إن الغرب يتدخل إن أعطي الفرصة لذلك، كما حصل في ليبيا. ولكن على خلاف ما حصل من قبل في العراق، اذ التدخل هذه المرة قد تمّ في اطار الامم المتحدة، وفقط من أجل حماية المدنيين من السكان.

حتى لو افترضنا وجود مؤامرات، فالاولى في هذه الحالة الاستجابة لمطالب الحراك الشعبي، لأن ذلك يعطّل فاعليتها، بقدر ما يجعل الانظمة تستعيد بعض مشروعيتها. ولكن الانظمة لا تريد الاصلاح ولا هي قادرة عليه أو قابلة له. لأنها تأسّست على منطق التقديس والتسبيح والترهيب، من أجل قولبة البشر وإخضاعهم واستعبادهم، ومَن يُعارِض أو لا يُذعن يُستبعد أو يُتّهم او يُلاحَق او يُعتَقل او يُقتَل... من هنا اصبح الحديث عن المؤامرة حديثاً متهافتاً. واذا كان ثمة مؤامرات أو دسائس، فنحن نتقنها اكثر من سوانا، في سياساتنا وعلاقتنا بعضنا مع بعض.

الموجة الحضارية

(ج) ولعلّ العامل الأبرز الذي ساعد في نجاح الثورات، هو أن من فجّروها قد استثمروا، على الصعيد الحضاري، موجة العولمة بثورتها الرقمية والتقنية التي فتحت المجال لولادة الواقع الافتراضي والانسان العددي والفاعل الميديائي والأنا التواصلي والخيال السبراني...

هذا التطور الهائل كسر، من جهة اولى، احتكار الانظمة الديكتاتورية للمعلومة وقلّص قدرتها على المراقبة والتجسس والضبط، بقدر ما فتح أمام قوى المعارضة امكانات قصوى للاتصال والتبادل والتنسيق، من على بعد، عبر الهواتف النقالة والشبكات الالكترونية والقنوات الفضائية. من هنا لعبت القنوات الفضائية، خاصة "الجزيرة" والى حد كبير "العربية"، دوراً في نجاح الثورات اكبر بكثير من دور الاحزاب والمؤسسات العقائدية والسياسية والنقابية.

ولكن ثورة المعلومات والاتصالات أفضت، من جهة ثانية، الى كسر العقلية الفوقية، المركزية، البيروقراطية، لتوسع آفاق العمل السياسي نحو صيغ جديدة من الديموقراطية الميديائية هي حيّة وميدانية، بقدر ما هي أفقية، تشاركية، تواصلية.

آلهة وعبيد

من أبرز سمات الثورات الراهنة أنها مدنية، سلمية، مستقبلية من حيث منطلقها وتوجّهها. واذا كانت الثورات السابقة التي عملت بالمبدأ القائل: العنف هو قابلة التاريخ، قد انتهى بها المآل لتأكل أبناءها وتصفي أعداءها، وتنتج اشكالاً جديدة من العبودية، فإن ثورات القوة الناعمة لعصر الاتصال والتداول، تحاول التحرّر من اسر التاريخ بإيديولوجياته الحتمية وتهويماته

الاسطورية وبطولاته الدموية، لكي تفتح ابواب المستقبل، من أجل بناء مجتمع حيوي، تعددي، ديموقراطي، تسود فيه قيم الشفافية والاعتراف والحوار والشراكة، بقدر ما ينكسر منطق الترهيب والاستعباد، وتتفكك علاقات التدجين والاخضاع.

ومن يرفع مطالب العدالة والمساواة والحرية والكرامة، لا يعمل ويشقى، او يجتهد ويبتكر، او يقاوم ويصمد، لكي يصنعَ تاريخاً او يسجل بطولة او يعبد زعيماً، بل ليحيا حياة حرّة، آمنة، كريمة، لائقة، وبصورة تتيح له صناعة ذاته والاسهام في بناء مجتمعه وعالمه.

من هنا أخذ يبرز، مع الانتفاضات الجديدة، فارق نوعي بين النمط الذي جسده شباب الثورة، وبين النمط القديم الذي صنعته المنظومات الايديولوجية والكتب المقدسة والانظمة الشمولية والاحزاب الاصولية، كما تجسد ذلك في نماذج المنظر العقائدي والقائد الطليعي والمناضل الثوري، وفي ما تلاها من صُوَر المرشد الديني والامير الجهادي والوكيل الشرعي.

أما الأتباع والافراد العاديين من الناس، فالواحد منهم هو مجرد متلق، او منفذ، او مأمور، أو أداة، او رقم كما في الحالة القصوى. بمعنى أن لا صفة له سوى أن يخضع ويمتثل وينخرط في الحشود العمياء في الساحات، أو يتمسمر أمام الشاشة للاستماع الى خطبة الزعيم الأوحد أو القائد المرشد او الولي الفقيه او البطل المنقذ الذي يفكر ويقرّر عن الجموع، فيما هي تصدق وتصفق او تنتشي وتهلّل، لكي تمارس فروض الطاعة وطقوس العبادة، تجاه من تؤلّهم، لكي تحولهم بدورهم الى عبيد لسلطاتهم ومناصبهم وألقابهم ونزواتهم. هذا ما صنعته حركات التحرّر بثوراتها ومقاوماتها: آلهة وعبيد، سلاطين ومماليك، ابطال وأرقام، امراء وأدوات...

بربرية النخب

ومن المفارقات الفاضحة أن شرائح واسعة من المثقفين العرب، الذين ادعوا بأنهم أصحاب وعي تاريخي وفكر ثوري تقدمي وثقافة نقدية حديثة، قد ارتضوا لأنفسهم العبودية والتصفيق للزعيم الأوحد تحت شعار الفداء بالروح والدماء.

وقد احتاج هؤلاء، والاحرى القول بعضهم، الى اندلاع الثورات التي جوبهت بكل هذه الوحشية، لمطالبتها بالعدالة والحرية، لكي يستفيقوا من غفلتهم ويخرجوا من سجونهم الفكرية ويدركوا، ولكن بعد فوات الأوان، ان الانظمة والاحزاب التي ساروا في ركابها او صدّقوا دعاويها، لا قضية عندها سوى تأبيد السيطرة وممارسة القبض والهيمنة. وها هي الثورات العربية تفضح المستور، إذ هي تكشف زيف الانظمة وأحابيلها وتنزع عنها شرعيتها، بقدر ما تنتزع منها الاوراق التي صادرتها، ورقة ورقة، تحت شعارات العروبة والقومية والمقاومة. هذا ما تشهد به المصائر الكارثية للقضايا والشعارات في غير بلد.

ولو توقفنا عند لبنان، الذي أريد له أن يكون وحده رأس حربة لتحرير الارض ومواجهة الامبريالية، نجد بأن ما جرى، بعد عقود من تحويله الى ساحة مفتوحة وسائبة لاصحاب الاحلام المدمرة والمشاريع الفاشلة، هو تخريب لبنان من غير استرجاع فلسطين. وتلك هي البربرية التي مارسها مثقفون عرب وغربيون من اصحاب المشاريع العقائدية، تحت دعاوى التحرير والمقاومة ومناهضة الغرب.

وأتوقف عند تشومسكي الذي يقدم مثالاً. فهو يقول لنا الان بأن "الغرب مرعوب من الثورات العربية" (مجلة "أخبار الادب" عدد 951، 16 اوكتوبر 2011). هذا في حين أن الثورات العربية أفادت من الثورات

والانجازات العالمية، كما تفيد الشعوب العربية من دعم بعض الدول الغربية لها في مواجهة طغاتها الذين ينشرون الرعب ويزرعون الموت. تلك هي المسألة الآن: ما تواجهه المجتمعات العربية من الرعب على يد طغاتها. ولكن تشومسكي، الذي يحمد له موقفه النقدي من الغرب واستراتيجياته في الهيمنة، يتغاضى عن الوجه الآخر للمشكلة، بقدر ما يسكت على الرعب والاستبداد في العالم العربي.

المناضل والناشط

مقابل ذلك يبرز النمط الجديد، المتعدد المذاهب والمشارب والمنابت، حيث كل فرد هو فاعل وخلاق، بقدر ما يستثمر على نحو بناء الادوات الفائقة في الاتصال التي أتاحت، بشبكاتها العنقودية وقنواتها الفضائية، كسر الحواجز وتخطّي الحدود، لإقامة سياق تداولي تُنسج معه علاقات وروابط وتتشكّل تجمّعات كانت مستحيلة قبل العصر الرقمي.

ولذا لا تُدار الثورات الحالية بعقلية النرجسية النخبوية والعقيدة المقدسة والزعيم الاوحد والحزب الواحد. هذا ما يميّز الشبان الذين يتظاهرون في ميادين التحرير وساحات التغيير عن الاجيال السابقة والنماذج الآفلة. من هنا خلوّها من صور الزعماء والقادة والابطال... والفارق بين النمطين، القديم والجديد، هو كالفرق بين المنظومة والشبكة، أو بين القوقعة والفضاء، او بين الهوية والعلاقة، او بين العقيدة والمداولة...

وهكذا أخذ يتشكّل نمط جديد هو "الناشط" الذي حلّ محلّ "المناضل" او "المجاهد" الذي أسدل الستار على عقله وتخلى عن حرّيته وكرامته، تجاه الزعيم والمرشد والوكيل والوصي والبطل، وسواها من الصور التي تصدّرت الواجهة في حقبة انتهت الى مآلاتها البائسة، استبدادا وفساداً وخراباً.

فالناشط هو فرد يملك استقلاليته ويمارس حيويته، بقدر ما يفكر ويعمل بوصفه مواطناً منتجاً وفعالاً، مسؤولاً ومشاركاً. إنه ينخرط مع سواه ويحضر في الحشد، ولكنه يتحرك ويبادر، يناقش وينتقد، يتصل وينسّق، يبتكر ويقترح، لكي يفعل ويؤثر، او يتغير ويغير.

والمثال الساطع يقدمه شباب الثورة اليمنية التي تتوافر فيها مقومات الثورة اكثر من سواها. أولاً لكونها الاوسع شعبية إذ هيَ تشمل جميع المدن والمحافظات؛ ثانياً، لأن النساء يشاركن في القيادة والحراك على نطاق واسع على قدم المساواة مع الرجال؛ ثالثاً، لأن وزن التيارات الاصولية هو الاضعف قياساً على الثورات الاخرى.

وهكذا كنّا نظنّ أن اليمن وراءنا يرسف في تخلّفه، فإذا به أمامنا يصنع نموذجه في التغيير والتحديث والتقدم. لقد فضحنا أهل اليمن، الذين يحاولون إسقاط حاكم جرّ الكوارث على البلاد والعباد، فيما نحن نتقن صناعة زعماء، مستبدّين، فاسدين، مجانين، من حيث علاقتهم بالسلطة والثروة والعقيدة، لكي نؤلّههم ونتعصب لهم تعصباً اعمى، فنقتتل من أجل تأبيد سيطرتهم وازدياد ثروتهم، كما هي حالنا في لبنان.

الثالوث المضاد

ليست الثورات فراديس، وإن اطلق عليها تسمية "الربيع العربي". فالثائرون أرادوها مدنية، سلمية، ناعمة، ولكن الانظمة أرادتها مضرّجة بالدماء. حتى الثورات التي نجحت في إسقاط الانظمة، فإنها تواجه الكثير من الصعوبات والعقبات والازمات، وربما المؤامرات.

وهكذا يتواطأ ضد الثورات الاضداد جميعاً، كما يتمثل ذلك في ثالوث الدكتاتورية السياسية، والاصولية الدينية، والنخبوية الثقافية، وكما تشهد به المجريات.

ففي مصر تطلّ برأسها، بين الفترة والاخرى، الفتنة الطائفية لتعيد الامور الى الوراء وتشوّه شعار المجتمع المدني كما يرفعه شباب الثورة وشاباتها. هذا فضلاً عن أن القوى المضادة للنظام السابق تحاول تخريب الثورة سواء بأدوات الفتنة او بعقلية المؤامرة. من هنا تشهد مصر الآن موجة جديدة من التظاهرات الحاشدة ضد الذين يحاولون مصادرة الثورة او التآمر عليها.

وفي تونس، وكما حصل في الآونة الاخيرة، لجأت بعض الجماعات السلفية المتشدّدة الى شنّ غزوات ضد مؤسسات فنية واعلامية وأكاديمية، بذريعة الاحتجاج عمّا يسمونه اساءة الى الذات الالهية والمقدسات الاسلامية. بذلك يراد لتونس أن تنتقل من حكم الزعيم الأوحد الذي حوّل بلده الى ملكية خاصة، الى حاكمية السلفيين الذين يحاولون احتكار الحقيقة الدينية والنطق باسم الواحد الأوحد.

مثل هذا المنطق الذي يحاول أصحابه الاعتداء على حرية التفكير والتعبير وممارسة الارهاب العقائدي، بفرض نموذجهم الشرعي والفقهي في العيش على المجتمع، يرتد في النهاية عليهم، كما تشهد الحروب الاهلية، حروب الآلهة والنصوص والجوامع، بين المسلمين. هذا مع أنني لا اعتقد أن بوسع التيار السلفي أن يتحكم بالمجتمع التونسي الذي اطاح بالطاغية وفتح صفحة جديدة، لكي يصنع مجتمعه الديموقراطي، المدني، التعددي، كما شهدت انتخابات المجلس التأسيسي، وكما يشهد تشكيل الحكومة الجديدة بائتلاف بين الاحزاب الرئيسية الثلاثة.

عجز المعارضة

وأما النخب الثقافية والسياسية المعارضة للأنظمة، فإنها تحاول الالتفاف على الثورات وتصدر قيادتها، بدعوى أن المنتفضين في الميدان

هم شباب قليلو الخبرة. وفي هذا الرأي الكثير من الادعاء والمكابرة. ذلك أن الكثيرين من الشباب الذين نستمع اليهم، عبر الشاشات، يبدون ذوي فكر حي وخلاق، قياساً على ديناصورات الفلسفة والعقيدة والسياسة. ولنا مثال ساطع على ذلك في تجربة الناشطة اليمنية توكل كرمان. وها هي التسوية التي تمّت في اليمن بين نظام علي عبدالله صالح والمعارضة التقليدية، والتي تتجاهل مطالب الثوار، تشهد على أن هذه المعارَضة، أكانت قومية أم يسارية أم اسلامية، هي الوجه الآخر للنظام، لأن مطلبها هو السلطة، وليس العدالة او الحرية.

وهذا دأب المعارضة التقليدية التي تشكّلت وتخلّقت في عصر الانظمة الشمولية والايديولوجيات الاسمنتية، أكانت عربية أم غربية، كما تشهد مواقفها من الثورات الجارية. فهي تعلن بأنها مع الثورة، وقد تنخرط في صفوفها، ولكنها أعجز من أن تفي بمطالبها او تتحمل تكاليفها. إذ هي تنتمي الى زمن آخر، فائت، بعقلياتها القاصرة ومسبقاتها المعيقة ومعارفها الميتة. ولذا لا تحسن سوى التراجع والارتداد على الثورة. الاجدى لقادتها أن يستخلصوا الدرس من الاخفاق، بعد كل هذه النضالات الطويلة، لكي يفيدوا من الناشطين الذين ينتمون الى زمن مستقبلي، ويشرعون الابواب لبناء مجتمعات جديدة، بفكرهم الحيوي وخيالهم الخلاق وعقولهم الفعّالة ومعارفهم المستحدثة وأساليبهم المبتكرة...

ومن الطريف في هذا الخصوص أن يأتي الفيلسوف اليساري سلافوج جيجك الى "وول ستريت" لكي يلقي كلمته وسط الاضواء، على جموع المتظاهرين والمحتجين ضد السياسات المالية والرأسمالية الوحشية.

فذلك لا يعني أن بوسع جيجك تلميع او تعويم مقولاته التي تنتمي الى مرحلة آفلة من الصراعات الايديولوجية بين المعسكر الاشتراكي

والمعسكر الرأسمالي. فضلاً عن أنه يجسّد نموذج المثقف النخبوي الذي فقد مصداقيته، كوصي على مصالح العموم، وعلى شؤون الحقيقة والحرية والعدالة والانسانية.

من هنا الفارق بين الفيلسوف جيجك الذي يمارس ازدهاره بالانتقال من عاصمة الى اخرى ومن ندوة الى سواها، وبين رجل الشارع (manstreet) والناس العاديين المحتجين على بؤس اوضاعهم.

بالطبع لجيجك أن يمارس حريته، بل هذا حقه. وهذه مهنته: أن يقرأ ويحلّل. وهنا تكمن فائدته. ولكن ليس له أن يتصدر المشهد او يسرق الاضواء، فيما يغيب الآخرون الذين صنعوا الحدث، بقدر ما أفادوا من التكنولوجيا العلمية التي يستثمرها جيجك ويهجوها.

الرهان الصعب

اذا كانت الثورات تسقط أنظمة سياسية، فإنها لا تحمل معها البديل الذي لا ينجز بين ليلة وضحاها، ولا أحد يملك بشأنه وصفات جاهزة او مسبقة، لا من جهة الثوار او سواهم. فالنظام الذي ينهار هو في النهاية صنيعة الجميع. ولذا فهو يتكشف، بعد سقوطه، عن امراض المجتمع وآفاته التي تحتاج الى التشريح والتشخيص، للوقوف على أسبابها وعواملها. ولكن الناس تكتفي عادة برؤية الاعراض والنتائج وتتستّر على العلل التي تسهم في انتاجها، من غير أن تحتسب. وإلا كيف نفسر أن الشعارات تترجم بأضدادها وأن الاعمال تقود اصحابها الى ما يفاجئهم ويصدمهم.

من هنا يحتاج بناء أنظمة جديدة الى جهود جبارة، من الابداع الفردي والعمل الجمعي، تساهم فيها مختلف الحقول والقطاعات والفاعليات، على نحو يسفر عن صنع نماذج جديدة، في ما يخصّ إدارة شؤون السلطة والثروة والمعرفة.

بالطبع هذا رهان صعب. وإذا نجح، فإنه سيكون ثمرة صراعات مريرة وتجارب مديدة وتحولات خلاقة، يكتسب خلالها الفاعلون والناشطون والمواطنون، كل في حقل عمله وفي مجال تأثيره، خبرات غنية بقدر ما ينجحون في صوغ أو ابتكار أطر وقيم وقواعد وأساليب جديدة في العمل والانتاج او في التداول والتبادل او في التدخل والتوسط او في التنظيم والتدبير.

سياسة الافكار

أصل من ذلك الى ما يخصّ دورنا، نحن، الكتّاب والمثقفين العاملين في مختلف فروع المعرفة. لم يعد الأمر يقتصر على ترداد شعارات الديموقراطية والتعددية والثورة السلمية المدنية، فيما الثورات تواجه كل هذه المشكلات والمؤامرات. ما ينتظر منا وما بوسعنا القيام به، هو إعادة النظر في ما يتصل بمهننا ومهامنا، من غير وجه.

(1) الاول هو التدرّب على التواضع المعرفي، لكي نخفف من نرجسيتنا ونتزحزح عن مركزيتنا، بحيث ننصت الى الناس العاديين ونتبادل معهم، ونستمع الى ما يقوله الناشطون لكي نتعلم منهم، بعد أن فاجأونا بهذا الانجاز الذي لا سابق له.

ما عدنا وكلاء على غيرنا، ولا أوصياء على القيم العامة، وإنما نحن فاعلون في مجتمعاتنا وفي عالمنا، بقدر ما نحن منتجون في حقول اختصاصنا. وما ننتجه من الافكار على سبيل الدرس والتحليل او الفهم والتشخيص، نتداول به مع الفاعلين في بقية القطاعات، لاجتراح المعالجات وتركيب الحلول، في ما يخص التصدي للمشكلات والخروج من المآزق.

(2) الثاني هو التمرس بسياسة فكرية جديدة تتغيّر معها طرق التعامل مع ما ننتجه او نطرحه من الافكار، كي لا تتحول الى أصنام نظرية وتنانين

مفهومية أو الى أنظمة استبدادية ومنظمات ارهابية. فالافكار الحيّة والخصبة ليست حقائق مطلقة أو نهائية تصحّ بذاتها أو تحتاج فقط إلى التطبيق. وإنما هي أنماط من الوجود المعاش واشكال من التواصل، بقدر ما هي قدرتها على خلق بيئة للحوار او وسط للتداول او مساحة للتبادل، وهي قابليتها لأن تغتني وتتجدد، او تتغير، بقدر ما تجري ترجمتها الى واقع مُعاش من الخيارات والتدابير والإجراءات الآيلة لحل المشكلاتٌ أو لتحسين شروط الوجود ونوعية الحياة...

(3) الثالث هو تجديد الافكار. لقد تجاوزنا الزمن الذي كنّا نتحدّث فيه عن القضايا، كما كنا نفعل قبل خمسين عاماً. لأن المفاهيم تغيّرت، في ضوء التغير الهائل الذي طرأ على العالم بمشهده ونظامه وأدواته وقواه والفاعلين على مسرحه.

لم تعد القضايا تُفهم كما كانت تُفهم بعقل كنط او هيغل او ماركس، ولا حتى بلغة سارتر او تشومسكي او بورديو، سواء تعلّق الامر بالديموقراطية والعقلانية، او بالحرية والمساواة، او بالهوية والذات، او بالدين والدولة. وبالطبع فهي لا تُفهم بصورة ساذجة كما كانت تُفهم في عصر النهضة او كما يفهمها المثقفون والدعاة المُحدَثون، فيما العالم يزداد تعقيداً وتشابكاً، او تسارعاً وتغيّراً، بل صعوبةً وتأزّماً.

من هنا فإن التحولات الجارية، مع اندلاع الثورات العربية، تشكّل فرصة أمام المفكرين المحترفين، سواء منهم الذين ينظرون الى الاحداث بعين نقدية محايدة، أو الذين يتحمّسون للثورات بالكتابة عنها وقراءة مجرياتها، او الذين يطمحون الى ادوار قيادية فيها، أقول فرصة لكي يسهموا في تجديد العُدّة الفكرية، بإغناء العناوين القديمة او باجتراح عناوين جديدة.

الحصن والفضاء

إن الثقافة الايديولوجية والسياسية، قد استهلكت، بشيفراتها ورموزها ونماذجها، سواء لدى اصحاب المشاريع القومية او اليسارية او الاسلامية. ولذا فهي لا تشكّل الحصن الاخير الذي نتمترس فيه للدفاع عن الهوية والمصير. بالعكس فهي من فرط تحجّرها وهشاشتها وانغلاقها، أصبحت أعجز من أن تواجه الازمات المزمنة، مما يجعلها تخنق الأمكان ولا تصنعه، تسدّ الابواب ولا تفتحها، أي هي باتت مصدر المشكلة وليست الحلّ او العلاج. ولذا لا مهرب من العمل على تفكيكها وتغييرها، للانخراط في بناء ثقافة جديدة تتغير معها جغرافية المعنى وعلاقات القوة، بقدر ما تتغير أنماط القراءة وطرق المعالجة، أو خرائط الطرق واستراتيجيات العمل.

الأجدى أن نتوقف عن التعامل مع الثقافة بوصفها حصناً او معتقلاً. فهذا مقتلها، لأن الثقافة الحية والغنية، هي قدرتها على الانفتاح والخلق والانتشار. وهكذا، فالعناوين المطروحة، سواء تعلق الامر بالحرية ام بالديموقراطية أم بالعدالة، تحتاج الى تغذيتها ورفدها بأبعاد جديدة، في ضوء التحولات والتحديات. وإذا صحّ أن الثورات العربية تشكل تجارب جديدة، فذة وخارقة، بقدر ما تشكل نقلة نوعية في تاريخ المجتمعات العربية، والعالم عامة، فإنها لا تؤتي ثمارها، ما لم تُسفر عن الجديد من القيم والافكار والنماذج والصور التي تفتح الامكان امام كل فرد او مجموعة، لكي يكون له قسطه ودوره في بناء مجتمعه وصناعة عالمه.

من هنا، فالسؤال الآن: كيف تفهم القضايا وكيف تدار الامور؟ كيف تترجم الشعارات وتمارس السياسات؟ أعني بأي عقل وأي منطق؟ بأي معيار وأي أسلوب؟ بأي أداة وأي أداء؟ باختصار، بأي ثقافة وأي لغة؟

ولو توقفنا عند مسألة الديموقراطية، التي هي الامر الجامع في

الثـورات الجاريـة، بالوسـع القـول بأن المجتمعات العربيـة لن تنجح في عمليـة التحـول الديموقراطـي، مـا لـم ينخـرط الفاعلون والناشـطون في ممارسـات مجتمعية وسياسـية تغني وتطور مفهوم الديموقراطية، بقدر ما تسـفر عـن ابتكار أطر ووسـائط وآليات تتسـع معهـا وتتضاعف إمكانات وفـرص التفكيـر والتعبيـر، او الرقابة والنقد، في ما يخصّ ادارة المصالح العمومية والعمل المشترك.

خرق الشروط

فـي مثـال آخـر، أتوقـف عند مسـألة النهضة التي ما تـزال تثير النقاش والجدل حول كيفية تحققها، بعد قرن ونيّف على طرح مشروعها وشعاراتها. فالكثيرون يعالجون المسألة بالحديث عن شروطها. وأنا أعيد التفكير فيها بصورة مغايرة: ليست المسألة مسألة معرفة مسبقة بالنهوض مطابقة لشروط إمكانه او نظام أسبابه ومسبّباته. فذلك هو مصدر التعثر والاخفاق.

القضية هي خرق الشـروط وتجاوز الحدود وكسـر للنماذج السـائدة. بهذا المعنى يأتي النجاح في مشروع النهوض كثمرة لتخييل خلاق وخارق تنفتح معه الابواب الموصدة او تطلق الطاقات المحبوسة، بقدر ما تجترح امكانات للتفكير والتقدير والتدبير، بصورة غير متوقعة ولا منتظرة.

بالطبع، لا يعني ذلك أن أعمال النهوض والاصلاح والتحديث تجري مـن غيـر علـم او معرفـة بالواقع، على سـبيل الـدرس والتحليـل او الفهم والتشـخيص، فيمـا يخـص المشـكلات والتحديـات. هذا عمـل ضروري. ولكنـه لا يكفـي. فنحـن ندرس ونحلّل، لكي نركـب حلولاً ونصنع نماذج نكسـر بهـا القوالـب او نخرق المقاييس والمعاييـر. بهذا المعنى، كل عمل مبتكر، إنما يجري على غير مثال سبق، لكي يشكل مادة لولادة نماذج او صيغ جديدة، مبتكرة وخارقة.

الشعار المستحيل

وها هي ثورات الشباب الناشط شاهد حيّ بقواها وبكيفية حصولها وبالامكانات التي فجّرتها، إذ هي فاجأت أصحاب النظريات الجاهزة والباحثين عن الشروط المسبقة للنهوض والتغيير، بقدر ما كشفت عن اوهامهم وعجزهم.

من هنا التحدّي الكبير أمام الاحزاب الاسلاميةٌ التي فازت في الانتخابات الديموقراطية التي هي ثمرة الحداثة الغربية: تجديد العناوين الحضارية واختراع نماذج جديدة. وهذا أمر يتجاوز شعارهم المستحيل: الاسلام هو الحل، إذ هو حيث طبق تحول إلى مشكلة لأصحابه ولغيرهم. ولا غرابة، فلا يستقيم حكم في هذا العصر بنماذج السلف واحكامهم وادواتهم. ولذا، فإن الاسلاميين يحمّلون الدين الاسلامي ما لا طاقة له به، فإن نجحوا ينسبون اليه زوراً ما ليس له او ما لم يأتِ منه. وإن أخفقوا ينتهكون قِيَمَهُ يسيئون اليه بالغ الاساءة.

وهكذا لا مهرب من التغيير والتبديل، خرقاً للثوابت، على سبيل الاختراع والإبداع. والتجربة التركية شاهد بليغ، فقد نجح "حزب العدالة والتنمية"، الآتي من خلفية اسلامية، لأن قادته لم يعملوا بمنطق المنظّر العقائدي ولا بموجب النظام الفقهي، بل كان همّهم أن يخرجوا ببلدهم من هامشيته وتخلّفه. وقد نجحوا في بناء نموذجهم في التحديث والإنماء والتقدّم، بقدر ما انفتحوا على حقائق العصر، وأفادوا من تجارب الغير، وبقدر ما فكّروا بطريقة مركّبة تجمع، على نحوٍ مثمر وبنّاء، بين التقليد الديني والمرتكز القومي والتحديث الاقتصادي والمدى العالمي.

العين النقدية

خلاصة القول، إن الدرس الاول المستفاد من تجارب الماضي

وإخفاقاتها، هو أنَّ مَن أساء الى القضايا والمشاريع هم دعاتها وحملتها بالدرجة الاولى. كما أساء الاسلاميون الى القيم الدينية، والعروبيون الى فكرة الوحدة، والحداثيون الى عناوين الحداثة، والعلمانيون الى التنوير والعقلانية، واليساريون الى العدالة والمساواة، ومناهضو الاستبداد الى الثورة والحرية. وتلك هي العدمية المعاصرة.

ولا غرابة. فتلك هي حصيلة النرجسية البشرية. لنتواضع نحن أدنى شأناً من حيث علاقتنا بالقيم والمبادئ والمثل، التي لا نحسن سوى انتهاكها، ليس فقط لفساد سياسي او انحراف خلقي، بل لخلل تكويني قوامه محدودية الانسان وتناهيه، جهله وادعاؤه، الامر الذي يفسر كيف أن الذات التي نظنها سيدة، قابضة، عالمة، فعالة، تكتشف، بعد فوات الأوان، أن هناك، في كل ما نفكر فيه ونعقله أو نعلمه، جانبا معتماً يخرج عن نطاق التفكير والسيطرة، هو الذي يقودنا الى ما لا نريده، او يقف وراء ما تفاجئنا به افكارنا واعمالنا من المساوئ والمخاطر والكوارث.

هذا ما يجعل من النقد والتنوير مهمة دائمة، من التفكيك والتشريح والاضاءة، في ما يخص ما هو محجوب او مستبعَد أو مستعصٍ على الادراك أو التغيير... والنقد المثمر ليس هو نقد الآخر، وإنما هو نقد الذات بالدرجة الاولى. إنه ارتداد المرء، بالمساءلة والمراجعة، على افكاره من البداهات والمسبقات والمسلمات التي تصنع العوائق والازمات. بهذا المعنى يختلف النقد عن التشبيح النقدي الذي يتقنه بعض الذين لا يعرفون معنى النقد ولا نقد النقد. لأن النقد الذي تجترح معه الامكانات يتم بعقل مرن، متحرّك، مركّب، يرى الى الواقع بكل تعقيده وتشابكه، والتباسه، وبكل حراكه وصيرورته وطفراته... بقدر ما يمارس بلغة الحوار الخصبِ والتداول المنتج والتركيب البنّاء والتحويل الخلاّق والتفاعل المثمر.

للمؤلف

1. التأويل والحقيقة، دار التنوير، طبعة ثالثة، 2007.
2. مداخلات، دار الحداثة، 1985.
3. لعبة المعنى، المركز الثقافي العربـي، 1991.
4. الحب والفناء، الدار العربية للعلوم ناشرون/ منشورات الاختلاف، طبعة ثانية، 2009.
5. نقد النص، المركز الثقافي العربـي، طبعة خامسة، 2008
6. نقد الحقيقة، المركز الثقافي العربـي، طبعة رابعة، 2005.
7. الممنوع والممتنع، نقد الذات المفكرة، المركز الثقافي العربـي، طبعة رابعة، 2005.
8. أسئلة الحقيقة ورهانات الفكر، دار الطليعة، 1994.
9. خطاب الهوية، سيرة فكرية، الدار العربية للعلوم ناشرون/ منشورات الاختلاف، طبعة ثانية، 2008.
10. أوهام النخبة، أو نقد المثقف، المركز الثقافي العربـي، طبعة رابعة، 2008.
11. الاستلاب والارتداد، المركز الثقافي العربـي، 1997.
12. الفكر والحدث، دار الكنوز الأدبية، 1997.
13. الماهية والعلاقة، نحو منطق تحويلي، المركز الثقافي العربـي، 1998.
14. حديث النهايات، فتوحات العولمة ومآزق الهوية، المركز الثقافي العربـي، طبعة ثالثة، 2008.
15. الأختام الأصولية والشعائر التقدمية، المركز الثقافي العربـي، 2001.
16. أصنام النظرية وأطياف الحرية، المركز الثقافي العربـي، 2001.

17. العالم ومأزقه، نحو عقل تداولي، المركز الثقافي العربـي، طبعة ثانية، 2007.
18. أزمنة الحداثة الفائقة: الإصلاح، الإرهاب، الشراكة، المركز الثقافي العربـي، طبعة ثانية، 2008.
19. الإنسان الأدنى، امراض الدين واعطال الحداثة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، طبعة ثانية، 2010.
20. هكذا أقرأ، ما بعد التفكيك، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، طبعة ثانية، 2010.
21. تواطؤ الأضداد، الدار العربية للعلوم ناشرون/ منشورات الاختلاف، طبعة ثانية، 2010.
22. المصالح والمصائر، الدار العربية للعلوم ناشرون/ منشورات الاختلاف، طبعة أولى، 2010.

ثورات القوة الناعمة في العالم العربيّ

من المنظومة إلى الشبكة

علي حرب

• كاتب وفيلسوف من لبنان

مع صدور الطبعة الجديدة من هذا الكتاب يتضاعف حجمه، إذ أضيفت الى متنه مقالات عدّة هي، كسابقاتها، قراءات في المجريات المتسارعة والتحوّلات العاصفة التي شهدها العالم العربي على امتداد العام 2011.

ولا مبالغة في أن هذا العام كان «عام العرب» الذي حمل توقيعهم وبصمتهم، بثوراتهم المفاجئة التي اهتزّت معها أوضاع راكدة، منذ عقود، بقدر ما سقطت أنظمة حكم عاتية وهَوَت أصنام فكرية خاوية، الأمر ترك أصداءه وأثره في العالم أجمع، بقدر ما غيّر المعطيات والمعادلات والتحالفات وحمل الكثيرين على تجديد القراءة للوضع العالمي، لاعادة النظر في السياسات والاستراتيجيات.

نحن إزاء حدث خارق فاق الأحلام والتوقّعات، فكان أشبه بمعجزة جعلت المستحيل ممكناً، ولكن ليس بالمعنى الغيبي أو السحري. هي معجزة صنعتها الشعوب العربية التي كسرت طوق الاستبداد وخرجت من عجزها لكي تمارس حيويتها الخلّاقة وتحمل المسؤولية عن نفسها بقَوْد مصائرها، في ما يخصّ اختيار أنظمة حكمها وبناء مجتمعاتها وصُنْع مستقبلها، فكانت ثورة النساء والرجال على السواء، وكانت ايضاً ثورة النخب المعارضة، كما كانت ثورة الإنسان العادي الذي شعر لأول مرة بأنه مواطن له رأي وصوت ودور.

وكانت أولاً ثورة الفاعلين الجدد من الناشطين في الميادين الذين أشعلوا الشرارة وفجّروا الثورة ففتحوا، أمام الجميع، امكانات هائلة للتفكير والتعبير والتغيير، لكي ينخرطوا في شكل جديد من العمل السياسي تجسّد في هذه الديموقراطية الميدانية والميدانية، الحيّة واليومية، التواصلية والتشاركية، والتي باتت صيغة عربية تُستلهم نماذجها في غير مكان من العالم.

والرهان أن تنجح المجتمعات العربية في صنع نماذجها السياسية والتنموية والمدنية، لكي تشارك في صناعة الحضارة. ولا عودة الى الوراء لاختبار ما جرّب وفشل أو استهلك وصدِئ أو فسد وخرِب، إلا على نحوٍ مرعب وصادم يولّد العدمية والكارثة والبربرية.

• صدر للمؤلف أيضاً:









الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.
www.aspbooks.com - www.asp.com.lb

ISBN 978-614-01-0254-5
9 786140 102545

لوحة الغلاف: «مآل المنظومة» للفنان أ. ر. بينك – تصميم الغلاف: سامح خلف